مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

# متابعات إفريقية

العدد (٢٨) ذو الحجة ١٤٤٣هـ - يوليو ٢٠٢٢م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. إيمان زهران
د. زاوي رابح
د. محمد عبد الكريم أحمد
د. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع
د. إيمان عبد العظيم سيد أحمد
د. محمد الأمين بن عودة
عبد القادر محمد علي
تيكواج فيتر

www.kfcris.com

# متابعات إفريقية

العدد ( ٢٨ )

## المحتويات

### متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

**للتواصل: afrstudies@kfcris.com**

- **انعكاسات الأزمة الأوكرانية على تحولات المشهد الأمني في القرن الإفريقي**

د. إيمان زهران، متخصصة في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي، القاهرة. ..... ٨

- **الأزمة الليبية في ميزان الحرب الروسية – الأوكرانية**

د. زاوي رابح، أستاذ محاضر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر..... ١٧

- **إفريقيا وإشكاليات النظام العالمي الجديد: من التهميش إلى الوصاية**

د. محمد عبد الكريم أحمد، معهد الدراسات المستقبلية في بيروت، القاهرة..... ٢٤

- **المطامع الجيوبوليتيكية للقوى الدولية في شرق السودان**

د. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع، باحث في الدراسات الإستراتيجية والأمنية، الخرطوم..... ٣٤

- **القوات الديمقراطية المتحالفة في الكونغو: من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب الدولي**

د. إيمان عبد العظيم سيد أحمد، مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة..... ٤٥

- **السودان: دور الأحزاب السياسية في تكريس جدلية العسكري – المدني المزمنة**

د. محمد الأمين بن عودة، أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
وباحث مهتم بقضايا منطقة القرن الإفريقي، جامعة تمنراست، تمنراست..... ٥٣

- **السياق الجيوسياسي لعودة القوات الأمريكية إلى الصومال**

عبد القادر محمد علي، باحث متخصص في شؤون القرن الإقريقي، تورنتو. ..... ٦١

- **جنوب السودان: الإعلام الجديد ودوره في التفاعلات السياسية**

تيكواج فيتر، باحث متخصص في الشؤون الإفريقية، جوبا..... ٧٠

**هيفاء المطوع**

تحرير

**د. طارق باكير**

مراجع لغوي

## إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٤٤/١٠٩

ردمد: ١٦٥٨-٩٤٢٤

## كلمة المحرر

يتناول هذا العدد الجديد من «متابعات إفريقية»، مجموعة مهمة ومتنوعة من الملفات الإفريقية، لعل أبرزها ما يتعلق بمنطقة القرن الإفريقي؛ فانتخاب رئيس جديد للصومال، وتعيين وزير أول مكلف بتشكيل الحكومة، وزيارات خارجية للرئيس، تشمل كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة، وتركيا، وإريتريا، وكينيا، وجيبوتي ومصر، توحي بتوجهات دبلوماسية وسياسية، مختلفة عما كان سائدا في الصومال، في ظل رئاسة فرماجو، خصوصا مع تأخير زيارته إلى أديس أبابا. هذا الى جانب عودة الاهتمام الأمريكي بالصومال.

في المقابل، يظل الوضع في السودان متأزما، ودون أفق واضح للخروج من النفق الذي دخلته البلاد، منذ العام ٢٠١٩م، والإطاحة بالرئيس عمر البشير. لكن سجلت الفترة القريبة الماضية بعض التقارب، بين كل من إثيوبيا والسودان، على إثر المواجهات الجزئية التي حدثت، على مستوى منطقة الفشقة؛ تقارب جسده اللقاء بين البرهان وآبي أحمد، لكن لا تلوح بعد علامات استمرار الهدوء في هذه المنطقة الخلافية بين الطرفين. ويبدو أن الجانب الإثيوبي يعمل على اتخاذ إجراءات، قد تؤمِّن هذا الجزء من الشريط الحدودي. كما أن ملف المصالحة الإثيوبية الداخلية، لا يزال يتقدم ببطء شديد؛ فمن جهة، تسعى الحكومة الفيدرالية إلى تحقيق مصالحة مع التيغراي، ومن جهة ثانية تتوتر العلاقة بين بعض مكونات الأمهرا، وحكومة آبي أحمد. إلى جانب استمرار بعض المعارك مع جيش تحرير أورومو. وكذلك الأمر في إقليم بني شنقول قمز، الواقع شمال غربي البلاد، على الحدود مع السودان. وأمام كل هذه الخلافات والنزاعات الداخلية، يبقى السؤال المتعلق بالسبل الكفيلة بإحداث السلام والوفاق المستدام مطروحا. وهذا الأمر لا يهم إثيوبيا فقط، وإنما يهم معظم دول القرن الإفريقي، ومن بينها السودان، وجنوب السودان، والصومال، وإريتريا... ويبقى الاهتمام بالتطورات الداخلية، وطبيعة العلاقات بين المكونات الإثنية والقبلية داخل هذه المجتمعات، وتقاسم أو توزيع الموارد المادية والمعنوية فيها، محل متابعة ورصد وتحليل، باعتبار أن ذلك له تبعات، ليس على داخل هذه الدول فحسب، بل على أمن البحر الأحمر، وأمن الإقليم عموما.

فالمنطقة لا تزال تستقطب اهتماما دوليا وإقليميا متجددا، وذلك بسبب أهميتها الإستراتيجية والجيوسياسية، ولكن أيضا في سياق الأزمة الحالية بين روسيا وحلفائها الدوليين، والغرب. مع الإشارة إلى أن أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، ما فتئت، منذ اندلاعها، تثير مخاوف وهواجس، لدى كل الأنظمة الحاكمة في الدول الإفريقية.

هذه الأزمة التي تتسبب بها الحرب الروسية الأوكرانية، توحي بعض إرهاصاتها، بإمكانية ولادة نظام عالمي جديد، لا يمكن في المرحلة الحالية التنبؤ والحسم في شكله وملامحه. ولكن طرح السؤال حول موقع القارة الإفريقية ومكانتها، في مثل هذه المنعطفات الدولية التاريخية، أمر لا بد من التفكير فيه، والاستعداد له، مما يقتضي العودة لتحليل موقع القارة الإفريقية، وتقييم أهميتها، في ظل النظام العالمي السائد منذ نهاية الحرب الباردة، واتجاهات التنافس الدولي الحالي، على أسواق القارة السمراء، وثرواتها.

# انعكاسات الأزمة الأوكرانية على تحولات المشهد الأمني في القرن الإفريقي

د. إيمان زهران، متخصصة في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي، القاهرة.

**تُضفي الأزمة الأوكرانية مزيدا من التخوف والترقب لدى الأنظمة الإفريقية؛ خاصة مع توقع تزايد اتساع رقعة الأزمة، وتمددها جغرافيا، على نحو نقل أبعاد الصراع القائم إلى خارج حدود أراضي كييف، وذلك بالتزامن مع الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لتلك الأزمة، على واقع التعقيدات السياسية والأمنية، في ملفات التطرف والإرهاب، والأزمات الوطنية، والنزاعات الانفصالية في القرن الإفريقي. وعما إذا كانت ستسهم تلك الأزمة، في أن يحل النفوذ الشرقي، محل النفوذ الغربي في المنطقة، وذلك بالنظر إلى ثلاثة عوامل، مُحفزة لحالة التصعيد الأمني في القرن الإفريقي، قياسا على جيوسياسية المنطقة، وذلك من حيث:**

**١. تنامي المحفزات الداخلية**

**إحدى أهم محددات الصراع في القرن الإفريقي؛ وذلك بالنظر إلى طبيعة التحديات الأمنية الداخلية في دول المنطقة، والتي تتنوع ما بين تهديدات إثنية، وأخرى انفصالية سياسية. وعلى سبيل المثال: فهناك نمو للحركات الانفصالية في الأقاليم الفرعية للقرن الإفريقي، مثل: إقليم أرض الصومال «صوماليلاند» في الصومال، وإقليم تيغراي في إثيوبيا، وحركات المعارضة الإريترية، التي تدير نشاطها من دول الجوار مثل السودان، والحركات المسلحة المتمردة، التي تطالب بالانفصال في السودان.**

**٢. تعقيدات التوازنات الإقليمية**

**تتعلق هذه النقطة بالحراك السياسي بالإقليم، وما يتعلق بعمليات بناء التحالفات والتكتلات المتباينة، في أعقاب التغيرات السياسية في الإقليم، والتي أصبحت منطقة القرن الإفريقي امتدادا لها، خاصة بالظواهر السياسية العنيفة، مثل: الانتفاضات، والثورات، أو الانقلابات العسكرية، مما أدى إلى الاتجاه نحو التسلح، وعليه، فقد نشطت تجارة السلاح وتهريبه بين دول المنطقة.**

**٣. تشابك المصالح الدولية**

**وذلك في إطار ما تمثله المنطقة من أهمية جيوسياسية، تتقاطع عبرها مختلف الأجندات الدولية؛ سواء بالسيطرة على الموارد الطبيعة، أو ما يتعلق بمد النفوذ الحيوي على الممرات البحرية.**

## ارتدادات الأزمة الأوكرانية

صاغت الأزمة الأوكرانية، والتي بدأت ملامحها في أواخر فبراير عام ٢٠٢٢م، العديد من الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة، على القارة الإفريقية عامة، ومنطقة القرن الإفريقي بشكل خاص، وذلك على كافة المجالات؛ سواء في المجال السياسي، أو الارتداد العكسي على إعادة تشكيل التحالفات في المنطقة، فضلا عن التغير في النظم السياسية لدول القرن. وكذلك في المجال الأمني، بالنظر لحالة التنامي في الحركات المتطرفة، والتصعيد من جانب التنظيمات الإرهابية. بالإضافة إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالنظر إلى التداعيات السلبية على حركة سلاسل الإمداد الغذائية، بما يُنذر بأزمة غذائية، تتزامن مع أزمة إنسانية حادة.

الجدير بالذكر، أن أحد أهم الارتدادات السياسية للأزمة الأوكرانية على القرن الأفريقي، هي ما يتعلق بالتوازن حول «ماهية التنافس بين القوى الدولية»، في منطقة القرن الإفريقي، وذلك بالنظر إلى المشاهدات، التي تلت الإعلان عن التصعيد الروسي في الأراضي الأوكرانية:

- الاحتواء الأمريكي للتمدد الروسي، والنفوذ الصيني المتصاعد في القرن الإفريقي، وذلك عبر إعادة تموضع واشنطن في الصومال، دون النظر لأجندة الإدارة الديمقراطية، والتي تنص على أمرين، أولهما: تجنب الحروب التي لا تنتهي ضد الإرهاب، منذ عام ٢٠٠٢م. وثانيهما: أن هذه الحروب الممتدة، لم يتم الانتصار الحاسم فيها على الإطلاق، ولا تزال غيرَ شعبية لدى الناخبين الأمريكيين؛ وهو ما دفع بتحرك الرئيس «جو بايدن» نحو دعم الرئيس الجديد للصومال.
- تنامي حدة الاستقطابات الروسية لفواعل القرن الإفريقي؛ خاصة إثيوبيا وإريتريا؛ وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى التصعيد ضد نظام أديس أبابا، على خلفية التداعيات الإنسانية للحرب الأهلية في التيغراي. حيث وافقت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٩ مارس عام ٢٠٢٢م، على قانون السلام والاستقرار في إثيوبيا لعام ٢٠٢٢.[١]
- ارتفاع حجم الاستثمارات الصينية، لتأمين الممرات البحرية الملاصقة لمنطقة القرن الإفريقي، في ظل تزايد حدة الاضطرابات الأمنية في المنطقة، وهو ما يفسر استثمارات بكين في تأمين القاعدة البحرية في إريتريا.
- تعزيز النفوذ الروسي بدول المنطقة، عبر مبيعات الأسلحة، والمساعدة العسكرية، وعقود الطاقة. وهو ما يدفع نحو استشراف مستقبل تحركات موسكو، نحو احتمالية تدشين قاعدة بحرية لوجستية في إريتريا، خاصة وأن مينائي إريتريا في مصوع وعصب، يحتلان نقاطا إستراتيجية على طول البحر الأحمر، أو ما يتعلق بتكثيف الاستثمارات في البنية التحتية وقطاع الطاقة، وذلك بالنظر إلى حجم الرحلات التي قام بها وزير الخارجية الإريتري إلى موسكو، والمحادثات الثنائية اللاحقة.[٢]

## الأهمية الجيوسياسية للقرن الإفريقي

ثمة عدد من المميزات النوعية التي تحظى بها منطقة القرن الإفريقي، لكونها معبرا هاما للتجارة الدولية؛ نظرا لامتداد معابرها المائية من باب المندب، وصولا إلى البحر الأحمر، وهو ما يُعد مرتكزا حيويا للعديد من القوى الإقليمية والدولية، فضلا عن كون المنطقة تشكل إحدى المعادلات المهمة في صياغة التحركات الأمنية لبعض القوى الكبرى، ذات العلاقات المتشعبة بمنطقة الشرق الأوسط، والخليج العربي. إضافة إلى ما تمثله من عمق إستراتيجي للعديد من القوى الدولية، وفى مقدمتها: الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وذلك لما تحظى به من ثروات ضخمة، تجعلها أحد أبرز المناطق ذات الأهمية التنافسية على مستوى العالم.[٣]

ومن ثم، وبالنظر إلى الوضعية الجيوسياسية لمنطقة القرن الإفريقي، فهناك ثلاثة ملامح رئيسة، تؤشر للأهمية المتزايدة لتلك المنطقة في الإستراتيجية الدولية، حيث: [٤]

١. **التنافس الجيوستراتيجي:** يتعلق هذا الجانب بحجم التنافس الدولي على الأسواق والموارد الإفريقية، وذلك بالنظر إلى أجندة القوى الفاعلة دوليا وإقليميا، في منطقة القرن الإفريقي؛ فعلى سبيل المثال: تسعى الصين لتعزيز وضعيتها الجيوستراتيجية، بالنظر إلى «مبادرة الحزام والطريق»، وقياسا على ذلك، تأتي التحركات الأمريكية، والروسية، والتركية، والأوروبية، في المنطقة.

٢. **موانئ التجارة الدولية:** إحدى أهم الملامح الرئيسة، والتي تُشكل عمق الأهمية الجيوسياسية، وهو ما يتعلق بالموانئ البحرية، وإسهامها بتدفق التجارة الدولية. فعلى سبيل المثال: كشفت أزمة جنوح الحاوية «إيفر جيفن» في قناة السويس، يوم ٢٣ مارس عام ٢٠٢١م، عمّا تمثله القناة من أهمية لوجستية بحركة التجارة العالمية؛ إذ تسبب الحادث بتعطيل طريقٍ تجاري، يمثل أكثر من ١٢٪ من التجارة العالمية، وبتكلفة ٩ مليارات دولار يوميا. فضلا عن الضغط الهائل على سلاسل التوريد المثقلة بالفعل، إثر تداعيات الإغلاق الناجمة عن جائحة كورونا، مما أدى إلى تباطؤ كبير في التجارة العالمية.

٣. **عسكرة القرن الإفريقي:** وذلك بالنظر إلى حجم القواعد العسكرية المنتشرة في دول المنطقة، والتي تؤشر إلى تجذر الأهمية الإستراتيجية في ذهنية صانع القرار الدولي؛ فعلى سبيل المثال: تستضيف دولة جيبوتي قواعد عسكرية أمريكية، وصينية، ويابانية، وإيطالية، وبريطانية، وفرنسية. وكذلك تستضيف كينيا والصومال العديد من القواعد العسكرية الأمريكية.[٥]

وعلى الرغم مما تحظى به المنطقة من أهمية نوعية جيوسياسية، إلا أنه – بالمقابل – ثمة تحديات تدفع بإعادة النظر الدولي في ثقل المنطقة؛ إذ إن القرن الإفريقي يحظى بسياقات داخلية وخارجية، تُشكل في مضمونها نقاط قوة لتعظيم النفوذ، وأخرى تحديا للاستمرارية، وذلك على النحو الآتي:

**١. السياقات الداخلية لدول القرن الإفريقي**

- أبرز نقاط القوة على المستوى الداخلي: تتمثل في كونها من أكثر المناطق الإقليمية أهمية بحكم موقعها، وثرواتها الطبيعية والجغرافية. كما أنها تشرف على أكثر المسطحات المائية أهمية لحركة التجارة العالمية، بالتكامل مع المنطقة العربية.
- أبرز نقاط الضعف على المستوى الداخلي: يتمثل أبرزها في غياب الدور الحقيقي للدولة الوطنية؛ فلم يعد للدولة في منطقة القرن الأفريقي تأثير، ودور واضح. كما أن بعض الأنظمة السياسية، تعاني من بعض الأزمات والتوترات الداخلية، التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار؛ ولعل أبرزها، أزمة المشاركة السياسية. بالإضافة إلى الخلط بين مفهومي الأمن القومي، والأمن الذاتي، ومحدودية الموارد المائية، والفقر المائي لبعض دول القرن الإفريقي، فضلا عن تعاظم هذه الأزمة في غياب التنسيق والتعاون والتكامل، وهي القيم اللازمة للتخطيط الإستراتيجي، لاستغلال الفائض المائي الهائل الاستغلال الأمثل. إضافة إلى الزيادة في معدلات المواليد، دون تنظيم فعليٍّ لحالة التحول الديموغرافي في دول القرن الإفريقي، وافتقار معظم دول القرن إلى الصناعات الثقيلة، والتكنولوجيا المتقدمة، مما أدى إلى الهجرات الواسعة غير النظامية، وهجرات سكان الريف إلى الحضر؛ مما أثر على الصناعات الصغيرة، التي كانت تقوم على المنتجات الزراعية والحيوانية.

**٢. السياقات الخارجية لدول القرن الإفريقي**

- أبرز نقاط القوة على المستوى الخارجي: تنامي الأهمية الجيوسياسية للقرن الإفريقي، وذلك بالنظر إلى حجم المصالح والأجندات المتباينة للقوى الكبرى، والصاعدة دوليا وإقليميا. كذلك مدى ارتباط القرن الإفريقي بالمنطقة العربية، خاصة تلك الدول المشاطئة للبحر الأحمر، فضلا عن احتمالات الاستفادة، والأخذ بخبرات التجارب التنموية لبعض الدول الإفريقية، وفى مقدمتها الدولة المصرية.
- أبرز نقاط الضعف على المستوى الخارجي: ما يتمثل في التدخلات الخارجية للقوى الدولية والإقليمية المنخرطة بملفات القرن الإفريقي، خاصة ملف مكافحة الإرهاب، والتنظيمات المتطرفة. بالإضافة إلى افتقار دول القرن الإفريقي على التنسيق المباشر، والتعاون مع الأقاليم الفرعية ذات التقارب الجغرافي، وفى مقدمتها الإقليم العربي؛ لدرء المخاطر المشتركة، ودعم عمليات الاستقرار والبناء التنموي، فضلا عن عدم قدرة دول القرن الإفريقي على تأسيس نظام إقليمي، بالصورة التي تجعل منها نظاما إقليميا مترابطا، بحكم التكامل والتماثل في عناصرها الجغرافية، والثقافية، والاجتماعية، واللغوية.

## انعكاسات محتملة

ثمة عدد من الانعكاسات المباشرة للأزمة الأوكرانية، على مجمل التفاعلات الأمنية بمنطقة القرن الإفريقي، حيث يتمثل أبرزها في الآتي:

### ١. تنامي نشاط الجماعات الإرهابية

تُنذر الأزمة الأوكرانية، بإعادة الواجهة لنشاط الجماعات الإرهابية في القرن الإفريقي؛ وذلك بالنظر إلى امتداد خرائط الانتشار، بالتوازي مع هشاشة دول المنطقة، واضطرابها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؛ فعلى سبيل المثال: وفقا لمؤشر الإرهاب العالمي الصادر في عام ٢٠٢٢م، فإن من أصل ٩٧٪ من الهجمات الإرهابية، التي تم تسجيلها في العام ٢٠٢١م، قد تم تنفيذها في دول تعاني من صراعات ونزاعات، كما أن الدول العشر الأكثر تأثرًا بالعمليات الإرهابية، هي ذات البلدان التي تُعاني من صراعات مسلحة في العام ٢٠٢٠م؛ إذ تحتل الصومال المرتبة الثالثة ضمن الدول العشر.[٦]

**شكل (١): جدول ترتيب الدول الأكثر تأثرا بالعمليات الإرهابية**

الجماعات الإرهابية التي يمكن تصنيفها على أنها مجموعات متمردة

تعمل معظم الجماعات المتمردة منذ عام ٢٠٠٧م، في إفريقيا جنوب الصحراء، ومناطق الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا

| المجموعة | الدولة | المنطقة | سنوات العمل | الإيدولوجية | الإيدولوجية الفرعية | وفيات الإرهابيين | وفيات الضحايا | إجمالي الوفيات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| طالبان | أفغانستان | جنوب آسيا | ٢٠٠٧-٢٠٢١ | دينية | إسلامي | ٢١٥٦ | ٩٤٧٣ | ١١٦٢٩ |
| الدولة الإسلامية (داعش) | العراق | الشرق الأوسط | ٢٠٠٧-٢٠٢١ | دينية | إسلامي | ٣٩٠ | ٨٤١٨ | ٨٨٠٨ |
| بوكو حرام | نيجيريا | إفريقيا جنوب الصحراء | ٢٠٠٧-٢٠٢١ | دينية | إسلامي | ١٠٤٩ | ٧٤٠١ | ٨٤٥٠ |
| الشباب | الصومال | إفريقيا جنوب الصحراء | ٢٠٠٧-٢٠٢١ | دينية | إسلامي | ١٢١٣ | ٦٦٤٩ | ٧٨٦٢ |
| طالبان باكستان | باكستان | جنوب آسيا | ٢٠٠٧-٢٠٢١ | دينية | إسلامي | ١٠٣٧ | ٣٩٣٩ | ٤٩٧٦ |
| القاعدة في العراق | العراق | الشرق الأوسط | ٢٠٠٧-٢٠١٣ | دينية | إسلامي | ١٢٤ | ٣٦٩١ | ٣٨١٥ |
| الحزب الشيوعي الهندي الماوي | الهند | جنوب آسيا | ٢٠٠٧-٢٠٢١ | الانفصالية العرقية القومية | انفصالي | ١٣٤ | ٢٠٠٦ | ٢١٤٠ |
| الدولة الإسلامية محافظة سيناء | مصر | الشرق الأوسط | ٢٠١٣-٢٠٢١ | دينية | إسلامي | ٢٢٧ | ١٤٩٠ | ١٧١٧ |
| القاعدة في شبة الجزيرة العربية | اليمن | الشرق الأوسط | ٢٠٠٩-٢٠٢١ | دينية | إسلامي | ٢٤٧ | ١٣٤٤ | ١٥٩١ |
| بوكو حرام | الكاميرون | إفريقيا جنوب الصحراء | ٢٠١٤-٢٠٢١ | دينية | إسلامي | ٣٢٦ | ١٢٢٤ | ١٥٥٠ |

| المجموعة | الدولة | المنطقة | سنوات العمل | الإيدولوجية | الإيدولوجية الفرعية | وفيات الإرهابيين | وفيات الضحايا | إجمالي الوفيات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حزب العمال الكردستاني | تركيا | أوروبا | ٢٠٠٩-٢٠٢١ | الانفصالية العرقية القومية | انفصالي | ٣٠٩ | ١٠٤١ | ١٣٥٠ |
| القوات المسلحة الثورية لكولومبيا | كولومبيا | أمريكا الجنوبية | ٢٠٠٧-٢٠٢١ | سياسية | أقصى اليسار | ١٥٣ | ١٠٩٧ | ١٢٥٠ |
| الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا | نيجيريا | إفريقيا جنوب الصحراء | ٢٠١٧-٢٠٢١ | دينية | إسلامي | ٢٦٩ | ٩٥٤ | ١٢٢٣ |

Source: The Institute for Economics, *Global Terrorism Index 2022: Measuring the Impact of Terrorism*, (Sydney: The Institute for Economics, 2022), https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2022/03/GTI-2022-web-09062022.pdf.

الجدير بالذكر، أنه مع تفاقم الوضع الإنساني والاقتصادي في المنطقة، كارتداد مباشر للأزمة الأوكرانية، أصبح هناك نشاط اقتصادي موازٍ، وواضح للجماعات الإرهابية، تمثل في دعم القوات المتحاربة في الأزمة الأخيرة بمرتزقة أفارقة؛ فعلى سبيل المثال: أوضحت صحيفة الغارديان (The Guardian) النيجيرية اليومية، أن أكثر من ١٠٠ شاب، سجل اهتمامه بالقتال من أجل أوكرانيا، في سفارة كييف في أبوجا. كما أعربت السنغال عن استيائها من الحكومة الأوكرانية، بعدما سجل ٣٦ شخصًا استعدادهم لمواجهة القوات الروسية،[٧] وهو ما قد ينقلنا بالحديث حول ما يُعرف بـ «أفرقة الشركات الأمنية والعسكرية»، وما يلي ذلك من إشكالية «المرتزقة»، وبحث آليات التعامل المستقبلي مع «الأفارقة العائدين» من الحرب، ومناطق الصراع، وكيفية التأهيل والتمهيد لإعادة الاندماج في المجتمعات الإفريقية، ذات الاضطرابات المُسبقة.

### ٢. ارتفاع وتيرة الاستقطابات الدولية

نظرا للأهمية الجيوسياسية التي تحظى بها منطقة القرن الإفريقي، فمن المتوقع أن تُسجل أعلى معدلات التنافس الدولي، والاستقطاب السياسي، خلال الفترة القادمة، على خلفية الأزمة الأوكرانية، لاسيما بين الكتلة الغربية وروسيا، وذلك بالنظر إلى أن المنطقة أصبحت واحدة من أهم بدائل الطاقة المتاحة، أمام الكتلة الأوروبية، وبالنظر إلى انتهاج موسكو لإستراتيجية «عسكرة الطاقة»، كإحدى أوراق التفاوض بالأزمة القائمة. فضلا عن الموقع الحيوي للقرن الإفريقي، والذي يتحكم فيما يقرب من ٢٠٪ من حجم التجارة الأوروبية، المارة عبر البحر الأحمر.

بالمقابل، من المتوقع أن تُعزز موسكو من انخراطها في منطقة القرن الإفريقي، عبر توسيع دائرة الشراكات الإفريقية، وتوقيع اتفاقيات التعاون العسكري، بما يخلق قدرًا من التبعية الإفريقية على الأصول العسكرية لموسكو، ويضمن لها الوصول إلى الموارد الإفريقية الثمينة، مثل: النفط، والذهب، واليورانيوم، فضلا عن تنامي نشاط مجموعة فاغنر الروسية، كإحدى آليات الانخراط الروسي في المنطقة، على المدى المتوسط،

بالتوازي مع ارتفاع احتمالات قيام موسكو بشراكات اقتصادية في المنطقة، مثل: إنشاء مناطق صناعية، أو توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية في ملف الطاقة، واستخراج المعادن الثمينة؛ كسبيل لتضييق الخناق، ومنافسة الجانب الأوروبي والأمريكي في مناطق نفوذهما في المنطقة، وتقليل فرص البديل الإفريقي لأوروبا في ملف الطاقة، وما لذلك من دور، في تعزيز التنافس الدولي على ملف الطاقة الإفريقي، بما يُسهم في دعم النمو الاقتصادي لدول المنطقة؛ فعلى سبيل المثال: أعلنت رئيسة تنزانيا «سامية حسن» في فبراير عام ٢٠٢٢م، على هامش القمة الأوروبية الإفريقية، بأن التوتر في أوكرانيا قد يُعزز الاهتمام باحتياطيات الغاز في البلاد، في ظل حرصها لتأمين سوق طاقة جديدة خارج إفريقيا، والعمل على جذب ٣٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية، لإحياء بناء مشاريع الغاز الطبيعي المسال البحرية، في عام ٢٠٢٣م.[٨] وذلك جنبا إلى جنب، مع رغبة موسكو في تعزيز انقسام الكتلة التصويتية الإفريقية، في كافة المحافل الدولية، ضد الأزمة الروسية الأوكرانية.

### ٣. تصاعد نمط الحروب الهجينة

من المرجح أن تستدعي الأزمة الأوكرانية الاهتمام بأنماط «الحروب الهجينة»، وتطبيقاتها المتباينة في منطقة القرن الإفريقي؛ وذلك بالنظر إلى جملة التحديات السياسية والأمنية، التي تعاني منها المنطقة، وهو ما يدفعنا نحو تحديد ثلاثة أنماط رئيسة للمهددات الهجينة المتوقعة للمنطقة، والتي أبرزها:

- **توظيف التضليل المعلوماتي:** عبر تفعيل نمط الكتائب الإلكترونية بوسائل التواصل الاجتماعي، مثل استخدام حركة شباب المجاهدين في الصومال للكتائب الإلكترونية لبث الشائعات، وغيرها من خطابات، لتعبئة الرأي العام نحو الاضطرابات الأمنية.
- **توظيف الانهيار المؤسسي:** وذلك بالنظر إلى الانهيار الوظيفي لمؤسسات دول القرن الإفريقي؛ فعلى سبيل المثال: استغلال القوى المتنافسة دوليا مثل روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والكتلة الغربية، والصين، والقوى الإقليمية مثل: تركيا، وإيران، وإسرائيل، لضعف الأجهزة الأمنية، فضلا عن الاضطرابات السياسية، والانقسام المؤسسي، لتمدد النفوذ داخل دول المنطقة، عبر توجيه هجمات متباينة للعناصر الحيوية في الدولة، فضلا عن استهداف البنية التحتية، مثل: البنوك، والموانئ، والمستشفيات، والوزارات الحكومية، وغيرها.
- **توظيف الفساد الإداري:** تتمثل هذه النقطة في الاستغلال الخارجي لفرضية «الفساد الإداري»، لفرض الإملاءات الخارجية على الدولة الوطنية. وعلى سبيل المثال: ينظر البعض إلى أن الصين قد عرضت – عن عمد – قروضا ضخمة على زامبيا، وهي تدرك تماما، أن لوساكا لن تكون قادرة على سدادها، مما يمكّن

بكين من الاستيلاء على إدارة مطار كينيث كاوندا الدولي، في حالة العجز عن السداد، وذلك إسقاطا على الوضع الإداري لميناء مومباسا الكيني، والذي يمثل البوابة التجارية الرئيسة لشرق إفريقيا. كما أن احتكار قطاعات الاتصالات، مثل الدور الحصري لشركة زد تي إي كوربوريشن، وهواوي، وشركة الصين للاتصالات السلكية واللاسلكية في إيثيو تيليكوم الإثيوبية، وهو ما يجعل الصين تمارس نفوذا غير محدود، إلى حد ما، في البلدان المستهدفة.[٩]

## خاتمة

تأسيسا على ما سبق، فرضت التطورات العالمية المتلاحقة، بدءا من التداعيات السلبية لجائحة كورونا، وما تلاها من الأزمة الأوكرانية، المزيد من التهديدات النوعية لمنطقة القرن الإفريقي، والتي تحظى بأهمية نوعية جيوسياسية. ولمحاولة تفادي الانعكاسات السلبية، وتوظيف التغيرات الدولية، لفرص استثنائية، تخدم الأجندة الوطنية لدول المنطقة، وما تؤول إليه تطلعات الأجندة التنموية للاتحاد الإفريقي عام ٢٠٦٣م، فثمة عدد من الرؤى المُقترحة، نوجزها بالآتي:

١. الانتقال من نمط التبعية التنافسية، إلى السيادة الوطنية: وهذا يقتضي توطئة الترتيبات الأمنية، والسياسية، وتبنِّي هيكل لـ «نظام إقليمي أمني موحد لدول القرن الإفريقي»، يقوم على بناء علاقات راسخة، ومُستقرة، ومتكاملة، بين الدول. ويلي ذلك تفعيل دور الاتحاد الإفريقي في رأب الصدع، وإنهاء حالة العداء بين دول المنطقة. فضلا عن الاهتمام بالمنظور الاقتصادي، عبر تبنّي العديد من المشروعات الاندماجية، للاستفادة من موارد المنطقة؛ مثل: إنشاء منطقة إقليمية لوجستية، للاستفادة من الموقع الجيوسياسي للمنطقة، وإقامة تجمع اقتصادي عربي إفريقي، يضم دول المنطقة والدول العربية، للتحول نحو «الاقتصاد الأخضر»، متخذا من «الاقتصاد الأزرق» منطلقا، وذلك في إطار تفعيل أهداف برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠٣٠م، وبرنامج الاتحاد الإفريقي عام ٢٠٦٣م للتنمية المستدامة.

٢. الانتقال من النمط الاتكالي، إلى النمط الإنتاجي / والتشغيلي : وتُبنى هذه الفرضية على إعادة الدور الشمولي والمؤسسي لـ «الدولة الوطنية»، فضلا عن البناء على النقطة الأولى، والتي سبق أن تم عرضها، وفقا للمنظورَين السياسي والاقتصادي، وما يؤسس لذلك من إحداث تطور نوعي، في مجالات البنية التحتية التكنولوجية، والصناعية، والإدارية، في دول القرن الإفريقي.

## الهوامش والإحالات

(1) "Sfrc Approves Ethiopia Peace And Stabilization Act Of 2022 With Overwhelming Bipartisan Support," *SFRC*, March 29, 2022, https://www.foreign.senate.gov/press/chair/release/sfrc-approves-ethiopia-peace-and-stabilization-act-of-2022-with-overwhelming-bipartisan-support#:~:text=This%20bill%20provides%20the%20tools,,"%20said%20Ranking%20Member%20Risch.

(2) "Afwerki Defends Russia, China in Eritrean Independence Day Speech," *Africa Times*, May 25, 2022, https://africatimes.com/2022/05/25/afwerki-defends-russia-china-in-eritrean-independence-day-speech/.

(3) Alexander Randos, "The Horn Africa Its Strategic Importance for Europe, the Gulf States. and Beyond," *Horizons*, Center For International Relations And Sustainable Development, 6, 2016, 150-153, https://www.cirsd.org/en/horizons/horizons-winter-2016--issue-no-6.

(٤) د. حمدي عبدالرحمن، «الصومال وإعادة الصياغة الجيوستراتيجية للقرن الإفريقي،» مركز تريندز للبحوث والاستشارات، (٢٣، يونيو, ٢٠٢٢م)، https://trendsresearch.org/ar/insight/somalia-geostrategy/.

(5) Ryan Hess, "Counterbalancing Chinese Influence in the Horn of Africa: A Strategy for Security and Stability," *Journal of Indo-Pacific Affairs*, Air University Press, November 18, 2021, https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/2847035/counterbalancing-chinese-influence-in-the-horn-of-africa-a-strategy-for-securit/.

(6) The Institute for Economics, *Global Terrorism Index 2022: Measuring the Impact of Terrorism*, (Sydney: The Institute for Economics, 2022), https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2022/03/GTI-2022-web-09062022.pdf.

(7) "Ukraine's Bid to Recruit Fighters from Africa Sparks Uproar," *DW*, March 8, 2022, https://www.dw.com/en/ukraines-bid-to-recruit-fighters-from-africa-sparks-uproar/a-61049323.

(8) Peter Kagwanja, "How the Russia-Ukraine Conflict Impacts Security in Horn of Africa," *The Citizen*, March 7, 2022, https://www.thecitizen.co.tz/tanzania/oped/how-the-russia-ukraine-conflict-impacts-security-in-horn-of-africa-3739952.

(٩) د. حمدي عبدالرحمن, «استراتيجية التقويض: مستقبل الحروب الهجينة في أفريقيا بعد أزمة أوكرانيا،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (١٩ آبريل, ٢٠٢٢م)، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7252/استراتيجية-التقويض-مستقبل-الحروب-الهجينة-في-أفريقيا-بعد-أزمة-أوكرانيا.

# الأزمة الليبية في ميزان الحرب الروسية - الأوكرانية

د. زاوي رابح، أستاذ محاضر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

**إن حالة عدم الاستقرار التي تعرفها ليبيا، ناتجة عن هشاشة السلطة الانتقالية بعد الثورة، في مواجهة قوى الانتماءات الأولية الصاعدة (القبلية، الدينية، والمناطقية)، التي أسهمت كلها في تغذية عدم الاستقرار وديمومته.**

**وثمة معضلات رئيسة تواجه الدولة الليبية بعد الثورة، وهي تشكل محددا تفسيريا للأزمات المتتالية في المرحلة الانتقالية، وفي الوقت نفسه، هي نتاج تراكمي لأجواء غياب التوافق بين الفرقاء الليبيين، على الحد الأدنى الذي يمكنه أن يسير الدولة والنظام السياسي. ومع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، وجدت ليبيا نفسها في قلب الصراع، على الرغم من بعد المسافة؛ وذلك بحكم تداخل السياقات، وكذا تعدد الاستقطابات الخارجية الحادة للقوى الكبرى، وهو الأمر الذي جعل من ليبيا ساحة حرب مفتوحة، لكل معسكر دوله الداعمة. إن الحرب الروسية الأوكرانية، تفسح المجال واسعا لمعرفة طبيعة التحديات الجدية، المطروحة أمام الحكومتين المتصارعتين على السلطة، والتي يشكل الغذاء، والطاقة، والأمن، أهم ملامحها.**

## أولا، من العمليات العسكرية إلى تنظيم الانتخابات: أين نحن؟

تأزم الوضع الأمني في ليبيا بشكل كبير بعد سنة ٢٠١٥م، بحكم انقسام المشهد إلى معسكرين. ومع التآكل الداخلي لكل تحالف، على خلفية تعدد الانقسامات، حول مخرجات الحوار الليبي برعاية الأمم المتحدة، وكذلك بفعل المخاوف من توطن «تنظيم داعش» في سرت وسط ليبيا.[١] لهذا وجدت الأطراف نفسها مضطرة إلى الدخول في حوارات برعاية أممية، على غرار ما حدث في لقاء الجزائر، أو اتفاق الصخيرات. وعلى الرغم من البوادر الإيجابية التي أفرزتها تلك اللقاءات الأممية، إلا أنه وبحلول سنة ٢٠١٧م، شنت قوات اللواء خليفة حفتر هجوما على مدينة سبها، بعد أن سيطرت قبلها على مدينة بنغازي، وتواصلت العملية إلى أن وصلت إلى العاصمة طرابلس في أبريل عام ٢٠١٩م، بهدف إنهاء وجود حكومة الوفاق الوطني. وعلى الطرف الآخر، لم تتوان حكومة فايز السراج في إطلاق معركة مضادة «بركان الغضب»، للدفاع عن العاصمة طرابلس. وفي ٥ فبراير عام ٢٠٢١م، انتخب المشاركون في الحوار الليبي- الليبي، خلال اجتماعات في جنيف برعاية الأمم المتحدة عبد الحميد الدبيبة، رئيس حكومة للفترة الانتقالية، إلى جانب مجلس رئاسي

مكون من ثلاثة أعضاء، وبعدها، وفي ١٠ مارس عام ٢٠٢١م، نالت الحكومة الانتقالية ثقة البرلمان، وحلت محل حكومة الوفاق الوطني، وحكومة الشرق.[٢]

وفي أكتوبر عام ٢٠٢١م، اعتمد البرلمان الموجود في الشرق، القانون الذي ينظم الانتخابات التشريعية، لكن المجلس الأعلى للدولة – وهو بمثابة هيئة ثانية في البرلمان، ومقره طرابلس – اعترض على هذا القانون، بعدها عدل البرلمان مواعيد التصويت، على أن تجرى الانتخابات الرئاسية في موعدها في ٢٤ ديسمبر عام ٢٠٢١م، بيد أن المفوضية العليا اقترحت تأجيلها لمدة شهر، بسبب خلافات على القواعد الأساسية الحاكمة لها، ومنها أهلية المرشحين، ودور القضاء في الطعون، ليتم الإعلان عن تأجيلها من طرف المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ٢٢ ديسمبر عام ٢٠٢١م، وتؤجل بعدها بشكل نهائي، إلى تاريخ غير محدد.

والملاحظ، هو أن هناك أطرافا لعبت دورا حاسما في التأثير على عملية التحضير للانتخابات، و منع إجرائها في موعدها المحدد، والظاهر أن الخلافات بين القوى الكبرى قد امتدت لهذا الملف تحديدا، خاصة مع إعلان العديد من الشخصيات نيتها للترشح، وهي في نظر البعض، محسوبة على النظام الأسبق، مثل سيف الإسلام القذافي. وعليه، فإن عدم اتفاق الأطراف على قواعد جديدة، تلبي مصالحها، قد عطل التوجه نحو الصندوق، كحتمية منتجة للشرعية، بعيدا عن لغة السلاح.

## ثانيا، أسباب الانتكاسة: أين الخلل؟

إذا ما رحنا نرصد أسباب الانتكاسة الحاصلة في الأزمة الليبية، فإننا نبدأ من حيث انتهينا؛ حيث لا تقتصر العوائق التي تقف في طريق الانتخابات الليبية، والتي خلقت القوة القاهرة، التي أشارت إليها مفوضية الانتخابات، على التهديدات الأمنية فقط[٣]، وإنما تتعداها إلى أكثر من ذلك؛ حيث نجد في ظلّ القانون الانتخابي الحالي، الذي يسمح لأي مواطن ليبي فوق الأربعين من العمر، بالترشح لمقعد الرئاسة، لا يمكننا أن نتوقع أن تكون هذه الانتخابات قادرة على تحقيق الهدف النهائي لعملية الحل السياسي. وكما سبق أن أشار رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا عماد السايح، أن عملية تسجيل الناخبين، سمحت بإضافة نصف مليون ناخب إلى القاعدة الانتخابية، التي وصلت إلى ٢,٨ مليون شخص. وأن مؤشرات «الإرباك»، بدأت تظهر على العملية الانتخابية بعد فتح باب الترشح، مشيرا إلى أن المفوضية كانت تتوقع أن تكون الطلبات أقل من العدد الذي تقدم. ومع وصول عدد طلبات الترشح إلى ١٠٠ طلب، تم رصد تزوير كبير في قوائم التزكية للمترشحين إلى الانتخابات الرئاسية، وصل إلى ١٢ ملفا.[٤]

والأهم من ذلك كله، هو عدم توفر ضمانة؛ لأن أياً من طرفَي الصراع السياسي في ليبيا، لن يعترض على نتائج التصويت سلميا، وبشكل ديمقراطي، دون إشعال منازعات، ستتصاعد حتما إلى مواجهات عنيفة، تتولّى

المليشيات دور البطولة فيها.[٥] ربما العراق هو أحد أحدث الأمثلة، على قدرة الميليشيات المتحيّزة سياسياً على تحويل ممارسة ديمقراطية، مثل التصويت في انتخابات عامة، إلى صراع مسلح. وهذا السيناريو لن تستطيع ليبيا المنهكة التعامل معه، أو احتواء آثاره، بل تزداد احتمالات إعادة ليبيا إلى الحرب الأهلية، نتيجة الخلافات على نتائج الانتخابات، في ظلّ الانقسامات الداخلية، والتدخلات الخارجية، وانتشار الميليشيات والمرتزقة والعناصر الإرهابية.

إلى جانب كل هذا، تظهر لنا إشكالية انعدام الثقة بين النخب السياسية؛ حيث اتسمت الحالة الليبية، وعلاقة النخب السياسية، بأنها تمر بأزمة عدم ثقة فيما بينها، وعليه أصبح المجتمع الليبي ينظر إليها نظرة شك، تجسيدا لأطروحة هوبز بأنها «حرب الكل ضد الكل».[٦] وكذا غياب رؤية سياسية موحدة على شكل بناء الدولة؛ حيث نجد أن بعض النخب السياسية الليبية بعد عام ٢٠١١م، افتقدت الرؤية السياسية الهادفة والفاعلة، بسبب عوامل ذاتية، تتعلق ببنية النخب وسلوكياتها، وموقعها داخل النظام السياسي.

## ثالثا، الحرب الروسية- الأوكرانية والأزمة الليبية: أية علاقة؟

لقد عمقت الحرب الروسية – الأوكرانية التنافس بين حكومتَي باشاغا والدبيبة، حيث تعتبر روسيا من بين الدول القليلة التي تعترف رسمياً بالحكومة التي يرأسها باشاغا، كما أن الأمم المتحدة سبق أن عبرت عن تحفظاتها بشأن تصويت مجلس النواب في طبرق، بمنح الثقة لباشاغا، مشيرة إلى وجود إشكاليات قانونية، بينما رفضت الحكومة التي يرأسها الدبيبة من جانب آخر تسليم السلطة. إن غياب التوافق في ليبيا، كان يشكل – أصلا – مصدر قلق للدول، التي تنظر في كيفية التعامل مع ادعاء حكومة باشاغا، كما أنه يمكن ملاحظة أن الأطراف الخارجية تحاول إيجاد تسوية جزئية، لضمان عدم اقتراب حكومة باشاغا أكثر مما ينبغي من روسيا، وحتى باشاغا نفسه، حريص على الاحتفاظ بمسافة معينة عن روسيا. وقد سبق أن اجتمع مع سفير أوكرانيا في ليبيا، وأكد دعمه للشعب الأوكراني قائلا: إن الليبيين يقفون إلى جانبهم. أما الحكومة التي يرأسها الدبيبة، والتي أدانت منذ البداية العدوان الروسي على أوكرانيا، فقد صوتت في ٧ أبريل لصالح طرد روسيا من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهو الوفد العربي الوحيد الذي فعل ذلك.[٧]

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن هناك تداعيات عسكرية محتملة، لهذا الاصطفاف السياسي الجديد؛ فمجموعة فاغنر المدعومة من روسيا، تعمل في ليبيا منذ عام ٢٠١٩م، إلى جانب قوى يقودها المشير خليفة حفتر، المتحالف حالياً مع حكومة باشاغا. كما يحتفظ مقاتلو فاغنر بإمكانية الحصول، وإن لم يكن السيطرة المباشرة، على قاعدتَين عسكريتَين مهمتَين – على الأقل – في وسط البلاد، حيث أشارت تقارير إلى

إنهم يشغلون عدة طائرات مقاتلة، أرسلتها روسيا إلى ليبيا عام ٢٠٢٠م. وحتى الآن، يبدو أن الأثر الأكثر وضوحاً للحرب في أوكرانيا، يتمثل في انسحاب بعض وحدات فاغنر من ليبيا، حيث قدرت أعداد هؤلاء بعدة آلاف خلال حرب عام ٢٠١٩م، والذين يمكن لرحيلهم أن يشكل تطورا إيجابيا، بالنظر إلى أن السلطات الليبية كانت تصارع لإخراج المقاتلين الأجانب من البلاد، منذ اتفاق وقف إطلاق النار عام ٢٠٢٠م.

وعلى الرغم من ذلك، تبقى الإستراتيجية العسكرية الروسية في ليبيا محاطة بالغموض، ويمكن للأزمة الأوكرانية أن تدفع روسيا إلى استخدام الأصول التي تسيطر عليها في ليبيا، في مواجهتها مع الغرب، وأن تدعم حكومة باشاغا (وحفتر) في تجدد القتال للسيطرة على طرابلس، رغم أن مدى استعداد، أو قدرة روسيا على توفير رأسمال تنفقه على هكذا عملية، تكتنفه الشكوك، بالنظر إلى حربها في أوكرانيا. وبالرغم من تراجع رئيس الحكومة (باشاغا) عن خياره العسكري لدخول طرابلس، إلا أن ذلك لا يعني عدم إعادة الكرّة مستقبلا. وفي حال استمرت حالة الجمود السياسي، فإنه لن يرضى باستمرار إبعاد الدبيبة له عن مركز القرار السياسي في العاصمة.

وفي حقيقة الأمر، يمكن القول: إن الحكومة الجديدة تمتلك خيارين؛ الأول: وهو القوة العسكرية لإزاحة حكومة الدبيبة، والثاني هو التفاوض والحوار السلمي، ولو أن الخيار العسكري ممكن نظريا مع دعم من بعض المجموعات المسلحة القوية في غرب ليبيا، لكن واقعيا يبدو أن أي توجه لاستخدام القوة، يعني نهاية حكومة باشاغا؛ فدخولها في صراع مسلح، ربما يستمر أشهرا، وربما أعواما.[٨]

وعلى الضفة الأخرى، فقد سارعت الولايات المتحدة إلى محاولة بسط هيمنتها على ليبيا، في سياق تنافسها مع روسيا، وذلك بالإعلان عن إستراتيجية مثيرة للجدل؛ حيث أكدّ وزير الخارجية، أنتوني بلينكن أن بلاده تعمل على تعزيز الاستقرار، ومنع الصراع في ليبيا، وقال: إنها ستنفذ مع ليبيا ودول أخرى «الإستراتيجية العشرية لمنع الصراعات وتعزيز الاستقرار»، وذلك من أجل ما أسماه بـــ»بناء القدرة على الصمود».[٩] كما أن الولايات المتحدة تطمح إلى بسط نفوذها الكامل على ليبيا؛ ليس فقط من خلال السعي لتحييد الدور الروسي، ولكن كذلك من خلال إضعاف الدور الأوروبي، بل ترغب في تكريس نموذج يتجاوب مع تطلعاتها، للتأثير الفعلي على البيئة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، بالحوض الجنوبي للمتوسط، في مواجهة التواجد الروسي.

أما بالنسبة لفرنسا، ومنذ عام ٢٠١٤م، فقد ألقت بثقلها خلف خليفة حفتر، في محاولته للحصول على السلطة المطلقة في ليبيا، بعد أن فشلت في كل هذه المحاولات، بدلا من العمل بطريقة منسجمة مع تصريحاتها العلنية. وتحاول فرنسا الآن تقسيم ليبيا، حتى تتمكن من التأثير والسيطرة على جزء منها على الأقل، كمنطقة فزان الجنوبية.[١٠] كما يستغل الفرنسيون الانقسامات الإثنية الدراماتيكية في المقاطعة الجنوبية،

من أجل الظهور كحكم لهذه الاختلافات، وإثبات هيمنتهم على هذه المنطقة، التي لها أهمية إستراتيجية لطموحات فرنسا الجيوسياسية، وكذلك الموارد المعدنية المهمة.

## رابعا، هل يدفع الاقتصاد الليبي الثمن؟

منذ اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية، ارتفعت أسعار القمح في الأسواق المحلية في ليبيا بشكل كبير، لكن ورغم تخصيص القمح المدعوم من الدولة، يجد أصحاب المخابز أنفسهم غير قادرين على بيع الخبز بالسعر الرسمي ومقداره ٠,٢٥ ديناراً (٠,٠٥ دولاراً) للرغيف. كما ارتفعت أسعار مواد غذائية أخرى بشكل كبير. وإذا كانت ليبيا تمتلك احتياطيات نقدية، يمكن أن تستخدمها لزيادة دعمها، للتعويض عن الارتفاع العالمي في أسعار السلع، لكن السؤال المطروح: من يتخذ القرار؟ فالبلاد عالقة في نزاع بين حكومتَين متنافستَين، وكلاهما مختلفتان على أي منهما يتمتع بصلاحية الموافقة على التغييرات في اعتمادات الموازنة، وما يزيد من تعقيد الأمور، هو أن مؤسستَين أخريَين، هما: المؤسسة الوطنية للنفط، ومصرف ليبيا المركزي، مختلفتان أيضاً منذ مارس عام ٢٠٢١م، حول أين ينبغي إيداع إيرادات مبيعات نفط البلاد: هل في حسابات المصرف المركزي، وهو الإجراء المعياري، أو مؤقتا، في حسابات المؤسسة الوطنية للنفط. إن كل هذه الأزمات، مضافا إليها سوء آليات صنع القرار، والتربّح المستشري من السلع المدعومة، يعطّل قدرة الدولة على تخفيف حدة ارتفاع الأسعار.

كما يحتل ملف الطاقة موقعا مهما، في علاقة ليبيا بانعكاسات الحرب الروسية في أوكرانيا، ومن ذلك ما أعلنه وزير التحول البيئي الإيطالي روبرتو سينغولاني، من أن بلاده ستبرم أولى صفقاتها للحصول على المزيد من الغاز من ليبيا وموردين آخرين، ليحلّ محل التدفقات الروسية. وتتوقع إيطاليا حصولها على ١٠ مليارات متر مكعب إضافية من الغاز، عبر خطوط الأنابيب مع الجزائر وليبيا وأذربيجان سنة ٢٠٢٢م. فيما أشارت تقارير إلى أن هذا الرقم سيتخطى ٢٠ مليار متر مكعب، بحلول العام ٢٠٢٤م. لقد شهدت الأيام الأخيرة حركة نشطة، سواء في ليبيا أو في واشنطن والعواصم الأوروبية، بهدف نزع فتيل المواجهة، وتشجيع الليبيين على الرفع من مستويات الإنتاج، للمساعدة على تعويض النفط الروسي، لكن التقارير تشير إلى أن الإنتاج، لا يمكن أن يتجاوز ٢٠٠ ألف برميل في كل الحالات، بسبب الآليات والإمكانيات المتاحة.

## خامسا، مستقبل الأزمة الليبية على ضوء التطورات الأخيرة

يعكس تعقيد الديناميكيات السياسية الداخلية في ليبيا، التركيبة المعقدة لمشاركة الجهات الدولية الفاعلة في الصراع في البلاد. والدول التي ترى فرصة لتعزيز مصالحها الذاتية، قد اصطفت، وأعادت ترتيب نفسها،

مع تغير ميزان القوى داخل ليبيا، ومع انعكاس الأثر الاقتصادي للحرب في أوكرانيا، عبر كل من المغرب العربي وأوروبا.

لقد أسفرت مفاوضات القاهرة عن الاتفاق على أكثر من ١٣٧ مادة من مشروع الدستور الجديد، ومع ذلك، لا يزال هذا يترك حوالي ثلث مواد المسودة، البالغ عددها ١٩٥ مادة بدون اتفاق، بما في ذلك أكثر المواد إثارة للانقسام. لقد فشلت الاجتماعات في الاتفاق على أساس دستوري للانتخابات، وهو ما لم يكن هدفاً واقعياً بأي حال من الأحوال. كما تشير العديد من التقارير إلى أنه تم التوصل إلى اتفاق حول معايير تشكيل حكومة انتقالية أخرى، وهذا مؤشر على أن المجلسَين يواصلان إعطاء الأولوية لبقائهما - من خلال اختيار الحكومة الجديدة - على تطوير إطار انتخابي متفق عليه، قد يؤدي إلى استبدالهما. وبالتالي تؤكد هذه التطورات على الاستنتاج القائل، بأن التقدم الهادف غير ممكن تحت قيادة كل من مجلس النواب، والمجلس الأعلى. وبناءا عليه، يبدو أن الغرض من التحركات الأخيرة كان – ببساطة - تقصير الوقت، في فترة عمل المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، ستيفاني ويليامز، التي ستنتهي من دون تمديد.

## خاتمة

على الرغم من تأجيل الانتخابات الرئاسية، واستحالة إجرائها في موعدها المحدد، إلا أنها تبقى أحد أهم المحطات السياسية والدستورية، التي يمكنها أن تؤسس للانتقال الديمقراطي السلس، بعد عقد من الفراغ المؤسساتي، كما أن مأسسة السلطة العليا في ليبيا، يمكن أن تنعكس على انتخابات تشريعية و محلية لاحقة، بإمكانها أن تكرس للامركزية الإدارية، كهدف لصناعة ديمقراطية تشاركية حقيقية، إلى جانب توحيد الجيش الليبي، وكل هذا لن يتأتى إلا من خلال توحيد صفوف الليبيين، و تغليب الحوار الليبي – الليبي، بمعزل عن التدخلات الخارجية. لكن، وفي ضوء الإفرازات التي نتجت عن الحرب الروسية الأوكرانية، فإنه يبدو أن المسار ما زال طويلا أمام القوى الليبية المتصارعة؛ حيث أظهرت هذه الحرب الدائرة هناك، أن الحل السياسي مقرون بوجود توافقات خارجية، كما أظهرت كيف أن حدة الاستقطابات، أنتجت لنا محاور مختلفة، ولكل محور قوى داعمة له. ومن جانب آخر، وعلى صعيد الأمن الطاقوي، فإنه يبدو أن الحرب الروسية الأوكرانية، أبانت عن حاجة السوق العالمية لليبيا كدولة منتجة للنفط، وبالتالي فإن عودة الاستقرار إليها، سيشكل تأمينا هاما للمورد الطاقوي. ولا يختلف الأمر كثيرا في مجال الغذاء، الذي يبدو أنه هو الآخر أخذ نصيبا مهما من هذه الأزمة، خاصة مع تراجع قدرة الدولة على توفير الدعم الكافي للسلع، في ظل غياب سلطة اتخاذ القرار.

## الهوامش والإحالات

(١) خالد علي حنفي، «الأزمة الليبية بين محفزات التسوية و عراقيل الإنقاذ،» مجلة السياسة الدولية، ٢٠٥، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠١٦م)، ١١٩.

(٢) «بعد أن استعصى في ٢٠٢١.. هل يكون ٢٠٢٢ عام الحل في ليبيا؟،» DW، (٢٩، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://www.dw.com/ar/بعد-أن-استعصى-في-2021-هل-يكون-2022-عام-الحل-في-ليبيا/a-60213451.

(٣) داليا زيادة، «ليبيا: مستقبل الحلّ السياسي بعد تأجيل الانتخابات،» ليفانت، (٢٦، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://thelevantnews.com/article/ليبيا:-مستقبل-الحلّ-السياسي-بعد-تأجيل-الانتخابات december-25,-2021,-1:36-pm.

(٤) أسامة علي، «السايح يكشف عن الأسباب الحقيقية لتأجيل الانتخابات في ليبيا،» العربي الجديد، (٣، يناير، ٢٠٢٢م)، https://www.alaraby.co.uk/politics/كشف-أسباب-تأجيل-الانتخابات-في-ليبيا.

(٥) «تحديات الدولة الوطنية في المغرب العربي،» التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠١٥م، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، ٢٠١٥م)، ١٤٣.

(٦) محمد الشيخ، «النخبة السياسية ودورها في المصالحة الوطنية،» مجلة دراسات شرق أوسطية، ٨٢، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٨م)، ٢١.

(7) "The Impact of Russia's Invasion of Ukraine in the Middle East and North Africa," *Crisis Group*, April 14, 2022, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/impact-russias-invasion-ukraine-middle-east-and-north-africa.

(٨) الحبيب الأسود، «هل تؤثر انعكاسات الحرب في أوكرانيا على الصراع حول الحكم في ليبيا؟،» العرب، (٦، أبريل، ٢٠٢٢م)، https://alarab.co.uk/هل-تؤثر-انعكاسات-الحرب-في-أوكرانيا-على-الصراع-حول-الحكم-في-ليبيا؟.

(9) Elie Abouaoun and Thomas Hill, "The New U.S. Plan to Stabilize Conflicts: The Case of Libya," *The United States Institute of Peace*, April 6, 2022, https://www.usip.org/publications/2022/04/new-us-plan-stabilize-conflicts-case-libya.

(10) Thomas M. Hill, "What's Next for Libya's Protracted Conflict?," *The United States Institute of Peace*, April 14, 2022, https://www.usip.org/publications/2022/06/whats-next-libyas-protracted-conflict.

# إفريقيا وإشكاليات النظام العالمي الجديد: من التهميش إلى الوصاية

د. محمد عبد الكريم أحمد، معهد الدراسات المستقبلية في بيروت، القاهرة.

**ألقت تشابكات الأزمة الأوكرانية التي نشبت في ٢٤ فبراير عام ٢٠٢٢م بظلالها على جدل قديم – جديد، حول تصورات «نشوء نظام عالمي جديد»، وعالم متعدد الأقطاب، برزت فيه دولتا الصين وروسيا، في مقابل الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا واليابان؛ وظلت القارة الإفريقية عالقة في نقاشات التأثر بتداعيات الأزمة الأوكرانية، وتهديدات مضاعفة لأزمات مناخية، وغذائية، وأمنية، وسياسية متلاحقة، تضرب أجزاء القارة المتفرقة بالفعل، منذ عقود. ورغم ارتباط القارة بتفاعلات أية عمليات «بزوغ نظام عالمي جديد»، على الأقل بحكم موقعها الجغرافي قرب مركز الغرب التقليدي، وتشابكات علاقاتها مع دوله طوال القرون الماضية، فإنها لا تزال في موقع بالغ التهميش في الجدل الدائر بصدده، والجهود الدولية لإعادة صياغة نظرية، لمفهوم النظام الدولي، وعلاقاته؛ بل وتفكيك «مركزيته الغربية». وعلى سبيل المثال، فإن مشروع العالم الياباني كوسوكي شيميزو (Kosuke Shimizu) (٢٠٢٢)، بالغ الأهمية في هذا السياق، وعبر بسط تصورات «مدرسة كيوتو»(Kyoto School)، واستهدافها تحدي فرضية الهيمنة الغربية على بقية العالم، وتناولها للقضايا الناشئة عن هذه الفرضية لدى الأدبيات غير الغربية، والمتعلقة بالعلاقات الدولية العالمية، لم يوجه أدنى اهتمام للقارة الإفريقية في طرحه، واكتفى برؤيةٍ «شرق آسيوية» موازنة للهيمنة الغربية على النظام الدولي[1]، بينما لم يطرح إفريقيًا – بعد – مشروعا متكاملا في هذا السياق، يتجاوز مساعي فك الارتباط مع أوروبا، إلى صياغة تصور إفريقي متماسك نظريًا، ويعيد وضع القارة في مكانة لائقة، في أفكار النظام الدولي.**

## نظام عالمي جديد

يعرف «النظام العالمي»، ضمن تعريفات متعددة، بأنه أنماط من العلاقات بمرور الزمن، قائمة على ديناميات وفاعلين، لجعل التفاعلات السوسيو- سياسية عبر الحدود الدولية، قابلة للتوقع والتوجيه (manageable). وثمة مسائل كثيرة يمكن تضمينها في هذا التعريف الجامع، مثل: توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية

العالمية، والتحكم بها، وتطوير وصيانة القيم والقواعد والمؤسسات والمنظمات.[٢] وبالنظر إلى التطورات التاريخية التي شهدها العالم، وتعاظم تفاعلاته، فإن فكرة ومضمون «النظام العالمي الجديد»، ليست حدثا جديدا، ويمكن إرجاعه على الأقل إلى العام ١٨١٥م، فيما تمثل في انعقاد مؤتمر فيينا (Congress of Vienna)، عقب الحروب النابوليونية، وتكوين القوى المنتصرة، ما عرف بالوفاق الأوروبي (Concert of Europe)، لإدارة العلاقات الدولية، أو ما عرف لاحقًا «بتوازن القوى» (الأوروبية)، الأمر الذي تطور لاحقًا في مؤتمرات لاهاي (Hague conferences)، عند مطلع القرن العشرين، التي وفرت بعدًا قانونيًا وتحكيميًا لعمليات إدارة «النظام العالمي»، وهو بُعدٌ ظل قائمًا خلال الحرب العالمية الأولى، وأعيد إرساؤه بتكوين محكمة العدل الدولية الدائمة في لاهاي بعصبة الأمم، ثم محكمة العدل الدولية في الأمم المتحدة.[٣]

وفي السياق نفسه، ارتبط طرح مفهوم «النظام العالمي الجديد» – على صعيد السياسة الدولية في القرن الماضي – بالسياسة الأمريكية على وجه الخصوص، كما تمثل في مبادئ وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) الأربعة عشر، والحريات الأربع لفرانكلين روزفلت، وصولا إلى ما صكه الرئيس الأسبق جورج بوش الأب، بالتزامن مع حرب الخليج عام١٩٩١م، من أن الأزمة لا تتعلق بدولة صغيرة، لكنها فكرة كبيرة: نظام عالمي جديد، به سبل جديدة للعمل مع الدول الأخرى، من أجل تسوية النزاعات، والتضامن ضد العدوان، وخفض الترسانات العسكرية، والسيطرة عليها، والمعاملة العادلة تجاه جميع الشعوب. ولوحظ في هذا السياق، أن تكثيف خطاب «النظام العالمي الجديد»، جاء لتحقيق أهداف هامة أكبر «للدول الديمقراطية الليبرالية»، وحشد الدعم الشعبي اللازم لها.[٤] كما نظر كثيرون للنظام العالمي الجديد الذي أعلنه جورج بوش، على أنه تحقيق لنبوءة العام ١٩٤٥م، بضمان المؤسسات الدولية، بقيادة الأمم المتحدة، للسلم والأمن الدوليَين، بدعم فعال، من قبل القوى الكبرى في العالم.[٥]

لكن إفريقيا لم تحضر في صياغة هذه التصورات بشكل واضح، واستمر دورها كقارة مستغلة دوليًا، ومشاعا للتقسيم، وتضارب النفوذ الأوروبي. ثم في ظل عالم «الحرب الباردة»، حتى ما بشر به جورج بوش الأب، من نظام عالمي جديد، مطلع تسعينيات القرن الماضي، بالتزامن مع «موجة التحول الديمقراطي» في إفريقيا، التي لم تؤد إلى تعزيز مكانة إفريقيا دوليًا في هذا «النظام». وقد ضرب المفكر الأمريكي البارز نعوم تشومسكي مثالًا هامًا على انتقائية «النظام الدولي الجديد»، في دعواته للديمقراطية والحكم الرشيد «إفريقيًا» بأنجولا، عندما فقد الزعيم يوناس سافيمبي (Jonas Savimbi) (مقاتل الحرية سابقًا، والمدعوم أمريكيًا وصينيًا منذ منتصف الثمانينيات، بعد صلاته الوطيدة بالاتحاد السوفييتي منذ منتصف السبعينيات)، عندما فقد الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢م، التي كانت تراقبها الأمم المتحدة، ولجوئه الفوري لاستخدام العنف «فيما ذكّر بأحداث البوسنة والهرسك، دون تغطية إعلامية تذكر» حسب تشومسكي، واضطرت

واشنطن في النهاية إلى الاعتراف بالرئيس المنتخب، مع بقية دول العالم، دون أن تمارس أية ضغوط عملية لوقف العنف الذي يمارسه حليفها الخاسر، بفضل تمتعه بكميات هائلة من التسليح الأمريكي؛ واكتفى تشيستر كروكر (Chester Crocker) المتخصص الأمريكي الأبرز في الشؤون الإفريقية حينذاك، ومهندس الدبلوماسية الأمريكية في إفريقيا الجنوبية، بالدعوة إلى «عقد انتخابات رئاسية ثانية».[٦]

## إفريقيا و «التنافس» الأمريكي الصيني

يتكرر الحديث منذ سنوات عن وقائع التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية، ضمن مسارات تشكل نظاما عالميا «جديدا»، متعدد الأقطاب؛ مع ملاحظة أن إفريقيا في هذا النظام محل تنافس من أطراف شتى، وليس من القطبين المذكورين فقط؛ إذ صنف بعض الباحثين وجود ما لا يقل عن ستة لاعبين دوليين ذوي مصالح وإستراتيجيات مختلفة، في سياق المنافسة الراهنة على المواد الخام، والأسواق، والنفوذ السياسي، في إفريقيا، أولها المنظمتان العالميتان الأبرز اقتصاديًا: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، (إضافة إلى عدد من منظمات الأمم المتحدة الفرعية)؛ ثم الاتحاد الأوروبي وإنجلترا؛ وثالثها الولايات المتحدة، بما تملكه من مصالح أمنية وتجارية متزايدة في القارة الإفريقية؛ ورابعا جمهورية الصين الشعبية، ذات الثقل الاقتصادي الكبير، والتي تملك حصة تفوق ٤٠٪ من الطلب العالمي على السلع؛ وخامسها القوى الإقليمية الرئيسة الناشئة، وتحديدا الهند والبرازيل؛ وسادسها عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، بما فيها مؤسسات سياسية ألمانية، ومنظمات دينية.[٧]

وبينما تشهد السياسات الأمريكية في إفريقيا اضطرابات من آن لآخر، فقد أجمع محللون متخصصون في سياسات الصين الإفريقية، أن الأولى – على غير التصور المتداول والسائد عنها – لم تتبع «إستراتيجية كبرى» (Grand Strategy) بمعنى مجموعة أفكار مقصودة ومتماسكة، إزاء ما تسعى دولة ما لإنجازه في العالم، وكيفية مضيها في فعل ذلك، حسب تعريف هال براند (Hal Brands) تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، قبل عهد الرئيس شي جين بينج وإعلانه عام ٢٠١٣م، عن مبادرة الحزام والطريق، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين؛ ومن ثم فإن سياسات الصين تجاه إفريقيا قبل هذا التغير، كانت تتسم بالتجريب، أو البراجماتية، مع افتقار للتنسيق. وأن «الحزام والطريق»، قد أصبحت عمليًا هي إستراتيجية الصين في إفريقيا (وسط مخاوف إفريقية مفهومة من تكرار النموذج السريلانكي، الذي كان من أسباب وقوعه، الاستدانة المفرطة من الصين، واستثمارات الأخيرة في سريلانكا). وأن الصين تقوم راهنا بالفعل، ببناء «نظام دولي جديد»، ومجالات نفوذ في إفريقيا جنوب الصحراء (والشرق الأوسط)، وأن المبادرة عبارة عن مظلة مفهومية لهذا «النظام البديل».[٨]

ورغم أن الصين تقدم نفسها، منذ عهد ماوتسي تونج، زعيمة للعالم الثالث، وأنها ليست في صف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؛ الإمبرياليتين والاستعماريتين، وأنها حاربت ضدهما، فإن أطرافا آسيوية، تذكِّر دائما، عبر تجاربها، بتاريخ الصين، في دعم الاستعمار والاضطهاد الإثني. ولا تزال الصين تروج لنفسها حاليًا كقوة دولية حامية للسيادة، ومدافعة عن التنمية، والدول النامية، وتعاون الجنوب – الجنوب، وتزهو بكونها لاعبا متوازنا في السياسة الدولية، ولا تنحاز لأطراف، وأنها ترغب في إرساء المحادثات مع أي طرف، وفي أي نزاع سياسي، والتأكيد على التعاون الاقتصادي كأولوية عن العمل السياسي، مما يحظى بقبول كبير في دول إفريقيا جنوب الصحراء.[٩]

لكن الملاحظ في مقاربات الصين الإفريقية من الناحيتين الاقتصادية والأمنية، أن إفريقيا تقع – بشكل حتمي إستراتيجيا وجغرافيا – في قلب رؤية الصين الإجمالية «لنظام عالمي جديد»، ليس من منطلق الشراكة فعليا، بل ضمن سياقات ضبط العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو المحاصصة بينهما في القارة، دون أي تصادم أو صراع على الأرض، وأن هذه النظرة الصينية، لا تخرج عن تصورات الرئيس «شي» عن «مبادرة الأمن العالمي» (GSI) (Global Security Initiative)، التي تعبر باختصار عن منصة من المبادئ، في الشؤون والدبلوماسية الدوليتَين، ما يمكنها من جعل العالم مكانا أكثر أمانا. وتشمل المبادرة بعض المبادئ، مثل: حل النزاعات عن طريق الحوار، واحترام الاختلافات، ومراعاة المصالح الوطنية المتنوعة لتحقيق مبدأ «الأمن للجميع» (شي – أبريل عام ٢٠٢٢م). ورغم هذه «المثالية الصينية»، فإن خبراء غربيين، وصفوا بيان الصين نحو نظام عالمي جديد، بأنه «بيان مستبد» (Autocrat's Manifesto)، ويحمل تهديدا أكبر، بجعل المواجهة بين الصين والولايات المتحدة تتصاعد إلى سباق مكتمل الأركان، على السيادة العالمية. وأن الساحة الأولى لهذا التنافس (من وجهة نظر بكين وواشنطن على حد سواء)، ستكون آسيا، وليس إفريقيا.[١٠]

## تحولات المقاربة العالمية لقضايا الإرهاب والعنف

في قراءة نقدية مهمة عالميًا، قدمها عالم السياسة الفرنسي برتراند باديه (B. Badie) عام ٢٠١٦م، أشار إلى تنوع عوامل كثيرة، وراء دفع مجتمعات بكاملها نحو الحرب، وتحويل كيانات اجتماعية مسالمة – أو على الأقل غير منجذبة للصراع العنيف – إلى مجتمعات متعطشة للحرب. وأنه مع صعود البعد الاجتماعي في المجال الدولي، فإن الضعف غلب القوة (في الحضور)، عبر قابليته لتعريف العلاقات الجديدة التي تحكم الساحة العالمية. ولا نحتاج إلا إلى النظر إلى تصنيف الدول وفق مؤشر التنمية البشرية (HDI) (Human Development Index) وتوزيعها الجغرافي؛ حيث تتطابق خريطة الدول الواقعة في أدنى هذا التصنيف، مع خريطة الصراعات المسلحة المعاصرة، حيث تبرز دول إقليم الساحل (لاسيما مالي،

والنيجر، وتشاد)، وشرقا إريتريا والصومال، وإلى الجنوب جمهورية إفريقيا الوسطى، ودول إقليم البحيرات العظمى، وحوض الكونغو.[١١]

وإجمالًا فقد ظل انخراط القوى الدولية في القارة الإفريقية – بغض النظر عن طبيعة تكوينات النظام العالمي الجديد في مراحل مختلفة - مرتبطًا بالأولويات الداخلية لهذه القوى، وتهديدات وتحديات الأمن العالمي كما تتصورها. كما يتغير هذا الانخراط في طريقة التواصل بين القوى، وعلى سبيل المثال، فإن إنجلترا وفرنسا، وهما قوتان استعماريتان سابقتان بارزتان، ما زالتا تساهمان في مجمل السياسات الأوروبية في إفريقيا، بشكل أكبر من الدول الأكثر تقدمًا (مثل ألمانيا)؛ إذ لا زالت فرنسا تحتفظ بقواعد عسكرية معزولة في إفريقيا، للحفاظ على استقرار نظم حكم إفريقية «تريد مواصلة التعاون مع باريس»، لكنها تخفض الآن حضورها بالتدريج، لأسباب تتعلق بالتكلفة المرتفعة، وليس لأسباب تتعلق بأحوال الأمن أو التهديدات الإرهابية، في الدول الإفريقية المعنية. أما أكبر دول أوروبا، وأقواها اقتصاديًا، وهي جمهورية ألمانيا الفيدرالية، فإنها أقدمت على جهود متزايدة منذ التسعينيات، للتوصل إلى شراكات إستراتيجية مع بعض الدول المهمة في إفريقيا، وتمكنت عبر المشاركة في البعثات العسكرية، من تحقيق استقرار الدول والأقاليم التي تواجه أزمات في إقليم البحيرات العظمى، والقرن الإفريقي، ومالي.[١٢] وحسب متخصصين في قضية الإسلام، والإرهاب الدولي، والتنمية، في القارة الإفريقية، فإن الأخيرة تمثل «أضعف صلة في سلسلة مواجهة الإرهاب» لعدة أسباب، منها ضعف الدولة الإفريقية منذ الاستقلال، وعدم توفر قوة عسكرية كافية لمنع التخريب الداخلي والخارجي، واستمرار حالة فقر أغلب شعوب القارة، وتجاهل غرس الديمقراطية والحكم الرشيد؛[١٣] مما كان له نتائج بعيدة المدى في هشاشة الدولة الإفريقية، وقابليتها لتمدد المخاطر الإرهابية في القارة.

وإضافة إلى تزايد تهميش قضية الإرهاب في إفريقيا في النظام الدولي الراهن –والمستقبلي في واقع الأمر– فإنه يغلب نوع من العشوائية والانتقائية في المقاربة الدولية لأزمة الإرهاب في إفريقيا. وقد قدمت مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group) تقريرًا في يونيو عام ٢٠٢٢م، عنوانه: النظر في الانخراط السياسي مع «جماعة الشباب» في الصومال، استهل بفقرة ذات دلالة، تقول: «بعد خمسة عشر عامًا من الحرب، يبدو أنه من المشكوك فيه أن الحكومة الصومالية، حتى مع المساعدات الخارجية المستدامة، قادرة على هزيمة الشباب عسكريًا. وثمة إقرار متزايد بهذه النقطة في الصومال. إن الغالبية العظمى ممن قابلناهم خلال وضع هذا التقرير، نقلوا رؤية أنه ليس ثمة بدائل تذكر، عن الانخراط مع المسلحين، كوسيلة أخيرة لإنهاء الحرب. كما أن فكرة الانتظار حتى تتهيأ الظروف المواتية للمبادرة بمحادثات، فكرة مغرية، لكنها خاطئة. إن وحدة سياسية أكبر بين النخب الصومالية، ستساعد بالتأكيد على استعادة المكاسب التي

حققها المسلحون».[١٤] كما لمس باحثون أفارقة معضلة مهمة مثالا في النيجر؛ فقد ظلت الدولة بشكل واضح علمانية، وتبنوا رؤية أنه حتى لو حدثت «إعادة أسلمة» لهذه الدولة، فإنها لن تتم وفق التصورات السلفية الجهادية، بأي حال من الأحوال (لتمدد التأثير الصوفي بين سكان النيجر تاريخيا)، وأن النقطة الرئيسة التي تثير خلافا، هي أنه في بعض الدول (مثل شمالي نيجيريا ومالي)، التي شهدت نجاحا للجماعات السلفية الجهادية، فإن هذا النجاح لم يرض هذه الجماعات، مما نتج عنه التوجه نحو العنف والإرهاب، لتحقيق تطلعاتها الإيديولوجية، بينما لم يقد السخط بين نظيرة هذه الجماعات في النيجر، إلى تفشي العنف والإرهاب في هذه الأخيرة.[١٥] الأمر الذي يفرض على النظام الدولي مقاربة واقعية لقضية الإرهاب في إفريقيا، وارتباطها بمكونات مجتمعية ممتدة، وليس مجرد ظاهرة، تؤثر على مصالح أبرز ركائز النظام الدولي «الجديد».

## إفريقيا ووصاية النظام الدولي الجديد

رغم ارتباط ذيوع مفهوم «النظام العالمي الجديد» بمراحل مفصلية في التاريخ الحديث، (مثل: مبادئ وودرو ويلسون، عند نهاية الحرب العالمية الأولى، وإعلان ونستون تشرشل، عند نهاية الحرب العالمية الثانية)، فإن مقاربة الهيمنة التي مارستها الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن الماضي، ووصلت ذروتها في مرحلة «التحول الديمقراطي» في إفريقيا، وحرب الخليج الأولى، وما تلاها، فاقت ما عداها من تأثيرات، وإثارة للجدل العالمي في السنوات التالية، حتى الوقت الراهن. وتمثل ذلك في تمكن واشنطن من توجيه مجلس الأمن بالأمم المتحدة، واستخدامه كأداة في سياستها الخارجية، وساعدها في ذلك مجموعة من الظروف الفريدة، التي نادرًا ما تتحقق، مثل احتواء «توجهات روسيا والصين»، ومن ثم فإن هذا «النظام العالمي الجديد»، الذي بشر به جورج بوش، كان نتيجة منطقية لنجاح السياسة الخارجية الأمريكية، وليس لتفاعلات سياسية دولية متكافئة.[١٦]

ويبدو أنه ثمة وصاية في الرؤى يتم فرضها على صناع القرار في إفريقيا، حتى من قبل مؤسسات ومراكز الأبحاث الأمريكية والأوروبية؛ ففي قمة الاتحاد الإفريقي الأخيرة في فبراير عام ٢٠٢٢م، رأت نشرة مجموعة الأزمات في إفريقيا (Crisis Group Africa Briefing)، أن القمة أمامها ثماني أولويات، يجب أن تتصدر أجندتها، وحضر ملف الإرهاب في معظم البنود الثمانية، بشكل مباشر أو غير مباشر؛ وتمثلت البنود في مسار الانتقال في تشاد، وتأمين وقف إطلاق النار في إثيوبيا، وتطوير إستراتيجية عودة المقاتلين الأجانب في ليبيا، وتعزيز مقاربة متعددة الجوانب لأزمة كابو ديلجادو بموزمبيق، ودعم الحوار في إقليم الساحل، وإصلاح بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، والمساعدة في استعادة الانتقال بالسودان، ووضع

«أمن المناخ» على الأجندة الدولية.[١٧] وجسد هذا التصور استمرار النظرة «الدولية» السطحية للقضايا الإفريقية، واختزالها في «النقاط الساخنة»، وهي نظرة عززتها رؤية الاتحاد الإفريقي نفسه، لدوره داخل ديناميات «النظام الدولي»، الذي يحدد الأجندة وأولوياتها بشكل كامل، وبشكل محدد تمامًا. وعلى سبيل المثال: فقد قصد بشأن ليبيا إخراج المقاتلين التشاديين والسودانيين، (دون ذكر للجنسيات الأخرى المدعومة من أطراف إقليمية وأوروبية)، وقصد بالحوار في إقليم الساحل، «دعم جهود الحوار والمحاولات الإقليمية، للحفاظ على الحكم الدستوري أو عودته»، دون لفت النظر إلى اضطراب الانتقال السياسي في هذه الدول، بفضل الأدوار الفرنسية والأمريكية الداعمة لاستمرار نظم حكم لعقود، رغم ما ظهر منها من فساد سياسي واقتصادي واضح.

كما قدم مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies) (CSIS) دراسة إطارية عن رؤية الناتو للعالم، بعد قمة مدريد في يونيو عام ٢٠٢٢م، وكشف ما سمته مفهوم التحالف الإستراتيجي الثامن» في وقت حرج بالنسبة للأمن الأوروبي، وركز فيما يخص: «إرساء مفاهيم إقليمية جديدة»، على أقاليم البحر الأسود، والبحر المتوسط، ودول غربي البلقان، ووسط أوروبا». ولم يرد في الورقة أي اهتمام بإفريقيا، إلا من جهة أنشطة روسيا في القارة، «عبر مرتزقة مجموعة فاجنر، التي همشت، وقادت إلى اضطراب العمليات الأوروبية داخل الساحل»، وأن هذا النشاط ستكون له – على الأرجح – عواقب على الأمن الأوروبي، مما يتطلب – مستقبلا – دورا أكبر للناتو.[١٨]

## خاتمة

تمثل إفريقيا الحالة الأكثر هشاشة في أية سيناريوهات لنظام عالمي جديد، ويعود ذلك بالأساس إلى تشوه بنيوي في «الدولة الوطنية الإفريقية»، بداية من التكوين «الإثنيِّ»، إلى طبيعة نظم الحكم السياسية، وارتباطاتها بشبكات المصالح الداخلية والخارجية مع قوى الاستعمار السابقة، أو المتنافسين الدوليين الحاليين، لاسيما الولايات المتحدة والصين، وروسيا؛ وعلى سبيل المثال، فإنه بينما هناك – حسب إحصاءات متراكمة – نحو ١٠٪ من دول العالم، يمكن وصفها بأنها «متجانسة إثنيًّا»، ونحو نصف عدد الدول بها جماعة إثنيَّة واحدة، تمثل نحو ٧٥٪ من السكان؛ فإن دول إفريقيا تبرز بين غيرها من دول العالم، في حالة عدم التجانس الإثنيِّ؛ إذ تنتشر في القارة نحو ألف جماعة إثنيَّة ولغوية؛ ويبدو أنه ليس ثمة بديل أمام الدولة الإفريقية من الانسياق خلف ما يعرف «بالنزعة الدولية الليبيرالية» (liberal internationalism)، والتي تعني اندماج إفريقي أكبر في بيئة النظام الدولي، مع تآكل «حدود سيادة الدولة الوطنية»، وإلا فإن البديل، حسب متخصصين غربيين، سيكون عودةً إفريقية إلى «القرون الوسطى الجديدة»، ونهاية

«الدولة الوطنية» بها.[١٩] كما يمكن القول: إن إيديولوجيا النظام العالمي الجديد، أو التي يمكن ترجمتها راهنا في إفريقيا «بالعولمة النيوليبرالية» (neoliberal globalization)، كانت في جوهرها مجرد آلية لتراكم أكبر، على المستوى العالمي (ويفوق حتى تصنيفات الشمال والجنوب)؛ وهي عولمة تتطلب تحالفًا طبقيا رأسماليا مع مؤسسات وإيديولوجيات على المستويَين الوطني والعالمي (وهي مؤسسات رأس المال التمويلي finance capital، ومؤسسات الصناعات العسكرية)، وأنه ثمة حاجة لقوة عسكرية، لحماية التحالف، أو حماية السلطة عند الضرورة، مما يعظم فرص استمرار الصراع داخل دول القارة،[٢٠] ويبقيها في واقع الأمر خارج «منظومة النظام العالمي الجديد»، وداخل حالة من استدامة التخلف والتبعية، لعمليات هذا النظام وتوازناته، بغض النظر عن الأطراف الفاعلة فيه.

## الهوامش والإحالات

(1) Kosuke Shimizu, *The Kyoto School and International Relations: Non-Western Attempts for a New World Order* (London: Routledge, 2022).

(2) Thomas Volgy, et al., *Mapping the New World Order: In Search of the Post-Cold War World Order: Questions, Issues, and Perspectives* (Sussex: Wiley-Blackwell, 2009), 3.

(3) T. B. Millar, "A New World Order?," *The World Today*, 48: 1, 1992, 7.

(4) Joseph Nye, "What New World Order?," *Foreign Affairs*, 71: 2, 1992, 83.

(5) Anne-Marie Slaughter, "The Real New World Order," *Foreign Affairs*, 76: 5, 1997, 183, https://doi.org/10.2307/20048208.

(6) Noam Chomsky, *World Orders Old and New* (New York: Columbia University Press, 1994), 62.

(7) Rainer Tetzlaff, *Africa: An Introduction to History, Politics and Society* (Wiesbaden: Springer Fachmedien Wiesbaden, 2022), 277.

(8) Dawn Murphy, *China's Rise in the Global South: The Middle East, Africa, and Beijing's Alternative World Order* (Stanford: Stanford University Press, 2022), 240-1.

(9) Murphy, *China's Rise in the Global South: The Middle East, Africa, and Beijing's Alternative World Order*, 271.

(10) Michael Schuman, "How China Wants to Replace the U.S. Order," *The Atlantic*, July 13, 2022, https://www.theatlantic.com/international/archive/2022/07/china-xi-jinping-global-security-initiative/670504/

(11) Bertrand Badie, *New Perspectives on the International Order: No Longer Alone in This World, trans. William Snow* (London: Palgrave Pivot Cham, 2019), 43, https://doi.org/10.1007/978-3-319-94286-5.

(12) Tetzlaff, *Africa: An Introduction to History, Politics and Society*, 277-8.

(13) Sulayman Nyang, "The African Condition: Islam and International Terrorism," *in Book Africa in the New World Order: Peace and Security Challenges in the Twenty-First Century*, edited by Olayiwola Abegunrin (Lanham: Lexington Books, 2014), 225.

(14) International Crisis Group, *Considering Political Engagement with Al-Shabaab in Somalia: Report N°309* (Somalia: Crisis Group Africa, 2022), 26, https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/somalia/309-considering-political-engagement-al-shabaab-somalia.

(15) Abdourahmane Idrissa, "The Politics of Islam in the Sahel: Between Quiescence and Violence," *in Book Beyond the Death of God: Religion in 21st Century International Politics*, edited by Simone Raudinoand Patricia Sohn (Michigan: University of Michigan Press, 2022), 170.

(16) S Nanjundan, "A New World Order?," *Economic and Political Weekly*, 26: 22/23, 1991, 1389.

(17) International Crisis Group, *Eight Priorities for the African Union in 2022: BRIEFING 177* (Nairobi/Brussels: International Crisis Group, 2022), 1-17, https://www.crisisgroup.org/africa/african-union-regional-bodies/b-177-eight-priorities-african-union-2022.

(18) Sean Monaghan and Ed Arnold, *Indispensable: NATO's Framework Nations Concept Beyond Madrid: CSIS Briefs* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2022), 10, https://www.csis.org/analysis/indispensable-natos-framework-nations-concept-beyond-madrid.

(19) Nye, "What New World Order?," 92.

(20) Tatah Mentan, *The New World Order Ideology and Africa: Understanding and Appreciating Ambiguity, Deceit and Recapture of Decolonized Spaces in 21st Century Historical Argument and Presentation*, (Chicago: Langaa RPCID, 2010), 122.

# المطامع الجيوبوليتيكية للقوى الدولية في شرق السودان

د. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع، باحث في الدراسات الإستراتيجية والأمنية، الخرطوم.

**يشهد إقليم شرق السودان، لاسيما موانئه، وسواحله، وجزره، وسهوله، حالة مطامع دولية، لدوافع إستراتيجية، وسياسية، واقتصادية، نسبة لأهمية الإقليم الإستراتيجية، وإطلاله على البحر الأحمر. ويمثل الإقليم نقطة التقاء عدد من المنافسات والصراعات الدولية والإقليمية، وتتداخل أحيانا مع الصراعات الداخلية، والتي أفرزت شدا وجذبا في مكونات الفترة الانتقالية؛ عسكريين ومدنيين، وحركات الكفاح المسلح؛ خاصة أن التباين في الرؤى في الملفات الإستراتيجية الكبرى؛ كالموانئ، والسواحل البحرية، والمياه، والسدود، والحدود، وملفات السلام، والسياسة الخارجية، والتعدين، قد أدى إلى صراعات، انعكست سلبا على أمن السودان واستقراره، ومساره السياسي.**

## أولا: العمق الإستراتيجي لشرق السودان والبحر الأحمر

يستمد شرق السودان عمقه الإستراتيجي من إطلاله على البحر الأحمر، ومن هنا تتزايد أهميته الإستراتيجية أمنيا وعسكريا واقتصاديا؛ فالبحر الأحمر قناة الوصل بين البحار والمحيطات المفتوحة، وهو الطريق الرئيس الذي يمر من خلاله نفط الخليج العربي وإيران إلى الأسواق العالمية، ويمتاز بقربه من أعلى مخزون طاقوي في العالم.[١]

وللبحر الأحمر دور في التجارة الدولية، ويقدر عدد السفن التجارية العابرة له سنويا، بأكثر من ٢٠ ألف سفينة. وتقع ثروات قاع البحر الأحمر في نطاق المنطقة الاقتصادية للدول المطلة عليه؛ إذ يمثل العمق الإستراتيجي للدول المشاطئة له. ويختصر هذا الممر المائي الحيوي المسافة بين الشرق والغرب، ويتاخم الكثير من المناطق الحساسة ذات التأثير الجيوبوليتيكي، مثل: نهر النيل وروافده، والأماكن المقدسة، كما يحتوي على العديد من الجُزر والخلجان ذات الأهمية الإستراتيجية.[٢]

ويأتي السودان في المرتبة الرابعة، بعد السعودية، ومصر، وإريتريا، من حيث طول الساحل الممتد على البحر الأحمر، والذي يبلغ ٤٠٠ ميل. كما يمتاز باحتوائه على العديد من الجزر في مياهه الإقليمية، ويأتي في المرتبة

الرابعة – أيضا –بعد السعودية، وإريتريا، واليمن، بعدد الجزر، التي تبلغ ٣٦ جزيرة[٣]، وتبلغ المساحة الإجمالية لهذه الجزر ٢٣ ألف كليو متر مربع، أي ما يوازي مساحة دولة مثل جيبوتي.[٤]

هذه الجزر العديدة، وطول السواحل الممتدة، أضفت على شرق السودان، العديد من الميزات الجيوبوليتيكية، وأضحت محل تنافس للاستفادة منها، ومنبعا للصراعات الدولية للسيطرة والتحكم الإستراتيجي، وتعظيم المصالح.

## ثانيا: دوافع المطامع الدولية في شرق السودان

تتعدد الدوافع التي تجعل منطقة شرق السودان جاذبة للقوى الدولية، وتزداد أهميتها، وتتكالب فيها المطامع، وتتمثل تلك الدوافع في الآتي:

### ١- أهمية شرق السودان الإستراتيجية والاقتصادية

يضم إقليم شرق السودان ثلاث ولايات، وهي: البحر الأحمر، وكسلا، والقضارف، ويحده البحر الأحمر، وإريتريا، وإثيوبيا، شرقا، ومصر شمالا، بينما يصل غربا إلى تخوم نهر النيل. ويقدر عدد سكانه بنحو ستة ملايين نسمة، من إثنيات متعددة[٥]. ويتمتع بأراض زراعية خصبة، ويحتضن عدة أنهار موسمية.

كما أن شرق السودان غني بالموارد النفطية والمعدنية كالذهب واليورانيوم، إلى جانب الموانئ الرئيسة، التي تخدم أربع دول غير مشاطئة، كإثيوبيا، وإفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وتشاد، مما يجعل هذه الموانئ مرمى حركة السباق الدولي والإقليمي.[٦]

هذه الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية، جذبت للإقليم مطامع دولية، وصراعات معقدة ومتداخلة، مثلت تحديا سياسيا وأمنيا لكل البلاد، وعطلت مساراتها التنموية والاقتصادية، وبناءها الديمقراطي.

### ٢- الموقع الإستراتيجي

يطل السودان على البحر الأحمر بسواحل طويلة، تبلغ نحو ٧١٤ كلم، ويمتلك منافذ بحرية حيوية، تمتاز بمكانة خاصة في الإستراتيجيات الدولية، ويتصف بسمات خاصة كمسرح حرب، وكموقع إستراتيجي واقتصادي، ذي أهمية على مستوى الاقتصاد والأمن الدوليين.[٧] كما تتميز سواحل السودان بأنها تتوسط المدخلَين الجنوبي والشمالي للبحر الأحمر؛ فالوجود البحري في السودان، يضمن الحصول على امتيازات موقعه الإستراتيجي في الحماية أو التأثير على خطوط الملاحة البحرية بالمنطقة. وكذلك تأمين الحصول على مصادر الطاقة، لقربه من منابع النفط في الخليج العربي، والاتصال بالعمق الإفريقي؛ فالسودان دولة إفريقية وشرق أوسطية، تتأثر وتؤثر في الأزمات الدولية في المنطقة.[٨]

### ٣- السيطرة على الموانئ السودانية

تنبع أهمية الموانئ السودانية، من أنها تعد المنفذ البحري الوحيد للسودان، وتستخدمها أيضا بعض دول القرن الإفريقي الحبيسة، ويسعى السودان لإقناع بعض دول غرب ووسط إفريقيا، لاستخدام الموانئ السودانية.[٩] ويعد ميناء بورتسودان الميناء الرئيس في البلاد، ويضم عدة موانئ متخصصة هي: الميناء الجنوبي، وهو مخصص للحاويات، والميناء الشمالي، لاستيراد السلع الإستراتيجية كالوقود، والقمح، والسكر، وميناء بشائر للنفط، بالإضافة إلى ميناء سواكن لنقل المسافرين، وصادرات الماشية. كما تتميز السواحل السودانية بالشعب المرجانية، والجزر والخلجان، التي يمكن أن تكون مناسبة لإنشاء موانئ عليها.[١٠]

ويمكن القول: إن الأهمية الإستراتيجية للموانئ السودانية، تعاظمت بعد حدوث متغيرات محلية؛ منها سقوط نظام البشير، والرفض الشعبي الواسع للاتفاقيات السابقة بشأن الموانئ السودانية، ومتغيرات إقليمية؛ منها تفجر حربي اليمن وتيغراي، والتوتر السوداني الإثيوبي في الفشقة، ومتغيرات دولية؛ منها احتدام الصراع بين أمريكا، والصين، وروسيا، في المنطقة.

### ٤- الأراضي الزراعية الخصبة

يضم شرق السودان خمسة أنهر، وأكثر من ٣,٥ مليون هكتار من الأراضي الزراعية.[١١] وشكلت الأراضي الزراعية الواسعة في منطقة الفشقة، والتي تمتاز بسهول شديدة الخصوبة، أرضا جاذبة للإثيوبيين، بغرض الزراعة والاستيطان فيها.

وفي الآونة الأخيرة، باتت منطقة الفشقة نقطة ساخنة على الخريطة السودانية الإثيوبية، وذلك بسبب المطامع الإثيوبية في المنطقة، التي تبلغ مساحتها نحو مليوني فدان، وتمتد على مسافة ١٦٨ كيلومترا مع الحدود الإثيوبية.[١٢] وتقع منطقة الفشقة بين ثلاثة أنهر، هي: نهر ستيت شمالا، ونهر عطبرة غربا، ونهر باسلام جنوبا وشرقا، وتنقسم إلى ثلاث مناطق: الفشقة الكبرى، والفشقة الصغرى، والمنطقة الجنوبية.[١٣] وتعود المطامع الإثيوبية في الفشقة إلى عشرات السنين، لكن الوجود الإثيوبي الكثيف في المنطقة، بدأ بعد دخول الجيش الإثيوبي إليها عام ١٩٩٥م.[١٤]

كما يمكن القول: إن أراضي الفشقة الشاسعة، وخصوبتها العالية، وعزلتها الطبيعية، وقلة عدد سكانها، وإهمال الحكومات السودانية المتعاقبة لها، كل ذلك شكل دوافع جذبت الإثيوبيين للطمع بها، والاستيطان فيها، ومحاولة فرض السيادة الإثيوبية عليها؛ لاسيما أن إثيوبيا تعاني من قلة الأراضي الصالحة للزراعة، والكثافة السكانية العالية.

### ٥- الثروات المعدنية والنفطية

يحتوي شرق السودان على النحاس، والذهب، وخامات الحديد، والفضة، والزنك، فضلا عن الرمال السوداء، والعقيق، والجبس، والملح[١٥]، وأشارت عدة دراسات إلى أن خامات المنجنيز، عالية الجودة، تتوافر بمنطقة حلايب باحتياطات هائلة، كما يتوافر النفط، ومعادن متنوعة.[١٦] وتقدر بعض الدراسات احتياطي الماغنسيوم في حلايب، بأكثر من ٧٠٠ ألف طن.[١٧]

## ثالثا: صراع القوى الدولية والإقليمية في شرق السودان

تأتي الولايات المتحدة الأمريكية، في مقدمة القوى الدولية الكبرى، الأكثر نفوذا في البحر الأحمر؛ لما للبحر من أهمية خاصة للإستراتيجية الأمريكية، ورغبتها في السيطرة عليه لأهميته الإستراتيجية، وارتباطه المباشر بمنطقة الخليج العربي، ولضمان استمرار تأمين الخطوط الملاحية، التي يمر بها النفط عبر البحر الأحمر وقناة السويس، ولاستمرار دورها الفاعل في منطقة الشرق الأوسط، مع إعادة ترتيب المنطقة طبقا لمصالحها الإستراتيجية. كما أن البحر الأحمر يشكل محورا مهما لأي عمل عسكري محتمل، يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة وما حولها، وكذلك ضمان أمن إسرائيل، الذي تتعهد به الولايات المتحدة الأمريكية، ولمنع سيطرة قوى معادية على البحر الأحمر، وخاصة مضائقه المهمة.[١٨]

فسيطرة الولايات المتحدة على البحر الأحمر كممر مائي محوري، تضمن لها ربط أسطولها الخامس في الخليج العربي، بالأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي تعطيها التفوق الإستراتيجي، عند الأزمات، على منافسيها وأعدائها.[١٩]

ومن جانب آخر، تتطلع روسيا للتواجد العسكري في السواحل السودانية؛ فمنذ زيارة الرئيس السابق البشير لموسكو في عام ٢٠١٧م، فتحت الخرطوم شهية موسكو للتموضع في المنطقة. وبعد سقوط البشير، توددت موسكو للمكون العسكري، وحاولت نزع الشرعية عن قوى الثورة المدنية، وقامت بإرسال عدة شركات عسكرية خاصة للتدريب، لترسيخ النفوذ العسكري خلال الفترة الانتقالية. ونتيجة لذلك فقد وافق المكون العسكري على الإبقاء على العقود الروسية الضخمة في قطاعات الدفاع والطاقة والتعدين.[٢٠] والتوقيع على اتفاقية تعاون عسكري بين السودان وروسيا، تتضمن إقامة قاعدة بحرية على البحر الأحمر، لكن الحكومة المدنية برئاسة حمدوك، وضعت – لاحقا – شروطا، لمراجعتها من جانب البرلمان بعد تأسيسه.[٢١]

وفي إطار التنافس بين أمريكا وروسيا في السواحل السودانية، وصلت سفينتان حربيتان أمريكيتان، وفرقاطة عسكرية روسية في أواخر فبراير عام ٢٠٢١م. واستمرت واشنطن في دعمها لقوى الثورة المدنية، بينما دعمت موسكو الجنرالات، وكانت متحمسة للانقلاب على المدنيين؛ فتحولت الأزمة السياسية الداخلية

إلى مواجهة دولية؛ مما أدى إلى دخول واشنطن بثقلها الدبلوماسي، لإعادة حمدوك إلى السلطة من جديد.[٢٢] لكنه سرعان ما قدم استقالته في مطلع يناير عام ٢٠٢٢م، لتنفرد المجموعة الانقلابية بالسلطة، وفرض الأمر الواقع[٢٣]، ودخول البلاد في أزمة سياسية جديدة، وما زالت المساعي الداخلية والدولية والأممية جارية لتسويتها عبر الآلية الثلاثية، التي تشمل اليونيتامس، والإيقاد، والاتحاد الإفريقي.

وإلى جانب هاتين القوتين، تحضر الصين بثقلها الاقتصادي، وتأثيرها الجيوسياسي في المنطقة، وتمثل الموانئ السودانية أهمية كبرى للصين؛ إذ تستخدم لتصدير نفط دولة جنوب السودان، الذي يمثل نحو ٧٪ من إجمالي واردات الصين النفطية، كما توجد في السودان حاليا ما يربو على ١٢٦ شركة صينية، وتبلغ استثماراتها ١٥ مليار دولار؛ فضلا عن أهمية السواحل السودانية لمبادرة الحزام والطريق؛ ولذلك عرضت الشركة الصينية للموانئ تمويلا بقيمة ٥٤٣ مليون دولار لتوسيع مرافق ميناء سواكن، بينما تقوم شركة أخرى بتطوير مرفأ هيدوب جنوب ميناء بورتسودان، لشحن الثروة الحيوانية.[٢٤] والخضراوات والفواكه. هذا التغلغل الروسي والصيني في السواحل السودانية وموانئها، جعل أمريكا تشعر بالانزعاج؛ بسبب تهديد المصالح، وإضعاف النفوذ الأمريكي في المنطقة برمتها.

وعلى صعيد التنافس الإقليمي، سعت تركيا للتمركز في السواحل السودانية، عبر تطوير جزيرة سواكن، وبناء مرسى لاستخدام السفن المدنية والعسكرية، وفقا لاتفاق البلدين في ٢٠١٧م.[٢٥] تلك الخطوة، أثارت جدلاً واسعا، ومخاوف أمنية في المنطقة، ورأى كثيرون أنها محاولة من تركيا، لاستعادة نفوذها العثماني في البحر الأحمر.

كما توصلت قطر مع السودان إلى إعلان شراكة لتطوير ميناء سواكن، بتمويل قطري بقيمة ٤ مليارات دولار، لإعادة تأهيل البنى التحتية والفوقية للميناء، فضلا عن منطقة تجارة حرة. وهناك اتفاق آخر لإنشاء أكبر ميناء للحاويات على ساحل البحر الأحمر، فضلا عن مساعي قطر لتطوير ميناء بورتسودان، وإنشاء منطقة تجارية حرة في المدينة، والاستفادة من ميناء هيدوب، لتلبية احتياجاتها من الماشية.[٢٦]

كل تلك المساعي باءت بالفشل في إطار التنافس المتعدد الأطراف، وتأثير المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. ومن جانب آخر، تسعى دولة الإمارات، عبر شركة موانئ دبي العالمية، منذ سنوات، لتوقيع عقد امتياز مدته ٢٠ عاما في مرفأ الحاويات الجنوبي بميناء بورتسودان، كما طلبت من هيئة الموانئ البحرية السودانية تسليمها إدارة الميناء بالكامل، إلا أن الهيئة رفضت ذلك، واقترحت عليها الإدارة مع الشركة الفليبينية مناصفة، لكن تلك الخطوة لم تتم[٢٧]، حتى بعد إلغاء عقد الشركة الفليبينية، بعد سقوط البشير. وما زالت دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى عبر حليفها الجنرال محمد حمدان دقلو، المشهور بـ «حميدتي»، للظفر بإدارة الموانئ السودانية، لكن الخطوة تواجه اعتراضات سياسية وشعبية واسعة؛ فهناك مخاوف

كبيرة من أن الإمارات تسعى لعرقلة تطوير الموانئ السودانية، لذلك تطمع بالسيطرة عليها، أو تحييدها من منافسة الموانئ، التي تديرها الإمارات في حوض البحر الأحمر.

وعلى صعيد آخر، تجدر الإشارة إلى «المصالح» المصرية في مثلث حلايب وشلاتين وأبو رماد، والذي يطل على البحر الأحمر، وتبلغ مساحته حوالي ٢٠,٥ ألف كم مربع.[٢٨] وتأكيدا لتلك التطلعات، ومحاولة استغلال موارده، قام الجيش المصري في نوفمبر عام ٢٠١٢م، بتأسيس شركة «شلاتين» للموارد المعدنية، بهدف تنظيم أنشطة التنقيب عن الذهب في مثلث حلايب. كما قامت مصر في مارس عام ٢٠١٩م، بفتح باب تقديم عروض لاستكشاف النفط والغاز في المنطقة.[٢٩] وردا على ذلك، استدعت الخارجية السودانية، السفير المصري لدى الخرطوم؛ احتجاجا على طرح القاهرة مزايدة دولية، لاستكشاف النفط والغاز في أربعة قطاعات بالمثلث، وحذر السودان شركات الطاقة الإقليمية والدولية من «المساءلة القانونية»، في حال البدء بالعمل.[٣٠]

## رابعا: تداعيات الصراع الدولي والإقليمي على السودان

ثمة علاقة ارتباطية بين نشوب الصراعات الداخلية، وتكالب القوى الدولية والإقليمية، وامتلاك الدول لموارد أولية، أهمها الطاقة، والذهب، والأراضي الزراعية الخصبة، والمياه الوفيرة، والموانئ المتميزة، ذات العائدات المالية الضخمة، والسواحل التي تصلح لإنشاء القواعد العسكرية. ويمثل إقليم شرق السودان حالة فريدة، تجمع كل تلك الامتيازات، لذلك احتدم فيه التنافس والصراع إقليميا ودوليا، طمعا في تلك الامتيازات، وتعزيزا للمصالح والنفوذ.

وعلى الرغم من كل تلك المطامع والصراعات الدولية والإقليمية في شرق السودان، وتأرجح السودان في عدة محاور دولية وإقليمية، فإن السودان لم يحقق أي مكاسب إستراتيجية من ارتهان سياساته الخارجية للقوى الدولية والإقليمية الفاعلة في المنطقة.

كما أن مطامع بعض دول الجوار في أراضي شرق السودان، مثلت مخاطر أمنية خطيرة، فالمطامع الإثيوبية على الفشقة، وتواجد مليشيا الشفتة فيها، شكلت مهددات للأمن القومي السوداني، وتمارس الشفتة عمليات القتل وخطف المواطنين السودانيين، مقابل فديات.[٣١]

وتصاعدت التوترات الأمنية في منطقة الفشقة بعد سقوط البشير، وذلك بقيام الجيش السوداني بالانتشار، وبسط سيطرته على المنطقة، والتي كانت تحت السيطرة الإثيوبية منذ ١٩٩٥م، عقب اتهام نظام الإنقاذ، بالتورط في محاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، أثناء حضوره مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بإثيوبيا.

وتعزيزا لمصالحها الاقتصادية في المنطقة، قدمت دولة الإمارات مبادرة لحل الخلاف حول الفشقة، وجعلها منطقة تكامل، عبر استثمار أراضيها بين البلدين المتنازعين، برأسمال إماراتي، لكن المبادرة رُفضت من جانب السودان.

وعلى جانب الحدود السودانية المصرية، أصبح مثلث حلايب، وشلاتين، وأبو رماد، مثار نزاع بين السودان ومصر، وتعود جذور النزاع إلى العهد الاستعماري، وتجدد النزاع بعد الاستقلال، وأخيرا سيطرت عليه مصر، بعد محاولة اغتيال حسني مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥م.

وعليه فيمكن القول: إن أخطاء نظام الإنقاذ، أوصلت البلاد إلى خروج أجزاء من أراضيها من تحت سيطرتها، كما في حالتي الفشقة وحلايب، ونتيجة لضعفه في استرداد تلك الأراضي، فقد مثلت الحالتان دافعا لدول الجوار، في الطمع والاستئثار بأجزاء من شرق السودان.

ونتيجة لتداخل الصراعات والأجندات في الإقليم، فقد تم استغلال مكونات شرق السودان من قِبل محاور الصراع داخليا وخارجيا، وتمثلت في إشعال الاقتتال القبلي، وإغلاق الطريق القومي والموانئ لحصار حكومة حمدوك، والاعتصامات أمام بعض المقرات الحكومية والشركات، كما نتجت عنها إقالة والي كسلا صالح عمار، وتجميد مسار الشرق في اتفاقية جوبا، وتفاقمت الأزمة السياسية والاقتصادية والأمنية في البلاد، وأخيرا استقالة والي البحر الأحمر علي عبدالله أدروب، واستقالة الناظر ترك من رئاسة المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة.

كما أن المنطقة برمتها تعيش مأزقا سياسيا وأمنيا؛ فتنظر مصر بعين الشك والخوف من أي تقارب سوداني إثيوبي، خاصة في مسألة المياه، وهي نقطة ضعفها الجيوبوليتيكي، كما تنظر إثيوبيا بعدم الارتياح لأي تقارب سوداني مصري، فضلا على التدخلات الإريترية، والتغلغل الخليجي ( القطري/ الإماراتي)، والتركي، والإسرائيلي، في صراعات المنطقة، وهو ما نتج عنه تداخل الأزمات والصراعات، وتعقيد تسوياتها. كل تلك التداعيات أسهمت في تبلور معضلة في مركب الأمن الإقليمي، وللخروج من هذه المستنقعات الأزموية، والهشاشة الأمنية، فلابد من تبني سياسات حسن الجوار، والتعاون الأمني والسياسي، وإطلاق الشراكات الاقتصادية بين دول الإقليم، كي تتعاظم مصالح دول المنطقة وشعوبها.

وتشير آخر التطورات في شرق السودان، أن هنالك تحركات إثيوبية، مصحوبة بآليات زراعية في مناطق أم ديسا وسندس بالفشقة الصغرى، وردا على تلك التحركات، فقد طالب المزارعون السودانيون الحكومة السودانية بحمايتهم وتسليحهم، لحماية أراضيهم من التغول الإثيوبي.[٣٢]

ولتطمين دول الإقليم بشأن مناقشات إنشاء القاعدة الروسية، فقد أكد البرهان لقناة الحرة، على التشاور

والتوافق مع دول الإقليم، وقال: «نتشاور مع أصدقائنا وجيراننا، وكل خطوة في هذا الأمر، يجب أن تكون بتوافق مع دول الإقليم».[٣٣]

وعلى صعيد آخر، فهنالك تصريحات لوزير المالية السوداني «جبريل إبراهيم» لرويترز، بتوقيع السودان والإمارات على مذكرة تفاهم، تتعلق بإنشاء ميناء جديد على البحر الأحمر، ومشروع زراعي، وطريق بري، وأن الجانبين يعملان في الوقت الحالي على تفاصيل الحزمة الاستثمارية.[٣٤] وأشارت تقارير صحفية، إلى أن الحزمة الاستثمارية، هي شراكة بين مجموعة دال السودانية، ومجموعة موانئ أبوظبي، وتبلغ تكلفتها الكلية أكثر من ٦ مليارات دولار، منها ٤ مليارات دولار لإنشاء الميناء، الذي يقع على بعد ٢٠٠ كم شمال بورتسودان، وسيشمل أيضا منطقة تجارية وصناعية حرة، ومطارا دوليا صغيرا، و ١,٦ مليار دولار لتوسعة وتطوير مشروع زراعي على مساحة ٤٠٠ ألف فدان، و ٤٥٠ مليون دولار للطريق البري بطول ٥٠٠ كم، يربط المشروع بالميناء، و٣٠٠ مليون دولار وديعة عاجلة لبنك السودان المركزي، بتمويل من صندوق أبو ظبي للتنمية.[٣٥]

إلا أن شركة أبو ظبي للموانئ، نفت ما راج في الإعلام، حول إبرامها اتفاقيات مع السودان لبناء ميناء جديد، وأوضحت الشركة في بيان لسوق أبوظبي للأوراق المالية، أنها بصدد مناقشات مبدئية مع الجهات المعنية بالسودان.[٣٦]

وعلى ضوء المتابعات وقراءة المشهد في شرق السودان، فإنه يمكن القول: إن المنطقة مرشحة لاستمرار احتدام المنافسات والصراعات الإقليمية والدولية، ولتصفية الحسابات والخصومات الداخلية، بين القوى القبلية والسياسية والعسكرية.

## الخاتمة

وفقا لمعطيات المطامع الدولية في شرق السودان، وتداعياتها السلبية على أمن السودان، واستقراره، وتنميته، ومساره الانتقالي، وبنائه الديمقراطي، فإن الوصول إلى التوافق الوطني بالحوار الجاد، والاعتراف بتنوع أهل الشرق وحقوقهم، والاستجابة لمطالبهم وفق أسس الفيدرالية، أمر لابد منه لسد الثغرات، ورفض ذرائع التدخلات الخارجية، وأن إقامة علاقات دولية متوازنة، تمثل ترياقا ناجحا؛ فالسودان بحاجة إلى تبني سياسات خارجية بعيدة عن المحاور، والمصلحة القومية العليا للبلاد، تتطلب التعاون، وبناء شراكات إستراتيجية مع القوى الدولية، وفقا للميزات التفضيلية، لتطوير الموانئ السودانية، والاستفادة من السواحل والجزر، وإقامة مشروعات استثمارية وسياحية، واستخراج المعادن والطاقة في المنطقة.

ولتجنب المطامع الدولية بالفشقة، فإن ذلك يتطلب من السودان التواجد الفعال فيها، وتنميتها، وفلاحة

أرضها، وحماية مزارعيها. وأن السعي لحل النزاعات الحدودية، لا سيما في الفشقة وحلايب، بالطرق الدبلوماسية، وآليات التحكيم، والعدالة الدولية، خيار ضروري، لتجنب الحلول العسكرية، والتوترات الأمنية، وعسكرة الحدود، والعمل على إطلاق السياسات التكاملية؛ الاقتصادية، والتنموية، والأمنية، مع دول المنطقة، استجابة للحلول الإستراتيجية المستدامة.

## الهوامش والإحالات

(١) أبوبكر فضل محمد عبد الشافع، «مستقبل التنافس الدولي والمتغيرات الجيوسياسية في حوض البحر الأحمر،» مجلة القلزم للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد٦ (الخرطوم: مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، ٢٠٢١م)، ٢٧.

(٢) محمد الزيات، «١٢نزاعا دوليا وإقليميا تدور في البحر الأحمر حاليا بصورة مباشرة وغير مباشرة»، آراء حول الخليج، (١٥، فبراير، ٢٠١٨م)، https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4386&catid=3683&Itemid=172.

(٣) أبوبكر فضل محمد عبد الشافع، «أثر الصراع الإستراتيجي للقوى العظمى في أمن منطقة القرن الإفريقي ١٩٤٥ – ٢٠٢٠م،» (أطروحة دكتوراه في الدراسات الإستراتيجية-غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، ٢٠٢٠ م)، ١٠٨.

(٤) «تنافس دولي لوضع اليد على سواحل السودان،» صحيفة العرب، (٢١، أكتوبر، ٢٠٢١م)، https://alarab.co.uk/تنافس-دولي-لوضع-اليد-على-سواحل-السودان.

(٥) سلطان بركات، منى هداية، «مركزية إقليم شرق السودان في سلام السودان: التوترات القائمة والوقاية من تصاعد النزاع،» دورية سياسات عربية ٥١ (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١م)، ٢٤.

(٦) عزمي عبد الرازق، «من يريد أن يسيطر على موانئ السودان؟،» شبكة الجزيرة الإعلامية، (٢٤، مارس، ٢٠٢٢م)، https://mubaher.aljazeera.net/opinions/2022/3/24/%D9%85%D9.

(٧) عبد الشافع، «أثر الصراع الإستراتيجي للقوى العظمى في أمن منطقة القرن الإفريقي ١٩٤٥ – ٢٠٢٠م،» ١٠٦.

(٨) رأفت محمود محمد، «أثر التنافس الروسي الأمريكي على الوجود في السودان على أمن البحر الأحمر،» مركز فاروس للاستشارات، (٢٤، يونيو، ٢٠٢١م)، https://pharostudies.com/?p=7054.

(٩) محمد محمد عثمان، «مظاهرات السودان: لماذا أصبحت موانئ السودان محور تنافس إقليمي ودولي؟،» بي بي سي، (١٩، أكتوبر، ٢٠٢١م)، https://www.bbc.com/Arabic/middleeast-58961526.

(١٠) عثمان، «مظاهرات السودان: لماذا أصبحت موانئ السودان محور تنافس إقليمي ودولي؟».

(١١) «شرق السودان أزمة كامنة حيّرها اتفاق السلام،» ميدل أيست أون لاين، (٣٠، سبتمبر، ٢٠٢١م)، https://middle-east-online.com/شرق-السودان-أزمة-كامنة-حيّرها-اتفاق-السلام.

(١٢) «الفشقة.. تاريخ من الاتفاقيات والنزاع بين السودان وإثيوبيا،» الجزيرة نت، (٣٠، نوفمبر، ٢٠٢١م)، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/11/30/الفشقة-تاريخ-من-الاتفاقيات-والنزاع.

(١٣) عادل عبدالرحيم، «»الفشقة».. أرض نزاع بين السودان وإثيوبيا تنتظر الاستقرار،» الأناضول، (٢٠، إبريل، ٢٠٢١م)، https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D9%81.

(١٤) عبدالرحيم، «»الفشقة».. أرض نزاع بين السودان وإثيوبيا تنتظر الاستقرار».

(١٥) سياف مصطفى، «المعادن في السودان.. ثروات هائلة كيف نحسن استغلالها؟،» الجزيرة نت، (٥، نوفمبر، ٢٠١٩م)، https://www.aljazeera.net/blogs/2019/11/5/المعادن-في-السودان-ثروات-هائلة-كيف.

(١٦) «النزاع المصري السوداني حول حلايب وشلاتين،» معهد العربية للدراسات، (١٢، إبريل، ٢٠١٣م)، https://www.alarabiya.net/2013/04/12/النزاع-المصري-السوداني-حول-حلايب-وشلاتين.

(١٧) شريف محيي الدين، «الحدود المصرية – السودانية: قصة وعد لم يتحقق،» كارنيغي، (٢٧، يناير، ٢٠٢١م)، https://carnegie-mec.org/2021/01/27/ar-pub-83604.

(١٨) صالح محروس محمد، «ما هي الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر؟،» الميادين، (١٨، سبتمبر، ٢٠١٧م)، https:// www.almayadeen.net/books/824628/العنوان--ما-هي-الأهمية-الإستراتيجية-للبحر-الأحمر.

(١٩) «سواحل السودان على البحر الأحمر أهمية استراتيجية متزايدة،» الأنباء، (٢٢، أكتوبر، ٢٠٢١م)، https://www.alanba.com.kw/1078504.

(٢٠) ساموييل راماني، «يد موسكو في مستقبل السودان،» مؤسسة كارنيغي، (١١، يوليو، ٢٠١٩م )،
https://carnegieendowment.org/sada/79492 .

(٢١) عائشة البصري، «عودة حمدوك وهزيمة البرهان!،» راديو دبنقا (٢٧، نوفمبر، ٢٠٢١م)،
https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/عودة-حمدوك-وهزيمة-البرهان.

(٢٢) البصري، «عودة حمدوك وهزيمة البرهان!».

(٢٣) «السودان: هل تمثل استقالة حمدوك انفراجة للأزمة أم تعقيدا لها؟،» بي بي سي، (٢، يناير، ٢٠٢٢م)،

https://www.bbc.com/Arabic/59853792.

(٢٤) عبد الجليل سليمان، «موانئ السودان وصراع الكبار.. مَن ينتصر في معركة الساحل؟،» كيوبوست، (٢٦، أكتوبر، ٢٠٢١م)،
https://www.qposts.com/موانئ-السودان-وصراع-الكبار-مَن-ينتصر-ف/.

(٢٥) «جزيرة سواكن: ما مصير الاتفاق التركي السوداني حولها بعد الإطاحة بالبشير؟،» بي بي سي، (٢٢، إبريل، ٢٠١٩م)،
https://www.bbc.comm/Arabic/middleeast-42522494 .

(٢٦) «ميناء سواكن نافذة قطر على ساحل البحر الأحمر،» ألفيكسوس، (٢٠٢٠م)،
https://www.alvexo.ae/blog/business/port-of-sawakin-qatar-window-on-the-red-sea-coast/.

(٢٧) عبد الرازق، «من يريد أن يسيطر على موانئ السودان؟».

(٢٨) «حلايب.. ٦٠ عاما من النزاع الحدودي بين مصر والسودان،» الأناضول، (٢٥، مارس، ٢٠١٩م)،
https://www.aa.com.tr/ar/1428009/التقارير/حلايب-60-عاما-من-النزاع-الحدودي-بين-مصر-والسودان-إطار.

(٢٩) محيي الدين، «الحدود المصرية – السودانية: قصة وعد لم يتحقق».

(٣٠) «حلايب.. ٦٠ عاما من النزاع الحدودي بين مصر والسودان».

(٣١) عبدالرحمن عياش وآخرون، «»الفشقة» أزمة متعددة الأبعاد.. جيش السودان ومزارعوه بمواجهة مليشيات إثيوبيا،» الجزيرة، (١٤، مارس، ٢٠٢١م)،
https://www.aljazeera.net/knowedgegate/newscoverage/2021/3/14/%D8%A7%D9%84.

(٣٢) «مزارعون سودانيون يطالبون بحماية أراضيهم من المليشيات الإثيوبية،» التغيير، (٢٠، يونيو، ٢٠٢٢م)،
https://www.altaghyeer.info/ar/2022/06/20/%D9%85%D8%B2%D8.

(٣٣) «البرهان لـ»الحرة»: لا وجود لفاغنر في السودان.. والانتخابات تحدد من يحكم،» الحرة – دبي، (١٩، يونيو، ٢٠٢٢م)،
https://www.alhurra.com/sudan/2022/06/19/%D8%A7%D9%84%D8%.

(٣٤) «وزير: السودان يوقع مذكرة تفاهم مع الإمارات بشأن مشروع زراعي وميناء،» الاستثمار، (١٥، يونيو، ٢٠٢٢م)،
https://m.sa.investing.com/news/economic-indicators/article-2285703.

(٣٥) «الإمارات تبني ميناء في السودان ضمن حزمة استثمار بقيمة ٦ مليارات دولار،» العربية نت، (٢٠، يونيو، ٢٠٢٢م)،
https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/06/20/-%D8%A7%D9%84D8%A7.

(٣٦) ««أبوظبي للموانئ» تنفي إبرامها اتفاقيات مشروع بناء ميناء في السودان مباشر العالمية،» مباشر، (٢١، يونيو، ٢٠٢٢م)،
https://www.mubasher.info/news/3974088/-%D8%A3%D8%A8.

# القوات الديمقراطية المتحالفة في الكونجو: من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب الدولي

د. إيمان عبد العظيم سيد أحمد، مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة.

**يعد الإرهاب المحلي، أو دون الوطني، أحد سمات الصراع في إفريقيا، إلا أن معظم الكتابات المعاصرة حول الإرهاب، تركز على أبعاده، أو مظاهره الدولية؛ لكنه قد يُستخدم من قبل حركات التمرد المحلية كإستراتيجية في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية، التي تضم عددا من البلدان، منها: رواندا، وبوروندي، وأوغندا، وجمهورية الكونجو الديمقراطية، وأنجولا. وتعد حركات التمرد ظاهرة للإرهاب دون الوطني، والذي يتجلى في الصراعات على الموارد الطبيعية، لاسيما في جمهورية الكونجو الديمقراطية. وقد تطورت هذه الحركات فيما بعد، وأصبح لها علاقات بتنظيمات إرهابية على المستوى الدولي؛ وعليه، تسعى هذه الورقة إلى تناول القوات الديمقراطية المتحالفة من زاويتَي: الإرهاب من منظور محلي صراعي، والإرهاب من منظور دولي. وتنطلق من افتراض مفاده؛ وجود علاقة بين الاستخدام السياسي للقوات الديمقراطية المتحالفة، وتصنيفها كجماعة إرهابية؛ بمعنى أنها استخدمت كجماعة وظيفية، لتحقيق مصالح وأهداف متنوعة.**

## أولا: نشأة القوات الديمقراطية المتحالفة

ترجع جذور القوات الديمقراطية المتحالفة، إلى فترة الإطاحة بالرئيس الأوغندي السابق عيدي أمين عام ١٩٧٩ م، وما تبعها من اعتبار أن مسلمي أوغندا، تعرضوا للتهميش الاجتماعي والاقتصادي. وفي أوائل الثمانينيات، تُرجم هذا التصور إلى أفعال، عندما تشكلت حركة التبليغ، المستوحاة من الإسلام المتشدد، وتحولت إلى جماعة سياسية، تهدف إلى تحويل أوغندا إلى دولة إسلامية، لاسيما بعد تحرك المحكمة العليا الأوغندية، لصالح فصيل إسلامي منافس. وبحلول التسعينيات، كانت نتيجة هذا التجديد العقائدي في البداية، ولادة أصولية متشددة أوغندية محلية، ذات صلات قوية بالسودان.[١]

بعد ذلك، قام الرئيس الأوغندي موسيفيني بسجن عدد من أعضاء التبليغ، بمن فيهم زعيمهم جميل موكولو، وعقب خروجه من السجن عام ١٩٩٣م، انتقل إلى غرب أوغندا، وأنشأ «مؤسسة السلف»، وجناحها المسلح المسمى بـ «مقاتلي الحرية المسلمين الأوغنديين». ثم إنشاء معسكر لهم، والبدء في إطلاق الهجمات

ضد الحكومة الأوغندية. ولكنه أدرك أن أوغندا ليست موقعا إستراتيجيا لبدء هذا الكفاح، لاسيما بعد ٢٦ فبراير عام ١٩٩٥م، عندما اجتاح الجيش الأوغندي مقاتلي الحرية المسلمين الأوغنديين، وقتل العديد منهم، ثم فرَّ بضع عشرات من الناجين منهم، بمن فيهم جميل موكولو، إلى جمهورية الكونجو الديمقراطية (زائير وقتها)، بموافقة ودعم الرئيس موبوتو، الذي استخدمهم وكيلا لمواجهة كمبالا، قبل وأثناء الحرب الكونجولية، التي بدأت في أكتوبر عام ١٩٩٦م.[٢]

وفي يونيو عام ١٩٩٥م، قام مقاتلو الحرية المسلمون الأوغنديون، بإعادة تشكيل بقاياهم في منطقة بونيا، تحت اسم القوات الديمقراطية المتحالفة، وشكلت تحالفا مع الجيش الوطني لتحرير أوغندا[٣]، واتفقوا على تشكيل القوات الديمقراطية المتحالفة ضد الحكومة الأوغندية. وينسب الفضل إلى النظام السياسي السوداني في إنشاء الجماعة فعليا - لتمارس الإرهاب بالوكالة لصالحها، وزعزعة استقرار نظام موسيفيني، الذي دعم من قبل جيش تحرير شعب السودان ضد الحكومة السودانية -، مما رفع مكانة فصيل التبليغ والبعد الديني ضمن المجموعة. كما عرض نظام موبوتو أيضا مساعدات للحركة - لمواجهة التعاون والتنسيق الأوغندي الرواندي، ضد ميلشيا الهوتو في شرق زائير- لدرجة أن القوات الديمقراطية المتحالفة، افتتحت معسكرات تحت السلطة المباشرة للرئيس موبوتو في بونيا، وبوهيرا، وبيني.[٤] وتوضح المؤشرات السابقة، استخدام القوات الديمقراطية المتحالفة من قبل النظم السياسية في ذلك الوقت. ومن ثم، ينبغي الاهتمام بدراسة التفاعل بين الجماعات الإرهابية، وبعض النظم الحاكمة.[٥]

## ثانيا: طبيعة العلاقة بين القوات الديمقراطية المتحالفة وأوغندا

صورت الحكومة الأوغندية – باستمرار- القوات الديمقراطية المتحالفة، على أنها حركة إرهابية، تشكل تهديدا وجوديا لها. وفي نفس الوقت، أُستخدمت القوات الديمقراطية المتحالفة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتباينة، وفقا للسياق السياسي، ومستوى التفاعل؛ فعلى المستوى الإقليمي، تذرعت الحكومة الأوغندية بممارسات القوات الديمقراطية المتحالفة في أوغندا، واتخذتها وسيلة لغزو الكونجو في أغسطس عام ١٩٩٨م، وظلت قوة احتلال لما يقرب من خمس سنوات، ولكنها فشلت خلال هذا الوقت بهزيمة القوات الديمقراطية المتحالفة، لأنها كانت أقل اهتماما بها، بخلاف اهتمامها بالعديد من الأهداف السياسية والاقتصادية، التي تمثلت في النهب والسلب، واستغلال موارد الكونجو الطبيعية، حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة عام ٢٠٠١م.[٦] ولهذا؛ لجأت إلى ذريعة أن القوات الديمقراطية المتحالفة، تمثل تهديدا مباشرا لأمنها القومي. وعلى الصعيد الدولي، حافظت أوغندا على مكانتها في الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة، والمنافع السياسية والمالية التي حصلت عليها، من خلال الربط بين القوات الديمقراطية

المتحالفة، ومنظمات مثل القاعدة وحركة الشباب الصومالي. وعلى المستوى الوطني، تم استخدام القوات الديمقراطية المتحالفة، لتحقيق مجموعة من الأغراض السياسية، بما في ذلك تورط النظام الأوغندي في العديد من انتهاكات حقوق الإنسان.[٧]

## ثالثا: طبيعة العلاقة بين القوات الديمقراطية المتحالفة وجمهورية الكونجو الديمقراطية

لم تعتمد النظم السياسية في جمهورية الكونجو الديمقراطية إطارا رئيسا موحدا، لتحديد علاقتها بالقوات الديمقراطية المتحالفة؛ بل – بالأحرى – اعتمدت إطارات متعددة تناسب المصالح السياسية والاقتصادية المتنوعة؛ ففي وقت مبكر، صورها نظام موبوتو على أنها دمية في يدها، بينما في وقت آخر، صورها نظام لوران كابيلا، بأنها عدو، يمكن التسامح والتغاضي عن وجوده، ويحتمل التعايش معه. في حين صورها فيما بعد نظام جوزيف كابيلا، بأنها جماعة تمرد، وقتلة جماعية، تشكل خطرا جسيما على المجتمعات المحلية؛ لأنها الجماعة المسؤولة عن سلسلة من المجازر، منها قتل بطل قومي، هو العقيد مامادوا ندالا، الذي قاد الجيش الكونجولي إلى أكبر انتصار له ضد جماعة ٢٣ مارس المتمردة، التي تدعمها رواندا. وأصبحت شعبية مامادو ندالا، تشكل تهديدا للبعض داخل المؤسسة السياسية العسكرية الكونجولية، وظهرت معلومات تفيد بتورط بعض ضباط القوات المسلحة الكونجولية في وفاته، ولكن نفى النظام السياسي ذلك. ورغم تأكيد فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن الكونجو لعام ٢٠١٦م، أن العميد الجنرال أكيلي موندوس، الذي كان مسؤولا عن العمليات العسكرية الكونجولية، ضد القوات الديمقراطية المتحالفة من أغسطس عام ٢٠١٤م، إلى يونيو عام ٢٠١٥م، قام بتجنيد مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة، ومقاتلين سابقين من الجماعات المسلحة في ميليشيات «الماي ماي» وآخرين، للمشاركة في عمليات القتل. وهؤلاء المجندون، هم المتورطون في مذابح «بيني» التي بدأت في أكتوبر عام ٢٠١٤ م، وتم وضع موندوس على قائمة عقوبات الأمم المتحدة. ولكن بدلا من التحقيق مع موندوس، فقد قام الرئيس تشيسكيدي بترقيته إلى منصب نائب المفتش العام للجيش في عام ٢٠٢٠م.[٨]

وخلال الفترة من عام ١٩٩٦-٢٠٠٣ م، استفادت القوات الديمقراطية المتحالفة من القتال الدائر في شرق الكونجو.[٩] ووقفت القوات المسلحة الكونجولية في كثير من الأحيان إلى جانبهم عند القيام بعمليات. وقد ركز قادة القوات الديمقراطية المتحالفة على البقاء في الكونجو، وخلق مكانة في فراغ السلطة هناك بعد الحرب، بدلا من إطاحة الحكومة الأوغندية بهم. وتعرضت القوات الديمقراطية المتحالفة للعديد من الإشكاليات، منها: تكرار هجمات النظام السياسي الكونجولي، وتوقف الدعم السوداني، وهدنة الجيش الوطني لتحرير

أوغندا في عام ٢٠٠٧ م، مع الحكومة الأوغندية. وبفضل الشبكات الدولية، والاتصالات المحلية مع مجتمع مناطق «ناندي»، ورجال الأعمال المحليين، والقادة السياسيين، استطاعت تعويض تلك الخسائر على المدى القصير، وكانت ضرورية لبقاء القوات الديمقراطية المتحالفة على المدى الطويل.

وعلى الرغم من أن علاقات القوات الديمقراطية المتحالفة مع المجتمعات الكونجولية المحيطة، كانت ودية نسبيا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أن الهجمات العسكرية من قبل النظام الكونجولي، التى بدأت في عام ٢٠١٠ م، أدت بالقوات الديمقراطية المتحالفة إلى البدء في استهداف المدنيين وقتلهم بأعداد كبيرة، وبلغت ذروتها في عام ٢٠١٤ م، في عملية كونجولية، نتج عنها تحالف على وشك الإبادة، وهروب موكولو من البلاد، قبل اعتقاله في تنزانيا بعد عام ٢٠١٥م. وما تبقى من القوات الديمقراطية المتحالفة بعد ذلك، أصبح تحت قيادة موسى سيكا بالوكو، الذى سعى إلى التحالف مع تنظيم الدولة الإسلامية، التي ظهرت على أنها رائد «الجهاد العالمي» في العراق وسوريا.[١٠]

## رابعا: طبيعة العلاقة بين القوات الديمقراطية المتحالفة وداعش

تثير العلاقة بين القوات الديمقراطية المتحالفة، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، العديد من الجدل؛ ما بين اتجاه رافض للعلاقة بين القوات الديمقراطية المتحالفة وداعش، ويشكك هذا الاتجاه في المصادر (تقريرا مؤسسة بريدج واي، وجامعة جورج واشنطن)، التي اعتمدت عليها وزارة الخارجية الأمريكية في ١٠ مارس عام ٢٠٢١ م، في تصنيف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وسوريا، وجمهورية الكونجو الديمقراطية، كمنظمة إرهابية أجنبية. وسميت القوات الديمقراطية المتحالفة بـ «الجماعة الإرهابية»، للتأكيد على وجود داعش في وسط إفريقيا. [١١]

وهناك اتجاه مؤيد للعلاقة بين القوات الديمقراطية المتحالفة، وداعش؛ حيث شهد عام ٢٠١٤ م، بداية التحول الفكري في التنظيم، والذي بلغ ذروته بانضمامها إلى تنظيم الدولة الإسلامية. ورغم اسم التنظيم، وعلاقاته بالمجتمعات غير المسلمة، والجماعات المسلحة، إلا أنه كان لديه دائما أجندة إسلامية متشددة، وأظهر عبر تاريخه استعداده لتشكيل تحالفات، والاستفادة من الدعم الدولي لتعزيز أهدافه، بقيادة موسى سيكا بالوكو، وأصبح جزءا من تنظيم الدولة الإسلامية في إفريقيا، عام ٢٠١٩م، بعدما أكد بالوكو استمرار ولائه لـ « أبو بكر البغدادي»، تحت شعار: «ولاية وسط إفريقيا».[١٢]

ويرى مراقبون آخرون، أن المذابح التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة، غالبا ما تحدث بعد هجمات عنيفة من قبل الجيش الكونجولي، ويجب أن ينظر إليها على أنها انتقام، لإبعاد السكان المحليين عن دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونجو الديمقراطية. بمعنى، أن القوات الديمقراطية المتحالفة ستوقف القتل

الجماعي، عندما يوقف الجيش العمليات ضدها. وهناك من يرى أن القوات الديمقراطية المتحالفة، لها مصالح اقتصادية؛ فهي تقتل، وتقوم بعمليات تخويف الكونجوليين، وتهجيرهم، للحصول على الموارد الطبيعية، واستغلالها بشكل غير مشروع. [١٣]

وبغض النظر عن كونها منخرطة في تمرد ضد الحكومة الأوغندية، أو أنها جزء من شبكة أوسع، مرتبطة بالدولة الإسلامية في إفريقيا؛ فالثابت هو تغير تشكيل القوات الديمقراطية المتحالفة، وتغير أهدافها وأنشطتها، وتحولها من جماعة متمردة محلية، إلى كونها جماعة إرهابية، وعابرة للحدود، بعد اكتسابها – بالفعل – مجندين من كينيا، وتنزانيا، وأوغندا.[١٤] ولم يعد الجدل يدور الآن حول ما إذا كان للدولة الإسلامية فرع تابع في الكونجو، بل يدور الأمر حول طبيعة تلك العلاقة.[١٥] والثابت – أيضا – أنها انحرفت عن هدفها الأصلي المتمثل في إزاحة الحكومة الأوغندية، وأصبحت الآن وجهة جديدة لمجندي تنظيم الدولة الإسلامية في إفريقيا، وتتمتع بمرونة كبيرة في البقاء الاقتصادي، بفضل عدد من الأسباب، ومنها الاتصالات والروابط المالية بتنظيم الدولة الإسلامية، فضلا عن المشاريع التجارية المحورية للقوات الديمقراطية المتحالفة، مثل التجارة عبر الحدود، وخصوصيات المناطق الحدودية، وبالتالي تمكنت من الاندماج في الشبكات الاقتصادية المحلية، والدولية، والعابرة للحدود.[١٦]

## خامسا: مستقبل القوات الديمقراطية المتحالفة

بينما أسس موكولو التنظيم بهدف العودة إلى أوغندا، لتأسيس حكومة إسلامية، تكون أنموذجا للمتشددين، ذوي التفكير المماثل في جميع أنحاء العالم، فقد أراد بالوكو وضع التنظيم كجزء من حركة عالمية أوسع، والحصول على دعم من تيارات جديدة، من خلال تبني نوع من الهوية السلفية الجهادية العابرة للحدود، التي تتبناها مجموعات مثل القاعدة والدولة الإسلامية.[١٧] ولكن، بدأت التوترات تسود الجماعة ما بين رؤية موكولو، وبالوكو للتنظيم، والتي ربما ستؤدي في النهاية إلى انقسام التنظيم. وقد ظهرت مؤشرات ذلك في أوائل عام ٢٠١٩م، حينما انفصلت مجموعة صغيرة من الموالين لموكولو عن الفيلق الأكبر بالوكو، وبلغ عدد المجموعة المنشقة ما بين (١٠-١٥) مقاتلا، بقيادة رجل يدعى موزايا.[١٨] وسيكون من المهم تحديد هذه المجموعة، ومتابعة أنشطتها، لاسيما في ضوء تأكيد تقارير، أن القوات الكونجولية استخدمت – مؤخرا – جماعة بانيابويشا من شمال كيفو، وهؤلاء المنشقين – مؤخرا – من القوات الديمقراطية المتحالفة، كقوات بالوكالة، لمحاربة القوات الديمقراطية المتحالفة في «إيتوري». [١٩]

كما أقامت القوات الديمقراطية المتحالفة روابط عبر الحدود، داخل الكونجو وخارجها؛ مما يؤكد قدرتها على التهديد خارج شرق الكونجو. وهو ما يطرح تساؤلات عن مدى علاقات القوات الديمقراطية المتحالفة،

مع الجهادين الآخرين في البلدان المجاورة، وخاصة كينيا،ـ وتنزانيا، وموزمبيق، وجنوب إفريقيا، وعلى نطاق واسع. وهذا ما ذكره موسيفيني ، من أن الجماعة الجهادية التي سيطرت على منطقة غنية بالنفط في شمال موزمبيق عام ٢٠٢١ م، كانت مرتبطة بالقوات الديمقراطية المتحالفة، وأعلن أنه مستعد للتدخل عسكريا في تلك المنطقة، ضد القوات الديمقراطية المتحالفة، وينتظر موافقة جمهورية الكونجو الديمقراطية قبل المضي قدما.[٢٠] وهو ما حدث بالفعل من خلال عمليات مشتركة بين الجيشَين الأوغندي، والكونجولي، ضد القوات الديمقراطية المتحالفة في ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٢١م، في بيني.[٢١]

ومع تزايد الأدلة على علاقتها بداعش مباشرة، وتوسعها في جميع أنحاء القارة، يصبح انتشارها في المنطقة، وتهديدها أعظم. ويقدم السكان المحليون غطاءاعسكريا وسياسيا لهم، بالتوازي مع دعم داعش لها. ومن ثم، فالقضاء على الجماعة مشروط بإنهاء روابطها القوية مع الأوغندين، ورجال الأعمال، والسياسيين، والعسكريين الكونغوليين، في مقاطعة شمال كيفو، وقطع علاقتها بتنظيم الدولة الإسلامية، وليس فقط باتباع طرق مكافحة الإرهاب، التي تقتصر على تسليط الضوء على علاقاتها بداعش.[٢٢]

وتعد ولاية وسط إفريقيا، تكرارا لظاهرة مهمة، تتعلق بنشاط التنظيمات الإرهابية العالمية في إفريقيا، والتي لا تقوم على خلق تنظيمات تابعة لها من العدم، بقدر ما تعتمد على تنظيمات مسلحة وناشطة. وبالفعل، فإن « القوات الديمقراطية المتحالفة «، تقوم بمبايعة التنظيم العالمي، وتنسب نفسها إليه، مقابل تلقيها دعما ماليا وبشريا.

## خاتمة

من المتوقع أن تستمر العمليات الإرهابية التي تشنها القوات الديمقراطية المتحالفة، نيابة عن داعش، ما لم تتم معالجة التهديدات والأسباب الجذرية للعنف؛ فالإرهاب نتيجة لخلل في جانب من مدخلات النظام السياسي، وفقا للنموذج الهيكلي الوظيفي المفسر لأسباب الإرهاب. فهناك العديد من الصراعات المحلية، ومنافسة النخبة، والمنافع الاقتصادية، فضلا عن عدم توطيد سيادة الدولة في المناطق الهامشية، ودور الحدود، التي كانت مولدات وحاضنات للصراع، والتي هي بطبيعتها عابرة للحدود الإقليمية. وهذه التفاعلات حاسمة في تحديد الطابع العابر للحدود للقوات الديمقراطية المتحالفة، وتصرفها ليس كقوة أوغندية – فقط- ولكن كفاعل إقليمي ودولي، مزعزع للاستقرار.[٢٣]

## الهوامش والإحالات

(1) Lindsay Scorgie, "Peripheral Pariah or Regional Rebel? The Allied Democratic Forces and the Uganda/Congo Borderland," *The Round Table, The Commonwealth Journal of International Affairs*, 100: 412, 2011, 79-93, https://www.researchgate.net/publication/239801551_Peripheral_Pariah_or_Regional_Rebel_The_Allied_Democratic_Forces_and_the_UgandaCongo_Borderland.

(2) Lindsay Scorgie, "Militant Islamists or Borderland Dissidents? An Exploration into the Allied Democratic Forces' Recruitment Practices and Constitution," *The Journal of Modern African Studies*, 53: 1, 2015, 1-25, doi:10.1017/S0022278X14000676, https://www.cambridge.org/core/journals/journal-of-modern-african-studies/article/abs/militant-islamists-or-borderland-dissidents-an-exploration-into-the-allied-democratic-forces-recruitment-practices-and-constitution/2077AACA5D243-EA98521C95CA7B55D60.

(٣) تشكل الجيش الوطني لتحرير أوغندا في عام ١٩٨٦ من الحركات السياسية السابقة، والسكان المهمشين في غرب أوغندا، المعارضين لنظام موسيفيني. . وقام بالعديد من العمليات عبر الحدود مع الكونجو في منطقتي بيني ولوبيرو، ذات الروابط العرقية والسياسية والاقتصادية الطويلة مع مجمع ناندي الكونجو.

(4) Scorgie, "Militant Islamists or Borderland Dissidents? An Exploration into the Allied Democratic Forces' Recruitment Practices and Constitution".

(5) Matt Qvortrup, "Terrorism and Political Science," *British Journal of Politics & International Relations*, 14: 4, 2020, 503-517, https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1111/j.1467-856X.2011.00472.x.
Todd Sandler, "The Analytical Study of Terrorism: Taking stock," *Journal of Peace Research*, 51: 2, 2014, 257-71, http://www.jstor.org/stable/24557420.
David Carter, "Terrorist Group and Government Interaction: Progress in Empirical Research," *Perspectives on Terrorism*, 6: 4-5, 2021, 108-124, https://www.jstor.org/stable/26296879?seq=1.

(6) UN Security Council, Report of the Panel of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and Other Forms of Wealth of DR Congo, (New York: UN Security Council, 2001), https://reliefweb.int/report/democratic-republic-congo/report-panel-experts-illegal-exploitation-natural-resources-and.

(7) Scorgie, "Militant Islamists or Borderland Dissidents? An Exploration into the Allied Democratic Forces' Recruitment Practices and Constitution".

(8) Ryan O'Farrell, "Neither Local, Nor Transnational, But Both: The Islamic State in Congo," *New Lines Institute*, December 14, 2021, https://newlinesinstitute.org/isis/neither-local-nor-transnational-but-both-the-islamic-state-in-congo/.

(9) Scorgie, "Militant Islamists or Borderland Dissidents? An Exploration into the Allied Democratic Forces' Recruitment Practices and Constitution".

(10) O'Farrell, "Neither Local, Nor Transnational, But Both: The Islamic State in Congo".

(11) U.S. Department of State, *State Department Terrorist Designations of ISIS Affiliates and Leaders in the Democratic Republic of the Congo and Mozambique* (Washington DC: U.S. Department of State, 2021), https://www.state.gov/state-department-terrorist-designations-of-isis-affiliates-and-leaders-in-the-democratic-republic-of-the-congo-and-mozambique/.

(12) Tara Candland, et al., *Program on Extremism: The Islamic State in Congo* (Washington DC: George Washington University, 2021), https://extremism.gwu.edu/sites/g/files/zaxdzs2191/f/The%20Islamic%20State%20in%20Congo%20English.pdf.

(13) O'Farrell, "Neither Local, Nor Transnational, But Both: The Islamic State in Congo".

(14) Candland, et al., *Program on Extremism: The Islamic State in Congo*.

(15) Sunguta West, "Has Islamic State Really Entered the Congo and is an IS Province There a Gamble?," *Terrorism Monitor*, 17: 11, 2019, https://jamestown.org/program/has-islamic-state-really-entered-the-congo-and-is-an-is-province-there-a-gamble/.

(16) Lindsay Scorgie, "Economic Survival and Borderland Rebellion: The Case of the Allied Democratic Forces on the Uganda-Congo Border," *The Journal of the Middle East and Africa*, 6: 2, 2015, 191-213, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/21520844.2015.1055452.

(17) Scorgie, "Economic Survival and Borderland Rebellion: The Case of the Allied Democratic Forces on the Uganda-Congo Border".

(18) European Institute of Peace, *The Islamic State in East Africa* (Brussels: European Institute of Peace (EIP), 2018), https://www.ecoi.net/en/file/local/2018648/Report_IS+in+East+Africa_October+2018.pdf.

(19) Human Rights Watch, *DR Congo: Massacres Persist Despite Martial Law* (New York: HRW, 2021), https://reliefweb.int/report/democratic-republic-congo/dr-congo-massacres-persist-despite-martial-law.

(20) "Exclusive: Uganda's Museveni says Guinea Coup Leaders 'Should Get Out'," *France 24*, September 8, 2021, https://www.france24.com/en/tv-shows/the-interview/20210908-exclusive-uganda-s-museveni-says-guinea-coup-leaders-should-get-out.

(21) Patience Atuhaire, "Why Ugandan Troops have Entered DR Congo- again" *BBC*, December 4, 2021, https://www.bbc.com/news/world-africa-59507543.

(22) Daniele Garofalo, "Islamic State Province's Media in Africa: Comparing Trends in West and Central Africa," *Terrorism Monitor*, 19: 24, 2021, https://jamestown.org/program/islamic-state-provinces-media-in-africa-comparing-trends-in-west-and-central-africa/.

(23) Daniel Fahey and Judith Verweijen, "A Closer Look at Congo's Islamist Rebels," Washington Post, September 30, 2020, https://www.washingtonpost.com/politics/2020/09/30/closer-look-congos-islamic-rebels/.

# السودان: دور الأحزاب السياسية في تكريس جدلية العسكري - المدني المزمنة

د. محمد الأمين بن عودة، أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وباحث مهتم بقضايا منطقة القرن الإفريقي، جامعة تمنراست، تمنراست.

**تزخر صفحات التاريخ السياسي السوداني بتجربةٍ سياسية ثرية، تمتد إلى عقودٍ وسنوات طويلة، تعود إلى حِقبة ما قبل نيل الاستقلال الوطني سنة ١٩٥٦م، عن إدارة الحكم الثنائي المصري - البريطاني (١٨٩٤-١٩٥٦). وقد اصطبغت هذه التجربة بمجموعةٍ محددة من الخصائص والميزات، منحت جميعها للحالة السودانية صورة نمطية، وتوليفة متمايزة، ليس فقط عن السياق العربي الذي تنتمي إليه، بل وخصوصية إفريقية جدلية ومزمنة، وأبرز هذه السمات، والتي كثيرا ما أسالت حِبر الباحثين والكتّاب، هي تأرجح اللعبة السياسية السودانية بين كفتَي العسكري تارة، والسياسي المدني تارة أخرى، وكذا تباين دور الأحزاب السياسية في تكريس هذه الثنائية، عبر مختلف الحكومات الوطنية المتعاقبة على الحكم.**

**وعليه، وفي ظل ما يشهده الواقع السياسي السوداني الرّاهن من سِجال محتدم، بين مختلف الأطراف الفاعلة الأساسية حول ضرورة (إبقاء/ إبعاد) المكوّن العسكري من مقاليد الحكم، تحاول هذه الورقة أن تفكّك إشكالية محورية، حول طبيعة الدور الذي لعبته التشكيلات الحزبية السودانية في إنتاج هذا الواقع المتأزم، الذي تغلب عليه هيمنة المكوّن العسكري على خيوط الحياة السياسية للبلاد.**

## أولا: التركيبة الحزبية السودانية... نظرة استقرائية

إنّ المُشاهد والمتتبّع للحركية والديناميكية الحزبية بجمهورية السودان خاصّةً، منذ قيام أوّل حكومة وطنية بعد الاستقلال سنة ١٩٥٦م، يُلاحظ انتظام هذه التشكيلات الحزبية النشطة والفاعلة بالسّاحة السياسية السودانية في قوالب وأقسام متباينة، ومتعارضة أيضا، وقد تشكّلت هذه الأقسام، نتيجةً لظروف عدة، ودوافع مختلفة، منها ما تعلّق بالمنظومة والبيئة الدّاخلية (الاجتماعية/ القبلية) السودانية، واتّصلت الأخرى بتأثيرات البيئة الخارجية (الإقليمية / الدولية) للبلاد.

وفي هذا الإطار، فإنّ القارئ كثيرا ما يجد ثراء في الكتابات التي سعت واجتهدت لتصنيف القوى الحزبية السودانية في دوائر عديدة، ما أنتج لنا تنوعا في النماذج والحُزَم التي تتجمّع فيها هذه القِوى، مشكّلةً في النهاية صورةً وطابعا سودانيا خاصا، يحمل في طياته إشارات التفرّد عن القالب (الأفروعربي). ففيما يذهب عديد الباحثين إلى الحديث عن وجود تصنيفٍ ثنائي، يرتكز على أحزابٍ تقليدية تاريخية، تضمّ كلّا من حزبي الأمّة والحزب الاتحادي، وأحزابا حديثة، تحوي التيارات العقائدية الإسلامية، إلى جانب أحزاب الشيوعي، والبعثي، والتيار الناصري[١]، يُفضّل بقية الباحثين التأكيد على التقسيم الثلاثي للفواعل الحزبية السودانية، وذلك بزعم وجود أحزابٍ تقليدية قبلية: (حزب الأمة، والاتحادي)، وأحزاب عقائدية: (حزب المؤتمر، والجبهة الإسلامية..) وفي القسم الثالث الأحزاب الإيديولوجية على غرار: (الحزب الشيوعي، وحزب البعث، والتيار الناصري).[٢]

وبغض النظر عن التباينات بين الأعمال والأدبيات الأكاديمية، المصنّفة للقوى الحزبية بالسودان، فإنّ الأهم يتمثّل في الدّور الذي لعبته هذه الأحزاب بالساحة السياسية للبلاد، وما أفرزته من حالةٍ تراكمية، أسّست لواقعٍ متأرجح وغير متّزن، ما بين سيادة القِوى المدنية السياسية من جهة، وتغوُّل الفاعل العسكري، بكل ثقله، من جهةٍ أخرى. ومن جانبٍ آخر، فقد شهدت التجربة السياسية بالسودان تداولا واضح المعالم، على هيمنة كل قسم من الأحزاب سالفة الذِكر، على فترةٍ زمنية، ولو وجيزة، من التاريخ السياسي للسودان منذ الاستقلال، وذلك نتيجةً لاعتباراتٍ ومعطياتٍ داخلية وخارجية، ساهمت جميعها في إحداث هذا التداول والانتقال (السلس أو العنيف) للحكم.

فمن جهة؛ فقد مثّل مطلع خمسينيات القرن المنصرم، فترةً حظيت فيها الأحزاب التقليدية (الأمة، والاتحادي) بالسّبق في تقلّد زمام الأمور، والإمساك بها، على الواقع السياسي السوداني، وذلك عبر التناغم مع الظروف السياسية للبلاد، والمتعلقة بمحور النقاش حول إمكانية البقاء والاتحاد مع جمهورية مصر العربية. وهو الطّرح الذي نادى به الحزب الاتحادي بزعامة آل الميرغني، أو الاستقلال عن مصر، وإقامة الدولة الوطنية؛ وهو التوجه الذي تبناه حزب الأمّة بزعامة آل المهدي[٣]، مع استفادتهما لقدرتهما على التعبئة والتجنيد الشعبيين واسعَي النطاق (طائفة الأنصار بالنسبة لحزب الأمة، والطائفة الختمية بالنسبة للحزب الاتحادي).

ثمّ تلتها بعد ذلك حقبة تاريخية مهمّة من التاريخ السياسي، والتجربة الحزبية بجمهورية السودان، وقد امتدت هذه المرحلة قرابة عقدَين كاملين من الزمن؛ إذ غطّت فترة ما بين منتصف الستينيات، إلى غاية أواسط الثمانينيات، حيث سادت فيها التيارات والأحزاب اليسارية الماركسية، وحاولت تطبيق توجهاتها ورؤاها الإيديولوجية بالمجتمع السوداني، ولم تكن السودان بذلك تمثّل حالةً استثنائية بالمنطقتين العربية

والإفريقية، بل كانت جزءا من المدّ، والموجة التي اجتاحت غالبية دول العالم الثالث، إبّان الحرب الباردة، إلا أنه، وبالنظر إلى الخصوصية التي لطالما انفرد بها السودان، فقد تخلل هذه الفترة بزوغ للمكوّن والتيار الإسلامي، خاصة أثناء السنوات الأخيرة لفترة حكم الرئيس الرّاحل جعفر النميري (١٩٦٩-١٩٨٥) [٤]، وهو البزوغ الذي مهّد إلى هيمنة زمنية لاحقة للتيار الحزبي الإسلامي، الذي استحوذ على مقاليد السلطة لثلاثة عقودٍ كاملة (١٩٨٩-٢٠١٩)، واصطلح عليها الكتّاب السودانيون بـ «نظام حكم الإنقاذ»، التي انتهت بثورة شعبية، أفضت إلى عزل رموز هذا النظام، ودخول البلاد في حلقة جديدة من إعادة الإنتاج السلطوي لحكم (العسكري/ المدني).[٥]

## ثانيا: الأحزاب واستمرار الفشل في تكريس الحكم المدني بالسودان

يحاجج عديد الباحثين والمتتبعين للشأن السوداني، بأن تراجع سقف التوقعات الحالية ببناء منظومة حكم مدنية عقب ثورة ٢٠١٩ [٦]، مرتبط باستمرار الدور السلبي للأحزاب في العملية ككل؛ إذ بدا واضحا «تجنب المتظاهرين منذ سنة ٢٠١٣م، للظهور بدون أي غطاءٍ حزبي يُذكر[٧] « ، ويمكن إجمال خصائص المعضلة الحزبية السودانية في هذا الشأن في الآتي: [٨]

- **معضلة الصراع الحزبي – الحزبي**؛ فبشكلٍ عام، وبالرّغم من أن اللعبة السياسية تتضمن مبدأ التنافس بين الفاعلين ذوي الصلة بالحكم، وإدارة الدولة، كحالةٍ صحيّة تسود جُلّ أنظمة الحكم، إلا أن الاستثناء هنا يتمثّل في حالات الصراع المتكرّرة بين المكونات الحزبية السودانية، في مواجهة المكوّن والفاعل العسكري، باعتباره أحد مهدّدات المشروع المدني في غالبية النظم السياسية بالدول النامية؛ فباستقراء التاريخ السياسي السوداني، فقد شهدت كل مراحل تطور نظام الحكم فيه، اعتماد وتحالف أحد أطياف وحساسيات الحركة الحزبية السودانية، لصاحب القوة العسكرية (بدايةً بفترة حكم الجنرال إبراهيم عبّود عام ١٩٥٨م، مرورا بحكم مايو مع الراحل جعفر النميري عام ١٩٦٩م، وصولا إلى فترة حكم الإنقاذ منذ عام ١٩٨٩م، وكذا ما تشهده البلاد حاليا من سجال وتجاذب مع المكوّن العسكري)، أو بتعبيرٍ أكثر دقّة، استعانة العسكري بأحد المكونات الحزبية الفاعلة، لضرب مكونات المشروع المدني، هذا المشروع المدني، الذي قد تجده أحد أهداف ومبادئ هذا الحزب المُتحالِف. وفي غالب الأمر، يكتسي هذا الصراع الثنائي الحزبي - الحزبي بطابعٍ «منفعي/ أيديولوجي» ضيّق وهامشي، إلا أنّه مُحطِّم وعميق التأثير في استكمال البِناء المدني للبلاد، وهنا يمكن استحضار عديد الدلائل والشواهد، على غرار الاصطفاف اليساري الشيوعي مع حكم مايو في بداياته، ثمّ استعانة الرّئيس جعفر النميري بالمكوّن الإسلامي – لاحقا - في مواجهة بقية التشكيلات الحزبية الأخرى،

فتصبح النتيجة وكأننا أمام معادلة ولُعبة (مصلحية/ وظيفية) متبادلة، الخاسر الأكبر فيها لحد السّاعة، هي الآمال السودانية المتراكمة، ببناء دولة مؤسسات مدنية، قادرة على صيانة الحقوق، والرُّقي بالبلاد اقتصاديا وتنمويا.

- **الجمود الفكري/ الهيكلي** للأحزاب السياسية السودانية؛ إذ تعاني غالبية - إن لم نقل كافة - الأحزاب السياسية الفاعلة بالسودان، من حالة جمودٍ فكري أيديولوجي من جهة، وكذا من تقوقُع هيكلي متّصل بتعطيل وظيفة التجنيد السياسي، التي هي أحد أهم وظائف أي حزب سياسي بشكلٍ عام؛ فالأحزاب في السودان لم تستطع على مرّ السنوات أن تخرج من بوتقة الأطر الفكرية الإيديولوجية، التي تتبناها (إسلاموية/دينية/عقدية، يسارية، ليبرالية، تقليدية، طائفية..)، والتي فرضت عليها أسوارا معرفية نمطية مُسبقة، حدّدت لها نوعا من آلية التعامل مع «الآخر»، الذي هو بالأساس، حزب سياسي نشط، بنفس السّاحة والملعب السياسي في البلاد، جعلت من هذه الأحزاب حبيسة أفكارٍ ثابتة، لا تقبل التغيُّر ولا التغيير، بل وترفض القبول بأي أرضية منطقية للتحاور مع بقية التشكيلات الحزبية، التي لا توافقها الطرح السياسي، والرؤية المتعلقة ببناء الحياة المدنية، وترسيخها بمفاصل العملية السياسية للدولة، الأمر الذي أفرز حالةً من التنافر المزمنة بين هذه المكونات الحزبية، وتسبّب - ولا يزال - في إحداث حالات الصراع الحزبي - الحزبي الذي تمّت الإشارة إليه سالفا.

أما فيما يخص **الجمود الهيكلي**؛ فالأحزاب السياسية السودانية فاقدةٌ لمبدأ الديمقراطية (الداخلية، والبينية)، بحيث تظهر وكأنها عاجزة عن تقديم مثالٍ للممارسة الديمقراطية، على كافة مستوياتها الهيكلية (القاعدية، أو المركزية العليا)، ونلحظ هذا في مبدأ «التوارث»، الذي هو مبدأ غير معلن، ولا مصرّح به في أدبيات هذه الأحزاب، إلا أنه واضح للعيان والمتتبعين للشأن الحزبي السوداني[٩]؛ فأغلب الأحزاب، أو على أقل تقدير الأحزاب العريقة بالبلاد، حزبا (الأمة، والاتحادي)، لم يخرجا من منطق «العائلة/ الطائفة»، وبطبيعة الحال، فإن ثبات واستقرار القيادة الحزبية (الجمود الهيكلي)، بعيدا عن عدم الخوض في نقد أدوارها التاريخية في السودان، أثر بشكلٍ مباشر في إحداث الجمود، وتسبب في تعميق حالة الجمود الفكري المتأصّل في أدبيات التنظيمات الحزبية وخطابها، بشتى خلفياتها؛ فعدم القبول والتسليم لمبدأ الديمقراطية داخل الحزب، يؤدي بالضرورة إلى إمكانية واحتمالية التنازل عن هذا المبدأ في «مواجهة أو منافسة» بقية الأحزاب، والقبول بإملاءات المؤسسة العسكرية، الإملاءات التي من شأنها تقويض محرّك المسار العام، لتشييد الحياة المدنية للنظام السياسي السوداني.

- **الانشقاقات الحزبية الداخلية**، تعاني الأحزاب السياسية السودانية من معضلة الانشقاقات الداخلية، وهي إفرازات عن حالة التصدّع والانسداد، التي قد يعيشها أي حزب، نتيجة للمعضلة الآنفة الذكر (بالأخص الجمود الهيكلي)، فتراكم الانطباع السيء، حول التشدّد والاستئثار بإدارة دفة القيادة، على مستوى الأحزاب السياسية، تولّدت عنه العديد من الحالات الانشقاقية الانفصالية الداخلية، والتي تظهر في بادئ الأمر، وكأنها «حركة تصحيحية» للمسار، والخط العام الذي يتبنّاه هذا التنظيم، من مبادئ و رؤى حول العمل الحزبي بالمجتمع والنظام السودانيين، إلا أنها، وفي غالب الأمر ما تصطحب معها دوافع شخصية ذاتية، أسهمت في إحداث هذا الشرخ في البُنى الحزبية الفاعلة، والأمثلة في هذا الإطار كثيرة، مثل ما شهده حزب الأمة من انشقاقات داخلية منذ سنة ١٩٦٨م، وكذلك انشقاق الرّاحل حسن الترابي عن حزب المؤتمر الوطني، وتأسيسه لـ (حزب المؤتمر الشعبي) سنة ١٩٩٩م، والتباينات الحالية داخل الفاعلين السياسيين، جرّاء نظرتهم لآلية الخروج من الأزمة السياسية الرّاهنة، وما أحدثته من شروخات حزبية داخلية مختلفة.[١٠]

## ثالثاً: آفاق ترسيخ دعائم الحكم المدني بالسودان

في ديسمبر من سنة ٢٠١٨م، خرج الشعب السوداني بكافة أطيافه في مظاهرات مطالبة بإسقاط النظام، «وذلك بعد تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، وبعد مسارٍ تراكمي لأحداثٍ مشابهة بدأت منذ سنة ٢٠١٣ م، إلى أن وقع حوالي ٢٠٠ قتيل من المدنيين[١١]»، وبعد عزل النظام الحاكم مطلع سنة ٢٠١٩ م، دخلت البلاد في فترة انتقالية، أسّست لها الوثيقة الدستورية الموقعّة بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١٩ م، بين المجلس العسكري، وقوى الحرية والتغيير المعروفة اختصارا بـ «قحت»، وُضعت من خلالها الترتيبات السياسية الضرورية لتسيير وإدارة الدولة لـ ٣٩ شهراً مقبلة، «تتضمن إنهاء الفترة الانتقالية، وتنظيم الانتخابات في شهر ديسمبر عام ٢٠٢٢م[١٢]»، ويلتزم فيها أطراف الاتفاقية بضمان تنفيذ واحترام البنود الـ ٧٩ التي أقرتها هذه الوثيقة، من الحرص على إرساء السلام بين الفصائل المسلحة النشطة بمناطق النزاع المختلفة، وكذا إقامة مجلس سيادي مشترك (٦ أعضاء من المدنيين، و ٥ أعضاء من المؤسسة العسكرية)، يشرفون على تشكيل حكومة انتقالية، تعمل على مباشرة إصلاحات سياسية، واقتصادية، وقضائية شاملة.[١٣]ثم ما لبثت كل هذه الأحداث المتسارعة أن ترى النور، حتى اصطدمت «بالحتمية التاريخية»، التي لطالما ميّزت تطور جدلية تداول العسكري/ المدني المزمنة بالسودان، وذلك عبر الحركة الانقلابية للفريق أوّل عبد الفتّاح البرهان، بتاريخ ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م على المكوّن المدني، مبرّرا هذه الخطوة بإعادة «تصحيح مسار الثورة».[١٤] وقد استطاع المكوّن العسكري أن يمتص، ولو بشكلٍ مؤقت

وظرفي، حالة الاحتقان الشعبي الرافض للوضع الحالي، عبر استغلال بعض الظروف والمعطيات، التي تلخصّت في الآتي:

- استغلال حالة الانقسام الإقليمي والدولي حيال ما قام به المكوّن العسكري، ممثّلا بالفريق الأول عبد الفتّاح البرهان، من انقلاب على الطرف المدني، واستبعاده من الحكم؛ ففي الوقت الذي تتحدث فيه تحليلات وتقارير صحفية عن وجود شبه دعم وتأييدٍ ضمنيين، إقليمي عربي لخطوة البرهان، وعلى رأسها جمهورية مصر العربية، والإمارات العربية المتّحدّة، بزعم أنّ هذه الحركة جاءت لــ «تحقيق الأمن والاستقرار للبلاد»، مع المناداة بضرورة «ضبط النفس، وتغليب المصلحة العليا للوطن». [١٥]الأمر الذي منح الالقادة العسكريين ضمانا للمُضي في مسارهم، حتى في ظل الرّدود الغربية الأولية القاسية حيالهم، والمتمثلة أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية، التي ندّدت بما قام به البرهان، وأوقفت بشكل فوري تزويد البلاد بـــ ٧٠٠ مليون دولار، التي كانت مقرّرة مسبقا من قبل صناديق الدعم الاقتصادي الطارئة للسودان. وعلى نفس المسار، حذت كل من بريطانيا، ودول الاتحاد الأوروبي (فرنسا وألمانيا..)، وقامت بالإدلاء بتصريحات الشجب والإدانة، واعتبار الخطوة بمثابة «خيانة للمسار الديمقراطي».[١٦]
- «إحداث حالة من الانقسام الشعبي حيال ما أطلق عليه «الانقلاب»، وتذكية السُّخط المجتمعي على بعض التشكيلات السياسية الحزبية الفاعلة[١٧]»، باعتبارها ساهمت في بلورة الأجندة العسكرية طيلة المرحلة الانتقالية بشكل غير مباشر، من خلال تعطيل عمل الحكومة الانتقالية، التي فشلت في الوصول إلى الغاية المنشودة، وإنجاز مطالب القوى الثورية السودانية المُعبّر عنها في شعارات ثورة عام ٢٠١٩م، وكذا في روح الوثيقة الدستورية المؤسسة للمرحلة الانتقالية، إذ، وحسب دراسة لمركز كارتر، فإن ٢٥٪ من شباب الثورة، يرون بأنّ الأوضاع السياسية الحالية في تدهورٍ مستمر، مقارنة بما قبل عام ٢٠١٩[١٨]م.
- الاعتماد على أسلوب تفريخ الأزمات، وإغراق السّاحة السياسية بالمبادرات المختلفة، لحل الأزمة الرّاهنة، سواء تلك التي أخذت طابعا قاريا إفريقيا «الاتحاد الإفريقي»، أو المبادرات الوطنية المتباينة، التي ساهمت بشكل مباشر في إحداث شرخٍ وانشقاقات في رؤى الفعاليات السياسية السودانية، و أفرغت العمل الثوري الأصلي من محتواه الفعلي، الهادف لإقامة دولة مدنية ديمقراطية. وكانت آخر هذه المبادرات «الوثيقة السودانية التوافقية لإدارة المرحلة الانتقالية»، المقدّمة من المركز الإفريقي لدراسة الحوكمة، والسلام، والتحول، وكذا مركز دراسات السلام والتنمية بجامعة بحري، التي اعتبر عديد المتتبعين، أنها بوابة لتكريس بقاء المكوّن العسكري من جهة، و لإعادة بعض رموز الإسلام السياسي للواجهة، من جهةٍ أخرى.[١٩]

## خاتمة

بالرغم من التجربة الحزبية والتعددية بالسودان، والتي تعود لفترة ما قبل الاستقلال الوطني، إلا أنّ واقع الممارسة السياسية الفعلية لمختلف هذه التشكيلات النشطة، وما أفرزته من فسيفساء ومشهدٍ معقد التركيب للغاية، فيما يخص معضلة الفشل المزمن في بناء حياة سياسية مدنية، ونظام حكم قائم على مؤسسات، تحتكم للضوابط والأطر المدنية المتفق عليها، جعل من اللعبة السياسية السودانية مخترقة إلى أبعد الحدود، من طرف المكوّن العسكري، ومؤسسته العسكرية، لدرجة أن أصبحت ميزة وخاصية، تطبع الديناميكية السياسية للبلاد، وبالأخص مع ما لعبته وتلعبه الأحزاب السياسية من أدوارٍ متباينة، في إدامة هذا الواقع، وإبقائه طيلة العقود الماضية، وعليه، ووفق عديد الباحثين، تبقى المسؤولية الكبرى على تغيير هذه الصورة النمطية لطبيعة توازنات القوة بالسودان، ملقاة على عاتق النخبة والأحزاب السياسية، باعتبارهما أحد الأطراف الفاعلة والمؤطرة لأي فعلٍ سياسي منذ الاستقلال، حتى خلال فترات الحكم العسكري الانقلابي، الذي بلغ في هذه الآونة موجته الرابعة، منذ استقلال البلاد سنة ١٩٥٦م.

## الهوامش والإحالات

(١) هاني رسلان،»خريطة القوى السياسية في السودان عقب سقوط البشير،« أندبندنت عربية، (٥، أبريل، ٢٠٢٢م)، http://www.independentarabia.com/node/32431/الأخبار/العالم-العربي/خريطة-القوى-السياسية-في-السودان-عقب-سقوط-البشير.

(٢) منى عبد الفتّاح، «ترسبات الأحزاب العقائدية في السودان،» أندبندنت عربية، (٥، أبريل، ٢٠٢٢م). https://www.independentarabia.com/node/283801/سياسة/ تحليل/ترسبات-الأحزاب-العقائدية-في-السودان

(٣) «حزب الأمّة،» الجزيرة نت، (١٠، فبراير، ٢٠١٤م)، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/10/حزب-الأمة-السوداني.

(٤) منير الماوري، «قراران قاتلان اتخذهما النميري في أواخر عهده،» الشرق الأوسط، (٣٠، يناير، ٢٠١٧م)، https://aawsat.com/home/article/842341/قراران-قاتلان-اتخذهما-النميري-في-أواخر-عهده.

(٥) محمود حجاج، «السودان: هل يحاول العسكر تشكيل حاضنة سياسية بديلة عن التحالف المدني؟،» العربي، (١٦، أبريل، ٢٠٢٢م)، https://www.alaraby.co.uk/politics/السودان-هل-يحاول-العسكر-تشكيل-حاضنة-سياسية-بديلة-عن-التحالف-المدني؟.

(٦) أمير بابكر، « ٣ أعوام على الثورة السودانية.. ما الذي تغير عن حكم البشير؟،» الجزيرة، (٢٠، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/12/20/جرد-حساب-ثلاثة-أعوام-من-عمر-الثورة.

(7) Theodore Murphy,»Sudan's Transition in the Balance," IAI PAPERS, 21: 38, 2021, 14, https://www.iai.it/sites/default/files/iaip2138.pdf.

(٨) فارس عبد الله، «السودان بين أزمة النخب السياسية والجيش،» الجزيرة، (٢١، أكتوبر، ٢٠١٩م)، https://www.aljazeera.net/blogs/2019/10/21/السودان-بين-أزمة-النخب-السياسية.

(٩) ناصف بشير الأمين، «لا يمكن لأحزاب غير ديمقراطية أن تنتج ديمقراطية،» راديو دبنقا، (٢٢، يناير، ٢٠٢٢م)، https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/لا-يمكن-لأحزاب-غير-ديمقراطية-أن-تنتج-ديمقراطية.

(١٠) أحمد فضل، «انقسامات الرفاق تهدد الانتقال بالسودان.. هل ينجح العسكر بضم حلفائهم في ائتلاف الحرية والتغيير؟،» الجزيرة، (٢٧، سبتمبر، ٢٠١٩م)، https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/9/27/من-أي-الأبواب-سيعود-رفاق-الأمس-؟.

(11) Nihal El Mquirmi, The Sudan at a Crossroads: Multi-layered Fragility (Rabat: Policy Center for the New South, 2021), 8, https://www.policycenter.ma/sites/default/files/2022-01/PP_25-21_Nihal.pdf.

(12) Habiba Abubaker, et al., Sudan: Present Situation; Challenges and Prospects (Heidelberg: Max Planck Foundation for International Peace and the Rule of Law, 2021), 4.

(١٣) «الوثيقة الدستورية السودانية..الأطراف وأبرز البنود والتعديلات،» الشرق، (٢٥، أكتوبر، ٢٠٢١م)، https://asharq.com/ar/68IyaFFzOTM9Xb1EPT4hcd-الوثيقة-الدستورية-السودانية-أطرافها/.

(١٤) عباس محمد صالح عباس، «عسكرة السياسة: قراءة في انقلاب ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول في السودان،» مركز الجزيرة للدراسات، (١٥، نوفمبر، ٢٠٢١م)، https://studies.aljazeera.net/en/node/5192.

(١٥) إسماعيل عزام، « انقلاب السودان.. تحالف البرهان وحميدتي ودعم إقليمي مُتَسَتِّرًا،» DW، (٢٧، أكتوبر، ٢٠٢١م)، https://www.dw.com/ar/انقلاب-السودان-تحالف-البرهان-وحميدتي-ودعم-إقليمي-مُتَسَتِّر-a-59636485.

(١٦) «انقلاب السودان: هل سيتأثر موقف العسكر بردود الفعل الأمريكية والأوربية؟،» بي بي سي، (٢٦، أكتوبر، ٢٠٢١م)، https://www.bbc.com/arabic/interactivity-59053367.

(17) Anette Hoffmann, "Military coup betrays Sudan's revolution: Scenarios to regain the path towards full civilian rule". Policy brief Netherlands: clingendael institute, November 2021.p04

(18) The Carter Center, Sudan's Youth and the Transition: Priorities, Perceptions and Attitudes (Atlanta: The Carter Center, 2021), 19.

(١٩) حمدي عبد الرحمن، «وثيقة جديدة في السودان.. فرصة للتوافق أم عودة الإسلاميين؟،» المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (١٠، مايو، ٢٠٢٢م)، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7283.

# السياق الجيوسياسي لعودة القوات الأمريكية إلى الصومال

عبد القادر محمد علي، باحث متخصص في شؤون القرن الإفريقي، تورنتو.

في تراجع لافت عن «سياسة الانسحاب من الحروب الأبدية»،[١] التي أطلقها دونالد ترامب، فقد أعلن خلفه جو بايدن في حملته الانتخابية تمسكه بها؛ وقرر إرسال[٢] مئات العسكريين الأمريكيين إلى الصومال.

هذا القرار يعكس الأهمية الجيوستراتيجية والأمنية للصومال، كنقطة مشرفة على كل من المحيط الهندي، وخليج عدن، والبحر الأحمر. وكبوابة مفتاحية إلى شرق القارة الإفريقية وعمقها، كما يعكس من جهة أخرى التهديد المتزايد لحركة الشباب، على المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة.

بجانب هذا، تظهر في خلفية المشهد عوامل مختلفة، فرضت على واشنطن إعادة التفكير في انخراطها في المناطق الإستراتيجية الملتهبة؛ كالمخاطر المترتبة على انسحاب القوات الإفريقية من الصومال بنهاية ٢٠٢٤ [٣]، وتراجع قدرة الولايات المتحدة على مكافحة الإرهاب، مع انسحابها من الصومال وأفغانستان.

تهدف الورقة إلى موضعة هذا القرار في إطاره السياسي والجيوسياسي، وتوضيح الإجابة على أسئلة ملحة، مثل: لماذا تشكل حركة الشباب المجاهدين مصدر قلق مستمر لواشنطن؟ وما المتوقع - عملياتيا - من القوات الأمريكية في الصومال؟

## ١- أمريكا والصومال... عهد جديد وسياسة جديدة

كان لافتاً موعد الإعلان عن إرسال القوات الأمريكية إلى الصومال؛ إذ جاء بعد يوم واحد من انتخاب حسن شيخ محمود رئيساً للبلاد، بعد جولات اقتراع ماراثونية، خسر فيها غريمه عبد الله فرماجو[٤].

وإزاء القضايا المعقدة على طاولة الرئيس الجديد، يبدو شيخ محمود في أمس الحاجة إلى الدعم الأمريكي في الملف الأمني، وخاصة مع تصاعد نشاط حركة الشباب الإرهابية في الأشهر الأخيرة، ولا سيما في الفترة التي تلت قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، بسحب قوات بلاده من الصومال في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٢٠م[٥].

رسالة الدعم الأمريكية هذه، تعلن افتتاح مرحلة جديدة من العلاقات بين واشنطن ومقديشو، والتي شهدت توترات مستمرة في عهد فرماجو، على خلفية انخراطه في المحور الثلاثي (إريتريا، الصومال،

إثيوبيا)، الذي لا تعتبره الإدارة الأمريكية مصدر عدم استقرار فقط، بل ومعادياً لمصالحها في المنطقة أيضاً.[٦]

ساهمت واشنطن في «إخراج» فرماجو من القصر الرئاسي في مقديشو، حيث كانت أهم الرافضين[٧] لقرار البرلمان الصومالي المثير للجدل، بتمديد ولايته الرئاسية عامَين آخرين، بعد انتهائها في فبراير/شباط عام ٢٠٢١ [٨].

وفي هذا السياق، يلاحظ أن صندوق النقد الدولي، الذي لواشنطن نفوذ كبير في اتخاذ قراراته، قد مدَّد - بعد الانتخابات - المهلة المخصصة لحصول البلاد على مخصصات برامج الصندوق، إلى ١٧ أغسطس/آب القادم[٩]، بعد أن كان قد هدد بإيقافها تلقائياً في ١٥ مايو/أيار ، حال عدم عقد الانتخابات، وتشكيل حكومة جديدة.

وبعد إعلان فوز شيخ محمود بساعات، اعتبر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، أنّ «قادة البلاد» الآن، لديهم القدرة على التركيز على الإصلاحات الضرورية، لتحقيق «هدفنا المشترك»[١٠] في صومال سالم ومزدهر.

وللمفارقة، فإن الخطوة الأمريكية بالموافقة على إعادة نشر قوات أمريكية في الصومال، تعيد إلى الأذهان تجربتها مع شيخ محمود إبان رئاسته الأولى (٢٠١٢-٢٠١٧)؛ حيث أرسلت في عام ٢٠١٣م، فريقاً صغيراً من المستشارين العسكريين إلى مقديشو، للمرة الأولى منذ عشرين عاماً. وقد شهدت تلك المرحلة بعض أنجح العمليات الأمريكية في الصومال، كاغتيال أحمد عبدي (غودان) عام ٢٠١٤م، زعيم حركة الشباب، الذي أعلن ولاءها للقاعدة، حيث تم استهدافه بغارة من طائرة أمريكية مسيرة.[١١]

## ٢- السياق الجيوسياسي للقرار

في الحقيقة لا يمكن فصل القرار الأمريكي عن الأوضاع المضطربة التي يمر بها القرن الإفريقي، تحت وطأة العديد من الأزمات، وحالة التنافس الدولي الشرسة الجارية على أراضيه، ولذلك يمكن وضع القرار الأمريكي في سياق إستراتيجية متعددة الأهداف، من أبرزها:

### أ- حماية الحلفاء من الاستهداف

تأتي حماية حلفاء الولايات المتحدة من محاولة استهدافهم من قبل حركة الشباب، ضمن الأجندة الأمنية لواشنطن في المنطقة؛ إذ استهدفت الحركة بتفجيراتها الانتحارية الدامية كينيا[١٢]، وأوغندا[١٣]، وضمت قائمة أهدافها مواقع عسكرية ومدنية، وأدت إلى مقتل العشرات، كما هددت باستهداف جيبوتي[١٤] المجاورة، التي تستقر على أراضيها قواعد عسكرية لدول مختلفة، منها الولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما.

وفي إطار حماية حلفائها في المنطقة؛ فواشنطن بحاجة إلى تقويض جهود الشباب في الصومال، لضمان حماية أكبر لكينيا[١٥]، التي يتهددها التنظيم بشكل مستمر، مستفيداً من معسكرات اللاجئين الصوماليين في شرق البلاد.

ونيروبي أصبحت الآن أهم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، بعد التوتر الحاد في العلاقات الأمريكية الإثيوبية، على خلفية الحرب في تيغراي، وتداعياتها.

### ب- الحيلولة دون تمدد التنظيم في كل من إثيوبيا والسودان

الحرب في إثيوبيا المندلعة منذ نوفمبر عام ٢٠٢٠ م، تثير القلق في مقديشو ، وواشنطن معا، على أكثر من صعيد؛ حيث يُخشى أن تؤثر تداعيات الحرب الإثيوبية، على المساهمة الحيوية لأديس أبابا، في قوات مكافحة الإرهاب، العاملة على الأراضي الصومالية[١٦]؛ سواء ضمن القوات الإفريقية، أو بشكل منفرد.

وبالإضافة إلى ذلك، تزداد المخاوف من محاولة حركة الشباب - أو غيرها - استغلال الفوضى الناجمة عن الحرب في إثيوبيا، للتغلغل داخل البلاد، وفتح جبهة جديدة لنشاطاتها الإرهابية؛ حيث إن هذه البيئات الهشة، تمثل أجواء مثالية لنشاطات التنظيمات الإرهابية، كما حدث في سوريا والعراق سابقاً.

وفي سياق ذي صلة، فقد أحبطت قوات الأمن الإثيوبية في أواخر شهر مايو عام ٢٠٢٢م، مخططا إرهابيا، يستهدف العاصمة أديس أبابا[١٧]، وهو ما من شأنه، إطلاق كل أجراس الإنذار.

كما أن المخاض العسير الذي يمر به السودان، يثير المخاوف من استغلاله من قبل حركة الشباب أو غيرها، للنفاذ إلى السودان، بما يصنع سلسلة متصلة من الفوضى الأمنية، تمتد من غرب القارة إلى شرقها؛ حيث إن تعثر عملية الانتقال الديمقراطي في السودان، وحالة السيولة الأمنية، تزيد مناسيب القلق من تفجر الأوضاع داخل البلاد.

### ج- مواجهة الزحف الصيني الروسي

من جهة أخرى، فالولايات المتحدة بحاجة إلى إعادة تقوية حضورها في الصومال، في مواجهة زحف بكين وموسكو على المنطقة، الذي تراه واشنطن كأكبر مهدد لنفوذها إفريقيًا.

ومؤخرا، أقر الرئيس الصيني شي جين بينغ مرسوما بتوسيع القدرات العسكرية لبلاده، ومنح جيش التحرير الشعبي الصيني «القدرة على حماية مصالح الصين في الخارج»، من خلال التدخل في أنشطة عسكرية وغير عسكرية.[١٨] وتزداد أهمية هذا القرار ذي الصبغة العسكرية، بالنظر أولًا إلى موافقة إريتريا على الدخول في مبادرة الحزام والطريق الصينية[١٩]، وثانياً باعتبار أن إثيوبيا تعد أحد أهم الأسواق التي

استثمرت فيها الصين بكثافة؛ اقتصاديا وسياسيا، حتى تكاد تنتزع أديس أبابا، التي تعد تاريخياً حليف الولايات المتحدة الرئيس في شرق إفريقيا، من حضن واشنطن[٢٠]، وكذلك الحال في جيبوتي، الغارقة في الديون الصينية.[٢١]

وتقوم روسيا بدورها بتعزيز علاقاتها مع إريتريا، التي كانت الدولة الإفريقية الوحيدة، التي رفضت إدانة غزوها لأوكرانيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة[٢٢]، كما تتوارد الأنباء عن احتمالية بناء قاعدة عسكرية روسية على الأراضي الإريترية، حيث رحب سفير إريتريا في موسكو العام الماضي، ببناء مركز لوجستي في بلاده، حيث بدا واضحاً تموقع إريتريا ضمن التحالف الروسي الصيني، في مواجهة الغرب.

وفي السياق نفسه، وقعت موسكو اتفاقيات عسكرية مع أديس أبابا الصيف الماضي[٢٣]، فيما تبدو علاقاتها مع الخرطوم في أفضل حالاتها، منذ سقوط نظام الإنقاذ عام ٢٠١٩ [٢٤].

## ٣- خطورة حركة الشباب

تعد حركة الشباب الصومالية المستهدف الرئيسي بقرار الرئيس بايدن الأخير، وقد تحولت مع السنين إلى مصدر خطر لا على الصومال وحده، بل إلى معضلة أمنية دولية؛ حيث ذكر ستيفن تاونسند قائد القوات الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، مطلع هذا العام، أن التهديد الذي تشكله الحركة، قد زاد خلال العام الماضي، واصفا إياها، بـ «أقوى فروع القاعدة في العالم، وأغناها».[٢٥]

وفي هذا السياق، يمكن الحديث عن ثلاثة مستويات من المخاطر تمثلها الحركة.

### أ- المستوى الداخلي

تقيم الحركة سلطتها الخاصة[٢٦] في المناطق الشاسعة التي تسيطر عليها جنوب البلاد ووسطها؛ حيث تمارس وظائف الدولة؛ فيفصل جهازها القضائي بين المتخاصمين.

كما تعمل أجهزتها الاقتصادية على جباية الضرائب من المواطنين، بجانب أعمال تجارية أخرى[٢٧]، بما يوفر لها مبالغ، تقدر بـ ١٣٠ مليون دولار سنوياً[٢٨]، حسب تقرير لمؤسسة صوفان، المختصة في تحليل التحديات الأمنية العالمية. هذه السيولة المالية، بجانب عجز الحكومة المركزية عن القيام بواجباتها، تتيح للحركة الفرصة لتسليح نفسها، وتجنيد الشباب؛ حيث يقدر عدد مقاتليها بـ ٧ آلاف مقاتل، وفقا للتقرير نفسه.

ويزداد التخوف الأمريكي من بعض التوجهات المحلية، إلى فتح أبواب الحوار مع الحركة، والرغبة في الوصول إلى تسوية سياسية معها.[٢٩] كما يندرج في هذا السياق قلق رئيس جيبوتي إسماعيل عمر غيله، من تمكن الشباب من شراء النواب في الانتخابات التشريعية الصومالية، وقيام «برلمان تسيطر عليه الحركة بشكل غير مباشر».[٣٠]

في حين تذهب بعض التحليلات إلى الهواجس من احتمالية تكرار سيناريو طالبان في الصومال، بالنظر إلى تشابه الظروف في التجربتين، والأثر «الملهم» لانتصار طالبان على الشباب، والحركات الجهادية[٣١]، وهو ما يستدعي من الحكومة الأمريكية، استخلاص الدروس من تجربة الانسحاب المتعجل من كابول.

### ب- المستوى الإقليمي

رغم تصنيفها حركة إرهابية من قبل واشنطن عام ٢٠٠٨م، وانخراطها في حرب مفتوحة مع القوات الصومالية والإفريقية، منذ أكثر من عقد ونصف، فإن الحركة ما تزال قوية؛ حيث وصفتها قيادة القوات الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، بأنها «ما تزال قادرة على التكيف، ومرنة، ولديها القدرة على مهاجمة مصالح الغرب وشركائه في الصومال، وشرق إفريقيا».[٣٢]

وكما ذُكر سابقا، فقد تمددت الحركة بنشاطاتها إلى خارج الصومال؛ حيث استهدفت أوغندا وكينيا، ودعت إلى مهاجمة جيبوتي، ونشطت خلاياها في إثيوبيا، وكذلك أرسلت مقاتليها لدعم القاعدة في جزيرة العرب[٣٣]، ما يشير إلى أن توجهاتها قد تتجاوز البرَّ الإفريقي، إلى نظيره الآسيوي، إن توفرت الظروف الملائمة.

### ج- المستوى الدولي

مطلع هذا العام، ذكر ستيفن تاونسند، قائد القوات الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، أن الشباب تشكل تهديدا على الولايات المتحدة ومواطنيها، وذكر أنهم يحملون التهديد الذي تشكله حركة الشباب على أمريكا، على محمل الجد.[٣٤]

وقد دعت الحركة إلى استهداف المصالح الأمريكية في المنطقة مراراً، وهاجمت إحدى أهم القواعد العسكرية الأمريكية في الصومال عام ٢٠١٩[٣٥]م، كما قتلت عسكريين أمريكيين، كانوا يدربون القوات الكينية على مكافحة الإرهاب في كينيا المجاورة، عام ٢٠٢٠م.[٣٦]

بالإضافة إلى ذلك، فقد اتهمت وزارة العدل الأمريكية الحركة في ديسمبر عام ٢٠٢٠م، بالتخطيط للقيام بهجوم داخل الأراضي الأمريكية، من خلال اختطاف طائرة، على غرار هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية. وفي هذا الإطار، سلمت الفلبين ناشطاً مزعوماً في حركة الشباب إلى الولايات المتحدة لمحاكمته، كمخطط لهذا الهجوم.[٣٧]

وكذلك تعمل الحركة على تجنيد أتباع لها في أوساط المسلمين الأمريكيين في الولايات المتحدة[٣٨]، ممّا يثير مخاوف واشنطن من امتداد شبكة التنظيم إلى داخل الأراضي الأمريكية، وتنفيذ هجمات انتحارية محلية.

### ٤- الأبعاد العملياتية للقرار

قرابة ٥٠٠ عسكري[٣٩]، هو العدد المنتظَر وصوله إلى الصومال؛ حيث سيعملون على تعزيز بناء قدرات مكافحة الإرهاب، في البلد الإفريقي المنهك.

وفي هذا السياق، يبرز دور وحدة داناب[٤٠]، التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٢م، وضمت قرابة ألف مقاتل، وتحولت إلى جزء مهم من قوات النخبة في الجيش الصومالي، حيث يُتوقع أن يستأنف البنتاغون الإشراف عليها، ويقوم بزيادة أعداد مقاتليها.

تمتعت داناب بالتدريب، والدعم اللوجستي والاستخباراتي الأمريكي، ما جعلها من أشرس الوحدات في مواجهة حركة الشباب، واستطاعت انتزاع العديد من المواقع منها، لكن انسحاب القوات الأمريكية، هدد بخسارة كل هذه المكاسب، وتحويل داناب إلى أحد أدوات صراع الساسة الصوماليين، وفقاً لعيدو ليفي، الباحث المتخصص في العمليات العسكرية، ومكافحة الإرهاب.[٤١]

وبجانب هذا، فمن المتوقع توسع ضربات الطائرات من دون طيار الأمريكية[٤٢]، حيث تنطلق طائراتها من قواعدها المنتشرة في الصومال ودول الجوار، لضرب قيادات[٤٣] حركة الشباب وتجمعاتها.

واستخباراتيا، فستنشّط عودة القوات الأمريكية العمل مع الشركاء المحليين على الأرض، ما سيساهم في تطوير عمليات جمع المعلومات الاستخبارية التكتيكية.[٤٤]

## خاتمة

يظهر أن الخطوة الأمريكية مؤشر هام، على أجندة واشنطن الجديدة في المنطقة، لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة؛ سواء على المستوى المحلي في الصومال، أو تبعاتها الإقليمية والدولية. وكذلك لترسيخ نفوذها الجيوسياسي أمام خصومها الدوليين، في منطقة تشهد التحول إلى نقطة ساخنة في الحرب الباردة الجديدة، التي بدأنا نشهد أولى ملامحها، على خلفية الحرب في أوكرانيا. لكن مدى نجاعة هذه الإستراتيجية، مرتبط بالحاجة إلى استقرار الأوضاع السياسية في الصومال، والقدرة على التنسيق الفعال مع القوات الصومالية والإفريقية.

## الهوامش والإحالات

(1) Kimberly Dozier and W.J. Hennigan, "Donald Trump Promised to End the 'Forever Wars.' Instead, He's Leaving Thousands of Troops and Allies Behind," *Time*, November 17, 2020, https://Time.Com/5912938/Trump-Afghanistan-Iraq-Troop-Reduction/.

(2) "Somalia: President Biden Reverses Trump's Withdrawal of US Troops," *BBC*, May 16, 2020, https://www.bbc.com/news/world-africa-61467478.

(3) Meressa Dessu, "Is the AU Mission in Somalia Changing in Name Only?," *ISS*, March 29, 2022, https://issafrica.org/iss-today/is-the-au-mission-in-somalia-changing-in-name-only.

(٤) «إعادة انتخاب حسن شيخ محمود رئيسا للصومال،» فرانس ٢٤، (١٤، يونيو، ٢٠٢٢م)، https://www.france24.com/ar/أفريقيا/-20220516الصومال-انتخاب-حسن-شيخ-محمود-رئيسا-للبلاد-للمرة-الثانية/.

(5) Jack Detsch, "Somalia's al Qaeda Branch Has Gotten 'Bigger, Stronger, and Bolder' Since U.S. Exit," *Foreign Policy*, May 26, 2022, https://foreignpolicy.com/2022/05/26/somalia-terrorism-al-shabab-us-military/.

(٦) عبدالقادر محمد علي، «التحالف الثلاثي بين إثيوبيا وإريتريا والصومال.. الطموحات والنتائج،» المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية، (١٠، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://eipss-eg.org/التحالف-الثلاثي-بين-إثيوبيا-وإريتريا-والصومال-الطموحات-والنتائج/.

(7) Aggrey Mutambo, "Somalia Donors Reject Mohamed Farmaajo's Term Extension," *NATION*, April 15, 2021, https://nation.africa/kenya/news/africa/somalia-donors-reject-mohamed-farmaajo-s-term-extension--3363246.

(٨) معاوية فارح، «برلمان الصومال يمدد ولاية فرماجو عامين ويعد لانتخابات مباشرة،» العين الإخبارية، (١٢، يونيو، ٢٠٢٢م)، https://al-ain.com/article/1618234728.

(9) Duncan Miriri, "IMF Extends Budget Support for Somalia to August," *Reuters*, May 20, 2022, https://www.reuters.com/world/africa/imf-extends-budget-support-somalia-august-2022-05-20/.

(10) Secretary Antony Blinken, "Congratulations to the People of Somalia on the Successful Completion of their Presidential Election on May 15,..." *Twitter*, May 17, 2022, https://twitter.com/SecBlinken/status/1526358031000387584.

(11) Farouk Chothia, "Ahmed Abdi Godane: Somalia's Killed al-Shabab Leader," *BBC*, September 9, 2014, https://www.bbc.com/news/world-africa-29034409.

(12) "Al-Shabaab Attack on Kenya Base Kills Three US Personnel," *France 24*, January 5, 2020, https://www.france24.com/en/20200105-al-shabaab-claim-attack-on-kenya-base-used-by-kenyan-and-us-military.

(13) Xan Rice, "Uganda Bomb Blasts Kill at Least 74," *The Guardian*, July 12, 2010, https://www.theguardian.com/world/2010/jul/12/uganda-kampala-bombs-explosions-attacks.

(14) Haroun Maruf, "Al-Shabab Issues Threats Ahead of Elections in Djibouti," *Voice of America*, March 28, 2021, https://www.voanews.com/a/africa_al-shabab-issues-threats-ahead-elections-djibouti/6203867.html.

(15) U.S. Department of State, *The United States and Kenya: Strategic Partners*, November 16, 2021, (Washington DC: U.S. Department of State, 2021), https://www.state.gov/the-united-states-and-kenya-strategic-partners-2/.

(١٦) عبدالقادر محمد علي، «تصاعد الصراع في إثيوبيا وعواقبه على قوى الشرق الأوسط،» مركز الجزيرة للدراسات، (٢٤، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5110.

(17) "#ASDailyScoop: Fed., Addis Ababa Police Say Joint Operation Foils Planned Al-Shabaab Terror Attack on Capital," *Addis Standard*, May 26, 2022, https://addisstandard.com/asdailyscoop-fed-addis-abeba-police-say-joint-operation-foils-planned-al-shabaab-terror-attack-on-capital/.

(18) Eryk Bagshaw, "Xi Expands China's Military Powers to Defend Interests Abroad," *Sydney Morning Herald*, June 14, 2022, https://www.smh.com.au/world/asia/xi-expands-china-s-military-powers-to-defend-interests-abroad-20220614-p5atmc.html.

(19) Chris Devonshire-Ellis, "Eritrea Joins the Belt and Road Initiative," *Silk Road Briefing*, November 28, 2021, https://www.silkroadbriefing.com/news/2021/11/28/eritrea-joins-the-belt-and-road-initiative/.

(20) Lukas Fiala, "Why Ethiopia's Fate Matters to China," *ISPI*, November 26, 2021, https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/why-ethiopias-fate-matters-china-32469.

(21) Mordechai Chaziza, "China Consolidates Its Commercial Foothold in Djibouti," *The Diplomat*, January 26, 2021, https://thediplomat.com/2021/01/china-consolidates-its-commercial-foothold-in-djibouti/.

(٢٢) عبدالقادر محمد علي، «خلفيات رفض إرتيريا إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٣٠، مارس، ٢٠٢٢م)، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/eritreas-refusal-to-condemn-the-russian-invasion-of-ukraine.aspx.

(23) "Russia, Ethiopia Ink Military Cooperation Agreement," *Anadolu*, July 12, 2021, https://www.aa.com.tr/en/africa/russia-ethiopia-ink-military-cooperation-agreement/2302337.

(24) "Sudan's Hemedti Seeks Deeper Russia Ties on Moscow Visit," *Reuters*, February 23, 2022, https://www.reuters.com/article/sudan-russia-idAFL1N2UY0K8.

(٢٥) «قائد القوات الأمريكية في إفريقيا يكشف عن أسباب تصاعد تهديدات حركة الشباب في الصومال،» الصومال اليوم، (٢٣، يناير، ٢٠٢٢م)، https://alsomalalyaum.com/27155/.

(26) Abdi Latif Dahir, "Somalia Elects New President, but Terrorists Hold True Power," *The New York Times*, May 12, 2022, https://www.nytimes.com/2022/05/15/world/africa/somalia-election-president.html.

(٢٧) محمود عبدي، «الصومال: حركة الشباب... الخلفيات والتأثير،» الصومال اليوم، (٢٢، مايو، ٢٠٢٢م)، https://somaliatoday.net/الصومال-حركة-الشباب-الخلفيات-والتأث/.

(28) "IntelBrief: Somalia Continues to Deteriorate as Al-Shabaab Gains Ground," *The Soufan Center*, March 18, 2022, https://thesoufancenter.org/intelbrief-2022-march-18/.

(٢٩) للنظر في موقف الحركة من التفاوض، انظر: معروف، هارون، «بعد طالبان ، هل ستتفاوض حركة الشباب الصومالية؟،» مقديشو بريس، (٣، مارس، ٢٠٢٠م)، https://mogadishupress.com/news-analysis/775.html.

(٣٠) رغم المبالغة في هذه التصريحات، فإنها تؤشر إلى مخاوف لا يمكن تجاهلها، من رغبة محتملة للحركة، في التأثير على الحياة السياسية بشكل غير مباشر.
"Djibouti President Expresses Fears Al-Shabaab Might Control Somali Parliament Upcoming Polls," *Garowe Online*, November 28, 2020, https://www.garoweonline.com/en/world/africa/djibouti-president-expresses-fears-al-shabaab-might-control-somali-parliament-in-upcoming-polls.

(٣١) محمد عثمان، «طالبان والقاعدة في إفريقيا،» المركز الديمقراطي العربي، (١٨، سبتمبر، ٢٠٢١م)، https://democraticac.de/?p=77335#_edn2.

(32) Department of Defense Office of Inspector General, *Lead Inspector General for East Africa and North and West Africa Counterterrorism Operations I Quarterly Report to the United States Congress | July 1, 2020 - September 30, 2020*, (Alexandria: Department of Defense Office of Inspector General, 2020), https://www.dodig.mil/Reports/Lead-Inspector-General-Reports/Article/2427451/lead-inspector-general-for-east-africa-and-north-and-west-africa-counterterrori/.

(٣٣) «الرجل الثاني في «القاعدة في جزيرة العرب» يدعو إلى ضرب المصالح الأمريكية «في أي مكان»،» فرانس ٢٤، (٨، فبراير، ٢٠٢١م)، https://www.france24.com/ar/20100208-yemen-alleged-online-audio-message-aqap-deputy-calls-for-djihad-us-interests.

(٣٤) «قائد القوات الأمريكية في إفريقيا يكشف عن أسباب تصاعد تهديدات حركة الشباب في الصومال».

(35) "Al-Shabaab Kills Three Americans in Attack on US Military Base in Kenya," *The Guardian*, January 5, 2020, https://www.theguardian.com/world/2020/jan/05/al-shabaab-attack-us-military-base-kenya.

(36) "Al-Shabaab Kills Three Americans in Attack on US Military Base in Kenya".

(37) The United State Department of Justice, *Kenyan National Indicted for Conspiring to Hijack Aircraft on Behalf of the Al Qaeda-Affiliated Terrorist Organization Al Shabaab*, (Washington, DC: The United State Department of Justice, 2022), https://www.justice.gov/opa/pr/kenyan-national-indicted-conspiring-hijack-aircraft-behalf-al-qaeda-affiliated-terrorist.

(38) Andrea Elliott, "The Jihadist Next Door," *The New York Times*, January 27, 2010, https://www.nytimes.com/2010/01/31/magazine/31Jihadist-t.html.

(39) Robbie Gramer and Jack Detsch, "Biden OKs Plan to Send U.S. Troops Back to Somalia," *Foreign Policy*, May 16, 2022, https://foreignpolicy.com/2022/05/16/us-troops-somalia-return/.

(40) Ido Levy, "Redeploying US Troops to Somalia Is the Right Move," *The Washington Institute for Near East Policy*, May 25, 2022, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/redeploying-us-troops-somalia-right-move.

(41) Levy, "Redeploying US Troops to Somalia Is the Right Move".

(42) "The War in Somalia, U.S. Air Strikes, Drone Strikes, and Ground Raids in Somalia," *New America*, July 7, 2022, https://www.newamerica.org/international-security/reports/americas-counterterrorism-wars/the-war-in-somalia/.

(43) Gramer and Detsch, "Biden OKs Plan to Send U.S. Troops Back to Somalia".

(44) Thomas Warrick and Christopher Costa, "Why Biden's limited Somalia Deployment is the Right Move," *Atlantic Council*, June 3, 2022, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/why-bidens-limited-somalia-deployment-is-the-right-move/.

# جنوب السودان:
# الإعلام الجديد ودوره في التفاعلات السياسية

تيكواج فيتر، باحث متخصص في الشؤون الإفريقية، جوبا.

**تسعى هذه الورقة إلى دراسة موضوع الإعلام في جنوب السودان، من حيث نشأته، وتطوره، بمختلف أنواعه؛ الإعلام المسموع، والمقروء، والمرئي. وكذلك تناول التحديات التي تواجه الإعلام في جنوب السودان، بالإضافة إلى دور الإعلام الجديد (الرقمي) في التفاعلات السياسية. ويمكن أن يتم تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام: نشأة الإعلام في جنوب السودان، والصعوبات والعراقيل التي تواجهه، ثم الإعلام الرقمي ودوره في التفاعلات السياسية.**

## أولًا: نشأة الإعلام (المسموع، والمقروء، والمرئي) في جنوب السودان

في هذا السياق، سيتم تناول نشأة الإعلام بكافة أشكاله التقليدية، ودون إغفال وجود العديد من وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة، وستكتفي هذه الورقة بتقديم بعض الأمثلة الموجزة، عن منصات الإعلام المسموعة والمقروءة الرئيسة في جنوب السودان، كما يلي:

### ١- الإعلام المسموع

إن الإعلام المسموع من أهم المصادر الإعلامية، وأكثرها استخدامًا في جنوب السودان، قبل الاستقلال وبعده، حسب تقرير مراسلون بلا حدود لعام ٢٠٢٢م[١]؛ فقد اتجهت الحركة الشعبية لتحرير السودان، بعد توقيع اتفاق السلام الشامل مع الحكومة السودانية في عام ٢٠٠٥م، إلى إنشاء محطات إذاعية في إقليم جنوب السودان، بمساعدة من المجتمع الدولي.[٢]

ومع عام ٢٠٢١م؛ أي بعد انفصال جنوب السودان عن السودان، كان هناك أكثر من ثلاثين محطة إذاعية في جنوب السودان، وقد تم توفير هذه الخدمات بدعم من المجتمع الدولي، عبر الكنائس والمنظمات التي كانت تنشط في جنوب السودان. وقد ظلت هذه المنظمات تلعب أدوارا رئيسة في تقديم الخدمات، في ظل غياب دور الحكومات السابقة قبل الاستقلال، وحكومة الحكم الذاتي، وحكومة جنوب السودان.[٣] وتتمثل بعض هذه القنوات الإذاعية فيما يأتي:

**أ- راديو مرايا (Radio Mireya)**

لقد تم إنشاء راديو مرايا بواسطة البعثة الأممية في السودان، في عام ٢٠٠٤م، وتبث إذاعته في ٢٦ محطة على موجة « إف إم» (FM)، وتغطي معظم أنحاء ولايات جنوب السودان، وكان من ضمن مخططات راديو مرايا في عام ٢٠١٢م، أن يتم إنشاء محطات إضافية، مع تقوية بثها.[٤]

**ب- شبكة الإذاعة الكاثوليكية (Catholic Radio Network)**

تم إنشاء شبكة الإذاعة الكاثوليكية في عام ٢٠٠٦م، من قبل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، لتضم تسع محطات إذاعية. وتدير هذه الشبكة ثماني محطات إذاعية، ولها محطة رئيسة في جوبا، وملكال، وواو، وروميبك، وتونج، وياي، ويامبيو. وكان يطلق عليها الشبكة الكاثوليكية السودانية.[٥]

**ت- أي راديو (EyeRadio)**

وهي من أبرز الإذاعات، وأكثرها شهرة في جنوب السودان؛ حيث تم تدشين عملها في ٣٠ يوليو عام ٢٠١٣م، وكانت ضمن مشروع خاص بمركز تطوير التعليم (EDC)، إحدى المنظمات غير الحكومية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وتستخدم اللغة الإنجليزية والعربية، بالإضافة إلى لغة محلية. والمؤسسة التي تقوم بإدارتها تسمى أي ميديا (Eye Media).[٦]

وعليه يمكن القول: إن الإعلام المسموع، مازال أهم وسائل الإعلام في جنوب السودان.

**٢- الإعلام المقروء (الصحف)**

**أ- صحيفة سيتزن (Citizen newspaper)**

تم تأسيس صحيفة سيتزن، أي: "المواطن" في الخرطوم، من قبل الصحافي السابق نيال بول، ومن ثم نقل نشاطات الصحيفة بشكل يومي في عام ٢٠١٠م، إلى جوبا.[٧]

كما يشهد لهذه الصحيفة، التي تعد من ضمن أوائل الصحف التي ظهرت قبل الاستقلال، بأنها كانت تدافع بقوة عبر إصداراتها اليومية عن استقلال الإقليم، أي أنها لعبت دورا أساسيا في تعبئة القراء، لجعل الانفصال خيارا لهم في استفتاء تقرير المصير، الذي قرره اتفاق السلام الشامل، بانتهاء المرحلة الانتقالية، بعد ست سنوات على توقيع الاتفاق.[٨] وواجهت الصحيفة العديد من التحديات، ومنها الاعتقالات المستمرة لمؤسس الصحيفة. كما واجهت تحديا متعلقا بالطباعة؛ فقد كان يتم طباعة معظم الإصدارات في الخرطوم، إلى جانب الاعتقالات التي كانت نتيجة لمحتويات إصدارات الصحيفة؛ وهو ما أدخلها في مشكلات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.[٩]

### ب- صحيفة المصير

صحيفة المصير التي تأسست خلال فبراير عام ٢٠١١م، أي بعد الاستقلال، هي أول صحيفة تصدر باللغة العربية في جنوب السودان، ولكنها توقفت عن العمل في يونيو من عام ٢٠١٤م، لأسباب سياسية، ارتبطت بالتطورات السياسية في جنوب السودان، عقب ١٥ ديسمبر عام ٢٠١٣م.[١٠]

### ت- جوبا مونيتور (Juba Monitor)

بتأسيس صحفية جوبا مونيتور، بعد استقلال الإقليم في ديسمبر عام ٢٠١١م، أضحت ثاني صحيفة في جنوب السودان، تصدر بشكل يومي، ويعد الراحل ألفرد لادو، هو مؤسس الصحيفة. كما أنه من الجدير بالذكر، أنها الوجه الثاني لصحيفة خرطوم مونيتور(Khartoum Monitor)، التي كانت تصدر في الخرطوم، ومعظم الذين عملوا بها انتقلوا إلى جوبا مونيتور، بعد نقل أعمالها من الخرطوم إلى جوبا، بسبب قيام السلطات السودانية بوقف الصحيفة في يوليو عام ٢٠١١م، أي فور الاستقلال .[١١]

### ث- صحيفة الموقف

تعد صحيفة الموقف، إحدى أقدم الصحف النشطة في جنوب السودان، وتصدر هذه الصحيفة باللغة العربية، وتم تأسيسها في يونيو عام ٢٠١٤م، وتضم ١٠ صحفيين، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة، ورئيس تحرير الصحيفة. وقد أنشأت الصحفية – مؤخرا – موقعا إلكترونيًا، وتعيد نشر ما يتم طباعته في النسخة الورقية.[١٢]

### ٣. الإعلام المرئي (التلفزيون)

يتوفر في جنوب السودان قناة فضائية وحيدة مملوكة للدولة، وهي هيئة إذاعة جنوب السودان، التي كانت تعرفت بـ "South Sudan Television" SSTV تلفزيون جنوب السودان، وتم تغييرها إلى SSBC "South Sudan Broadcasting" هيئة إذاعة جنوب السودان. وتمتلك محطات محلية صغيرة في أويل، وواو، وملكال، ورومبيك، بالإضافة إلى المحطة الرئيسة في العاصمة المركزية (جوبا).[١٣]

## ثانيا: الصعوبات والتحديات التي تواجه الإعلام في جنوب السودان

في هذا المطلب، نتناول الصعوبات والتحديات التي تواجه الإعلام في جنوب السودان، على النحو الآتي:

### ١. تحديات إدارية وافتقار البنية التحتية

تتمثل التحديات الإدارية في افتقاد الصحفيين، بل المؤسسات الإعلامية، للوسائل اللوجستية التي تمكنها من أداء وظائفها كما ينبغي، وهذا الأمر، يجعل الصحفيين على غير دراية بمنهاج العمل الصحفي، وكذلك عدم الالتزام باللوائح الأخلاقية والمهنية.[١٤]

كما تفتقر أقسام الإعلام بجامعة جوبا للبنية التحتية، وعدم وجود بيئة ملائمة، وقلة المكاتب، وقاعات التدريس، والاستديوهات، بالإضافة إلى الافتقار للأدوات التعليمية، مما يجعل الإدارة تلجأ إلى استخدام المبنى الخاص بالإذاعة، لإدارة التعليم، ومن ثم فإن العدد الذي يمكن أن تستوعبه قاعة التدريس، لا يتسع سوى عدد قليل من الطلاب، لا يزيد عن ١٧ طالبا. ويتجه الراغبون في التعليم، الذين لم تتح لهم الفرص في إيجاد مقاعد في جنوب السودان، إلى البحث عن فرص تعليم خارج البلاد.[١٥] كما أن عدم توفر الطاقة الكهربائية، يشكل تحديا آخر.

### ٢. تحديات قانونية

تتمثل التحديات القانونية، في عدم تفعيل القانون الخاص بالإعلام في جنوب السودان؛ فبالرغم من وجود القانون الذي ينظمه، وإنشاء السلطة المعنية به في عام ٢٠١٤م، إلا أنها غير مؤهلة للضغط من أجل تفعيل قانون الإعلام، لإيقاف ما يحدث للعاملين في القطاع الإعلامي، وما يقع عليهم من مخاطر أمنية.[١٦]

ويرى بعضهم، أنها تحولت إلى أداة تتحكم فيها الحكومة، وتقوم بما يخالف مهامها المحددة في القانون الصادر في عام ٢٠١٣م؛ فبدلًا من أن تعمل على تنظيم الصناعة الإعلامية، ورقابتها، وإدارة عملية التخطيط والترددات الإذاعية، فقد اتجهت إلى ممارسة القمع ضد الصحفيين.[١٧]

### ٣. تحديات أمنية

لقد قابل الصحفيون في جنوب السودان توجه الدولة نحو الانفصال، بتفاؤل كبير؛ نظرا لما كانوا يواجهونه في السودان من تحديات أمنية، وما يفرض عليهم من اتباع الرقابة الذاتية، خوفا من الاعتقالات،[١٨]لكن بعد الاستقلال، كان الأمر عكس هذا التفاؤل؛ فقد ارتفع سقف التحديات التي تواجه الصحفيين في جنوب السودان، ليتراوح ما بين المضايقات الأمنية، والاعتقالات، والتعذيب، والقتل. وذلك بالرغم من أن الدستور الانتقالي لعام ٢٠١١م، يمنح حرية التعبير والرأي، إلا أن السلطات المختصة لا تلتزم بهذا الأمر.[١٩]

عقب أحداث ديسمبر عام ٢٠١٣م، ازدادت حالة الصحفيين سوءا، وتراجعت حقوق الصحفيين، بحيث تعرضوا لانتهاكات تتصل بدورهم الإعلامي، من قبل أطراف النزاع، وهو ما ظهر في المؤشر العالمي لحرية الصحافة، الذي يصدر عن "مراسلون بلا حدود"، لعام ٢٠١٦م، وفيه احتل جنوب السودان المرتبة ١٤١ من بين ١٨٠ دولة.[٢٠] وهو ما تراجع في المؤشر عام ٢٠٢٢م إلى المرتبة ١٢٨،[٢١] ويرجع ذلك إلى أنه في عام ٢٠١٦م، كانت البلاد تشهد صراعا مسلحا بين الحكومة، والحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة، وحدث تحسن نسبيًا بعد توقيع اتفاق السلام، وتكوين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

في ظل انتشار ظاهرة القتل من قبل مسلحين مجهولين في العاصمة جوبا، تعرض كثير من الصحفيين للاغتيال بسبب كتاباتهم الصحفية، أو آرائهم ومواقفهم من المشكلات التي تعاني منها الدولة؛ فمنذ عام ٢٠١٤م وحسب تقرير مراسلون بلا حدود، تعرض ما لا يقل عن عشرة صحفيين للقتل، وتم اغتيال مراسل أمريكي يعمل كصحفي مستقل ( كريستوفر ألين) في شهر أغسطس عام ٢٠١٧م [٢٢]، وهي الحالة التي تم فيها محاكمة الجناة، والحكم عليهم بالمؤبد. بينما في معظم الحالات، يعتبر الإفلات من العقاب السمة السائدة. وكذلك في فبراير عام ٢٠٢٢م، اعتقلت السلطات ثمانية من الصحفيين، على إثر قيامهم بتغطية مؤتمر، عقد داخل البرلمان.[٢٣]

وقد أسهمت تلك التهديدات الأمنية في نشر الرعب بين الصحفيين؛ فمنهم من ترك العمل الصحفي، ومنهم من لم يعد يقوم بتأدية عمله كما ينبغي، كي يتجنب مخاطر التهديدات الأمنية؛ إذ إن تأثير هذه القيود والمراقبة، كان منافيا لتطور وسائل الإعلام في جنوب السودان.[٢٤]

### ٤. تحديات مالية

تتمثل التحديات المالية التي تواجه الإعلام في جنوب السودان، في عدم وجود مصادر ثابتة، تقدم دعما مستمرا، لضمان استمرارية عمل معظم وسائل الإعلام؛ حيث يعتمد معظمها على الدعم الخارجي من المنظمات الدولية؛ فبعد إنشاء أول مطبعة لصحيفة "سيتزن" (Citizen) في جوبا، احتاجت إلى دعم من مانحين غربيين، لدفع تكاليف المولد الكهربائي، بعدما نجح المؤسسون في جمع قيمة شراء المطبعة، بتكلفة تقدر بـ ٤٨٠ ألف دولار أمريكي.[٢٥]

إن افتقاد مصادر التمويل المالي، شكل جزءا من أبرز التحديات التي تواجه العمل الإعلامي في جنوب السودان، وأثرت بصورة سلبية على الصحفيين في تطوير هذه المهنة المهمة؛ حتى إن الصحفيين وصفوها بأنها أزمة تحد، لاستمرار عمل وسائل الإعلام في جنوب السودان؛ فمعظم الصحف التي بدأت عملها مع استقلال الدولة، لم تتمكن من ضمان استمرار عملها في إصدار المطبوعات، وتوقفت تمامًا عن العمل،[٢٦] في ظل ميل الغالبية العظمى إلى الإعلام المسموع، ومن ثم الحصول على عوائد مالية قليلة.

ونتيجة لهذا، فقد اتجه معظم الصحفيين المحترفين في العمل الصحفي، إلى ترك العمل في هذا المجال، والبحث عن فرص عمل أفضل، في مجالات أخرى، غير المؤسسات الإعلامية الإخبارية، بسبب انخفاض التمويل لوسائل الإعلام الإخبارية بشكل سنوي،[٢٧] ابتداءا من عام ٢٠١٣م.

كما تحول الإعلام إلى مجرد مؤسسات تجارية، لضمان مصادر للتمويل؛ فانعكس هذا الأمر في نشر أخبار مضللة، وعدم تمكين الجمهور من الحصول على معلومات صحيحة، لأن الإعلام أصبح لا يعتمد على نفسه

في تمويل أنشطته، وإنما يتم الاعتماد على الأفراد الذين يقدمون الدعم لهذه الوسائل الإعلامية، ويدفعون المال، مقابل نشر ما يطلبون نشره في تلك الوسائل الإعلامية.[٢٨]

وبالنظر إلى ما سبق ذكره، فإن الإعلام المسموع ما زال يتمتع بتفوق، كأحد أهم وسائل الإعلام في جنوب السودان، وضعف التمويل المالي، أثر في عدم قدرة المؤسسات الصحفية على نقل الصحف إلى جميع أنحاء الدولة، لأن خدمة النقل بحاجة لتكاليف أخرى، غير متوفرة لدى المؤسسات الصحفية، لذا لا يجد المواطن، حتى الذي يحسن القراءة، وسيلة أسهل، سوى الاستماع إلى المذياع؛ سواء عبر جهاز الراديو، أو الهاتف المحمول. وبجانب انعدام الطاقة الكهربائية، تصبح الأفضلية للإعلام المسموع.[٢٩]

### ٥. تحديات سياسية

ما مرت به الدولة من صراع مسلح في جنوب السودان، كان له أثر كبير في الإعلام في جنوب السودان. وعادة، ليس من السهل أن يقوم الصحفي بتغطية الأوضاع السياسية، خاصة عندما تكون عن الفساد، أو انتهاك حقوق الإنسان؛ فقد تعرض كثير من الصحفيين للاعتقالات والتعذيب والاغتيالات، بسبب قيامهم بتغطية أحداث سياسية، ونشر مواد من هذا القبيل.[٣٠]

### ٦. تحديات ثقافية

يظهر هذا التحدي في انخفاض إقبال الجماهير على الإعلام المقروء، والإقبال الكبير على الإعلام المسموع، بسبب انخفاض نسبة التعليم وسط الجماهير، وارتفاع نسبة الأمية، وكذلك استخدام الإذاعات المسموعة، اللغات المحلية المختلفة؛ حيث تلجأ بعض الإذاعات إلى تخصيص أوقات معينة لاستخدام اللغات المحلية، واستخدام «عربي جوبا" كلغة رئيسة، بجانب اللغة الإنجليزية والعربية.[٣١]

## ثالثا: الإعلام الجديد (الرقمي) ودوره في التفاعلات السياسية

من خلال التفاعلات السياسية والاجتماعية التي يمر بها جنوب السودان، يتضح أن الإعلام الجديد «الرقمي»، يضطلع بدور كبير ومؤثر في تلك الأحداث، وبشكل خاص وسائل التواصل الاجتماعي، وتحديدا الفيسبوك "Facebook"، وهو الوسيلة التي ساعدت في الضغط على متخذ القرار في الدولة. ويمكن تناول هذا الدور في التفاعلات السياسية والاجتماعية.

### ١. الإعلام الجديد (الرقمي) في جنوب السودان

كان ظهور الإعلام الجديد (الرقمي)، في أواخر القرن العشرين، وذلك بالدمج بين وسائل الإعلام التقليدية،

مثل: الأفلام، والصور، والكلمات المنطوقة، والمطبوعة، مع الوسائل التقنية «التكنولوجية». والإعلام الجديد، شأنه شأن مختلف المفاهيم في العلوم الاجتماعية، ليس له تعريف شامل جامع، ومن ثم يمكن تعريفه بأنه: "العملية الاتصالية الناتجة عن اندماج ثلاثة عناصر، هي: الكمبيوتر، والشبكات، والوسائل المتعددة".[٣٢]

وينقسم الإعلام الجديد (الرقمي) في جنوب السودان إلى نوعين:[٣٣]

النوع الأول: يتصل بعض هذا النوع ببعض الصحف الورقية، التي تعيد نشر محتواها المطبوع ورقيا؛ يوميا، أو أسبوعيًا، في مواقع إلكترونية تابعة لها، وبعضها الآخر ليس له موقع إلكتروني تابع لها.

النوع الثاني: وسائل التواصل الاجتماعي، وأهمها الفيسبوك Facebook.

### ٢. دور الإعلام الجديد في التفاعلات السياسية

بالنسبة للدور الذي يسهم فيه الإعلام الجديد في التفاعلات السياسية، فقد استخدمت الحكومة شبكة واسعة من المخبرين والعملاء عبر الحدود، ممن يملكون تقنيات لاختراق خصوصيات الأفراد اليومية، وخاصة في وسائل التواصل الاجتماعي.[٣٤]

وخلال الصراع السياسي المسلح الذي اندلع في ديسمبر ٢٠١٣م، كان للإعلام الجديد دور في تغطية هذا الصراع؛ بعضه إيجابي، وبعضه الآخر سلبي؛ فقد كان له مساهمة في تأجيج الصراع، وأحيانا لعب دورا في تعزيز بناء السلام؛ فبالرغم من أن الإعلام، كانت تتم الاستفادة منه في تغطية الأحداث، وتقديم تقارير عن الأزمة الإنسانية، والانتهاكات، وعمليات السلام، إلا أن الإعلام في هذا الصراع المسلح، استخدم لتحقيق أجندات أطراف الصراع، في مواجهة كل طرف للطرف الآخر.[٣٥]

لقد أسهم الصحفيون، وأفراد وجماعات، في الداخل والخارج، عبر وسائل التواصل، في نقل كل ما يتصل بالصراع المسلح منذ أحداث ١٥ ديسمبر عام ٢٠١٣م، وكان لهذا الدور تداعياته في سرعة انتشار نطاق الصراع، من جوبا إلى الولايات الأخرى؛ ولاية الوحدة، وجونقلي، وأعالي النيل، وواراب، ووسط الاستوائية، وشرق الاستوائية. ومن جانب آخر، فقد تمكن الإعلام من تحفيز التدخلات الخارجية لاحتواء الصراع وتسويته، نظرا لسرعة توسع نطاقه، وما ترتب عليه من تداعيات إنسانية، من قتل المواطنين وتشريدهم.[٣٦]

كذلك لعب الإعلام الجديد في عام ٢٠١٦م دورا، في دفع رئيس الجمهورية للخروج العلني في شوارع جوبا، لتأكيد عدم صحة خبر وفاته، الذي تم تداوله في الفيسبوك؛ فهذه الواقعة كشفت مدى قوة وسائل التواصل الاجتماعي، كأحد أدوات الضغط في يد مستخدميها، وتأثيرها على صانع القرار.[٣٧]

بالإضافة لهذا، فقد رصدت وسائل الإعلام الانتهاكات الإنسانية في الصراع المسلح، خلال الفترة من عام ٢٠١٣م، حتى توقيع اتفاق السلام المنشط في سبتمبر عام ٢٠١٨م، وتمكنت من لفت الانتباه في الداخل

والخارج إلى معاناة الذين شردهم الصراع المسلح، وحجم المجاعة والأمراض وسوء التغذية. بالإضافة إلى من تعرضوا للإصابات، ومنهم من فقدوا أرواحهم؛ حيث قدر عدد المصابين ما بين (٨٠ - ٩٠) ألف شخص، والقتلى بنحو ٥٠٠٠ قتيل، والمشردين بنحو ٢ مليوني شخص، مع اندلاع الصراع في ديسمبر عام ٢٠١٣م.[٣٨]

ومن ثم، فإن الإعلام الجديد كان له دور مهم أيضًا في دفع المجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم، للحد من حجم تداعيات الصراع المسلح؛ فقد قدمت الأمم المتحدة منحة تقدر بـ (١.٩) بليون دولار أمريكي كمساعدات إنسانية، والولايات المتحدة الأمريكية منحت ٢٦٠ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠١٥م فحسب. [٣٩]

كذلك ما حدث في ٣٠ أغسطس عام ٢٠٢١م، على إثر دعوة نشطاء في موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك»، أطلقوا على أنفسهم اسم: "الائتلاف الشعبي للعمل المدني»، للخروج والتظاهر، من أجل تنحي رئيس الجمهورية سلفاكير ميارديت، ونائبه ريك مشار، بسبب تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالبلاد، فقامت الحكومة بقطع الإنترنت، ونشر القوات في شوارع مدينة جوبا.[٤٠]

كما صرح أحد أعضاء البرلمان القومي الانتقالي في مايو عام ٢٠٢٢م، بأنهم كأعضاء بالبرلمان، لجأوا لوسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم، بسبب تقييد الحريات، وعدم وجود مساحة للتعبير عن الآراء في جنوب السودان. ومن ثم فإن بعض هذه الأمثلة تشير إلى أن الإعلام الجديد، أصبح يلعب دورا مهما ومؤثرا في التفاعلات السياسية في جنوب السودان.[٤١]

## خاتمة: سبل تعزيز دور الإعلام الجديد في جنوب السودان

في ختام ما سبق، فإنه يمكن القول: إن وسائل الإعلام بأشكالها التقليدية كافة، بدأت تنشط وتعمل في جنوب السودان قبل الاستقلال في ٩ يوليو ٢٠١١م، وما يزال التركيز كبيرا على الإعلام المسموع، في نشر الأخبار والمعرفة، وتشكيل الوعي وسط المواطنين. ويرجع هذا إلى العديد من الأسباب، التي جاءت في شكل تحديات، تواجه الإعلام وتطوره في جنوب السودان.

كذلك يتجلى دور الإعلام الجديد في التفاعلات السياسية بعد الاستقلال، منذ الصراع المسلح الذي اندلع في أواخر عام ٢٠١٣م؛ فخلال فترة الاستفتاء، لم يكن له دور يذكر، وحينها كان التركيز على الإعلام التقليدي، لا سيما المسموع، باعتباره الأكثر انتشارا في معظم أنحاء إقليم جنوب السودان، للأسباب المذكورة آنفا. ومن أجل تعزيز دور الإعلام الجديد في جنوب السودان، أي؛ الاستخدام الإيجابي للمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، والاستفادة منها في خدمة المجتمع والدولة، نسبةً لدورها، وخاصة في التفاعلات السياسية بالبلاد، فيمكن أن يتحقق ذلك من خلال تطوير المؤسسات الإعلامية، من حيث البنية التحتية،

وتدريب الكوادر وتأهيلها، وتوجه الفئات المثقفة نحو استغلال الإعلام الجديد بالطرق الجيدة، مثل: نشر ثقافة السلام، ومكافحة الكراهية والتمييز على أسس دون الوطنية (الإثنية، والسياسية، وغيرها)، وتحري الدقة والمصداقية قبل تداول المعلومات ونشرها، والتعامل مع مصادر موثوق بها، وغير ذلك. ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون معالجة التحديات التي تواجه الإعلام. ويعتمد هذا الأمر على طبيعة النظام السياسي؛ ما بين نظام دكتاتوري، يقمع الحق في حرية الرأي والتعبير، ونظام آخر ديمقراطي، يتيح هذا الحق.

## الهوامش والإحالات

(١) جنوب السودان، مراسلون بلا حدود، ٢٠٢٢م، الاسترجاع في: ٢، يوليو، ٢٠٢٢م، https://rsf.org/ar/جمهورية-جنوب-السودان-البلاد.

(2) Infoasaid, *South Sudan: Media and Telecoms Landscape Guide*, (Sudan: Infoasaid, 2012), 9.

(3) Infoasaid, *South Sudan: Media and Telecoms Landscape Guide*, 9.

(4) Infoasaid, *South Sudan: Media and Telecoms Landscape Guide*, 17.

(5) Infoasaid, *South Sudan: Media and Telecoms Landscape Guide*, 17.

(٦) ملوال دينق، الصحافة الرقمية بجنوب السودان: أثر السياسة الإعلامية وتحديات التطور، ورقة بحثية، (الدوحة: معهد الجزيرة للاعلام، ٢٠٢١م)، ص ٢٠، https://institute.aljazeera.net/sites/default/files/2021/الصّحافة%20الرّقميّة%20بجنوب%20السّودان%20.pdf.

(7) Infoasaid, *South Sudan: Media and Telecoms Landscape Guide*, 53.

(8) Infoasaid, *South Sudan: Media and Telecoms Landscape Guide*, 53.

(9) Infoasaid, *South Sudan: Media and Telecoms Landscape Guide*, 53.

(١٠) ملوال دينق، «راي: الصحافة وصراع البقاء: قراءة في معوقات صناعة الصحافة في جنوب السودان،» راديو تمازج، (٣، مايو، ٢٠١٩م)، https:// radiotamazuj.org/ar/all-news/article/راي-الصحافة-وصراع-البقاء-قراءة-في-معوقات-صناعة-الصحافة-في-جنوب-السودان.

(11) Infoasaid, *South Sudan: Media and Telecoms Landscape Guide*, 53-54.

(١٢) دينق، الصحافة الرقمية بجنوب السودان: أثر السياسة الإعلامية وتحديات التطور، ٢٠.

(13) Infoasaid, *South Sudan: Media and Telecoms Landscape Guide*, 51.

(14) IREX, *South Sudan, Media Sustainability Index 2012*, (Washington, DC: IREX, 2021), 390.

(١٥) ملوال دينق، «تعليم الصحافة في جنوب السودان.. ولادة عسيرة،» معهد الجزيرة للإعلام، (١٤، سبتمبر، ٢٠٢١م)، https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1589.

(16) Waakhe Wundu, "South Sudan's Independent Media Under Pressure," *DW*, September 7, 2019, https://www.dw.com/en/south-sudans-independent-media-under-pressure/a-49521449.

(١٧) دينق، «رأي: الصحافة وصراع البقاء: قراءة في معوقات صناعة الصحافة في جنوب السودان».

(١٨) «وسائل الإعلام في جنوب السودان تأمل في الحرية مع الانفصال،» رويترز، (٦، فبراير، ٢٠١١م)، https://www.reuters.com/article/oegtp-sudan-s-media-mm2-idARACAE71508920110206.

(19) Clé Sriner and Héléne Sackstein, *The Situation of Media Freedom in South Sudan*, (Paris: Reporters Sans Frontiers, 2016), 1, https://www.refworld.org/pdfid/57fdfa1b4.pdf.

(20) Sriner and Sackstein, *The Situation of Media Freedom in South Sudan*.

(21) Reporters Without Borders, *Africa: the Different Facets of Africa*, (Paris: Reporters without borders, 2022), https://rsf.org/en/region/africa.

(٢٢) «الخارجية الأمريكية تؤكد مقتل صحفي أمريكي في جنوب السودان،» DW، (٢٧، أغسطس، ٢٠١٧م)، https://www.dw.com/ar/الخارجية-الأمريكية-تؤكد-مقتل-صحفي-أمريكي-في-جنوب-السودان/a-40260607.

(٢٣) جنوب السودان، مراسلون بلا حدود.

(٢٤) «حزمة تحديات أمنية تواجه وسائل الإعلام بجنوب السودان،»، راديو تمازج، (١، فبراير، ٢٠١٧م)، https://radiotamazuj.org/ar/all-news/article/حزمة-تحديات-أمنية-تواجه-وسائل-الإعلام-بجنوب-السودان.

(٢٥) وسائل الإعلام في جنوب السودان تأمل في الحرية مع الانفصال،» رويترز.

(٢٦) «منظمة سيبو: التحديات الصحفية أثرت على العمل الصحفي بجنوب السودان بصورة سلبية،» راديو تمازج، (٦، يناير، ٢٠٢٢م)، https://radiotamazuj.org/ar/all-news/article/mnzm-sybw-lthdyt-lmly-thrt-l-l-ml-lshfy-bjnwb-lswdn-bswr-slby.

(٢٧) «منظمة سيبو: التحديات الصحفية أثرت على العمل الصحفي بجنوب السودان بصورة سلبية،» راديو تمازج.

(٢٨) «منظمة سيبو: التحديات الصحفية أثرت على العمل الصحفي بجنوب السودان بصورة سلبية،» راديو تمازج.

(٢٩) «في جنوب السودان.. الإذاعات المحلية وسيلة الإعلام الأكثر شعبية،» الشرق، (١٦، فبراير، ٢٠١٧م)، https:// m.al-sharq.com/article/16/02/2017/في-جنوب-السودان-الإذاعات-المحلية-وسيلة-الإعلام-الأكثر-شعبية.

(٣٠) «حزمة تحديات أمنية تواجه وسائل الإعلام بجنوب السودان،» راديو تمازج.

(٣١) «في جنوب السودان.. الإذاعات المحلية وسيلة الإعلام الأكثر شعبية،» الشرق.

(٣٢) الذهب عفان، «الإعلام الجديد ومدى تأثيره في المجتمع،» المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، (١٧، سبتمبر، ٢٠١٧م)، https://democraticac.de/?p=77309.

(٣٣) دينق، الصحافة الرقمية بجنوب السودان: أثر السياسة الإعلامية وتحديات التطور، ١٦-١٧.

(٣٤) منظمة العفو الدولية، «جنوب السودان ٢٠٢١،» الاسترجاع في: ٢، يوليو، ٢٠٢٢م، https://www.amnesty.org/ar/location/africa/east-africa-the-horn-and-great-lakes/south-sudan/report-south-sudan/.

(35) Yvonne Shajema, "Assessment of the Role of Media in Conflict: A Case of South Sudan Conflict 2012-2019", (Master thesis, Institute of Diplomacy and International Studies, University of Nairobi, Nairobi, 2020), 12-13.

(36) Shajema, "Assessment of the Role of Media in Conflict: A Case of South Sudan Conflict 2012-2019", 28

(٣٧) «سلفاكير يدحض شائعات وفاته بالظهور العلني في شوارع جوبا،» راديو دابنقا، (١٤، أكتوبر، ٢٠١٦م)، https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/سلفاكير-يدحض-شائعات-وفاته-بالظهور-العلني-في-شوارع-جوبا.

(38) Shajema, " Assessment of the Role of Media in Conflict: A Case of South Sudan Conflict 2012-2019", 30.

(39) Shajema, " Assessment of the Role of Media in Conflict: A Case of South Sudan Conflict 2012-2019", 31-32.

(٤٠) «جنوب السودان: الحكومة تقطع الإنترنت وتحجب مواقع التواصل الاجتماعي،» راديو تمازج، (٣٠، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://radiotamazuj.org/ar/all-news/article/جنوب-السودان-الحكومة-تقطع-الإنترنت-وتحجب-مواقع-التواصل-الاجتماعي .

(41) Kafuki Jada, "MPs Resort to Social Media Over Restrictions of Freedom of Speech," *Eye Radio*, May 24, 2022, https://www.eyeradio.org/mps-resort-to-social-media-over-restrictions-of-freedom-of-speech/